

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي هَدانا لهذا
وَمَا كنا لنجده لولا هُداهُ
وَلَوْلَا فَضْلُكَ لَكُنَّا مِنَ الْخَاسِرِينَ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي هَدانا لهذا
وَمَا كنا لنجده لولا هُداهُ
وَلَوْلَا فَضْلُكَ لَكُنَّا مِنَ الْخَاسِرِينَ

الْقِطْعَةُ الْأُولَى
مِنْ خُرُوجِ الْمَقَالَةِ مِنَ

مَنْعُومَةُ الْإِسْلَامِ
وَرَبِّانِ فَرْجِ سَائِرِ

الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي هَدانا لهذا
وَمَا كنا لنجده لولا هُداهُ
وَلَوْلَا فَضْلُكَ لَكُنَّا مِنَ الْخَاسِرِينَ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي هَدانا لهذا
وَمَا كنا لنجده لولا هُداهُ
وَلَوْلَا فَضْلُكَ لَكُنَّا مِنَ الْخَاسِرِينَ

مَنْعُومَةُ الْإِسْلَامِ
وَرَبِّانِ فَرْجِ سَائِرِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله بارئ العوالم وخالقها - ومبدئ النعم قبل استحقاقها - المبدع الحكيم
والبر الرحيم - المتفضل على مابرى - والمنعم في انزله - لم يخلق الخليقة سدا
بل اعطى كل شئ خلقه ثم هدى - وجب شكره - على كل من وصل اليه به -
كون الاكوان - وعما بالاحسان - ركب فيها غرايزها وحقاها - وما يصلح
نظامها وبقاها - فهو الرب الحق - والتعم للمطلق - جبلت الفطر على محبة
وطاعته - وقضت العقول بوجوب شكره وعبادته هذا مع عجزها عن
ادراك ما يليق بجلاله - ومعرفته حرامه وحلاله لاكتنافها بالمتضادات والوان
المتقابلات وكل صنف مائل بطبعه الى الاستيثار بالبقاء لنوعه بل كل فطر
مجهول على حفظ كيانه وان ادى الى الاضرار باقرانه وانحوانه فاقتضت حكمة الرب
في ان يرسل رسلا ليهاديكون الناس على الله حجة بعد الرسل فاوضح بهم الحقيقة
ونصب بينهم علام الطريقة وحذر وانذر وارهب ويشير دل على كل خير
ويذكرهم بالنعوا واحكام ناجزة وحدود عن الافراط والتفريط حاجزة مستعانة
بآياته وشانه وما انجز به رزانه وما اوضح بيانه فلا اله الا هو لا معبود سواه
اشهد ان لا اله الا الله واشهد ان محمدا عبده ورسوله ارسله بالبينات الى من

والسهملة الواضحة المرضية فتحويه الرسالة ومحابه الضلالة فقال تع هو الذي
ارسل رسوله بالهدى ودين الحق ليظهر على الدين كله ولو كره الكافرون
فصدق وعده ونصر عبدا وقال اليوم اكملت لكم دينكم واتممت عليكم
نعمي ورضيت لكم الاسلام ديناً فشرح لنبيه صدره ورفع له ذكاه ووفاه
اجره فلم يبق لقائل مقال ولا لمتنطع مجال ولا جئذ قال صلى الله عليه وسلم
من احدث في امرنا هذا ما ليس منه فهو ذى عيب وقال كل بدعة ضلالة ولا ريب
ان الاحداث بالزيادة والنقصان فيما هو كامل اخرج لعرج كماله وتشويع
لحسنه وجماله وكما ان الله جل شانده غنى عن العالمين وعالم بما يصلحهم في الدنيا
والدين فهو لا يبيح الزيادة والنقصان في دينه وشرع لعا هلين جاء هذا
الدين والارض مظلمة بدياجي الضلال ومثلثة بصنوف الجور والشر والاهوال
فآمن به واخذ خالصا غير مشوب الوعيل الاول ومن اختارهم لنصرة
نبيه المرسل فاخرجهم به من الظلمات الى النور ومن الخفاء الى الظهور
واستغفلم في الارض وجعلهم ائمة وجعلهم لوارثين ثم جاء من بعدهم اقوام
استقام لهم الامر ما استقاموا به وقارنهم النصر والغور ما اعتصموا به وعقبهم
آخرون نكثوا ايمانهم ونكصوا على اعقابهم ولم يمسكوا بعلها الوثيقة وتسلوا
لواضع جناحه الاتيقة وباتت الماشيقة فحاق بهم الفشل واحاط بهم
الزلل ونزل عليهم الخزي والبوار وجبل في قلوبهم الذلل والجبن والعار
اختلفوا فقتلوا وجنوا الى ان ذهب ريحهم وتسلب عليهم الكفار فاذا قوه
لباس الخزي والصغار وخبرج عليهم الذلة والخوار في ايها المومنون هذا

حذار عليكم بالفكر والاعتبار ايقنوا من سبائكم وتلافوا ما فاتكم
 واستيقظوا من نومكم وانبهوا من غفلتكم فانما قهركم من قهرهم
 تبغركم في الدين وترحمكم سنن سيد المرسلين واقفوا ثم سنن اعدائكم
 المحرفين عن كتابهم المتسمين باسم اهل الكتاب حق اصحاب التابعين
 ما اصاب المتبوعين الذين قال الله تعالى فيهم اخبارنا واعتبارنا وقضينا
 الى بني اسرائيل في الكتب الاية الى قوله وان عدتم عدنا وجعلنا بهم للكافرين
 حصيرا ايها المؤمنون المراد ان لكم ان تخشع قلوبكم لذكر الله لا تجماع
 لاعلامه كلمة الله واتباع القرآن ومنته رسول الله اما قرائم وما اختلفتم فيه
 من شيء فحكم الى الله وقال تعالى فان تنازعتم في شئ فردوه الى الله والرسول وجل
 الى كلامه انا لا انفصل المرام ولا ترفع عنا الداء ما لم يجل القرآن والحديث اما
 ولا تال الغر والتمكين الا بالعود الى اصل الدين الذي كان مرسوما من الصحابة
 والتابعين والبررة عما الصق به وكذب وصوفه وحجب ضوئه وكذب نوره حتى صار
 محملا حرا وحررنا وجهه ضغنا صعبا على الساكنين وتعدوا لاختلاف احكامه
 على الامراء والسلاطين حتى على عامة المؤمنين فصايرهم معضا طمعا لطلب العنين
 واتقاء للجاهلين فيايد الله ما بال المسلمين وماذا اصابهم فان الله واثا اليه واجعون
 افليس الاسلام هودين الحق والحققة طابق البجلة والقطرة السليمة اليس هو
 العدل والحكمة والرافة والوحمة وهو المصلح والمصلحة لكل زمان ولكل امة
 على بلى والله شهيد على ذلك وللا تكتة والانبياء والمقسطون والمنصفون
 من العلماء ومن عرف حال الاولين من الصحابة والتابعين لهم باحسان

علم ذلك علم اليقين - اللهم وفقنا لاتباع شريك والايثار بامرك أما بعد
 فان اجل العلوم قدرا واكثرها بعد علم التوحيد والاصول خيرها هو علم فروع الفقه
 للتعلم باعمال العباد من حيث الصحة والفساد والحرمه والوجوب والكرهه
 والاباحه والاستحباب وقد قال صلى الله عليه وسلم من يرد الله به خيرا يفقهه
 في الدين ولما فرغت من تاليف الجزء الاول والثاني من كتابي هدية الهدى
 الذي بنيت فيها العقائد والاصول منعني ان اولف كتابا اخر لاجل الجزء الثالث
 للكتاب المذكور المقبول ايمن في المسائل الفرعية الشرعية للحكمة بدلا من الكتاب
 والسنة مزينا للذهب المخالف المعروف في الامصال مع التزام طريقة اليجاز
 والاختصار قصدت به خدمة اصحابنا اهل الحديث ليستعينوا به ويسيروا
 اليه سيرة صبيحت اخترت في كل مسألة ما هو الراجح والصواب والمقصود من
 دلالة الخطاب جمعت فيها المسائل واشرت فيه الى الدلائل على ما يليها وبطلانها ما اخذها
 ادور الى حيث دار الدليل مع بيان مطابقتها بالمصلحة والعقل وصحة التعليل وتلوا
 فيه تلوا صاحبها الهداية للسادة الاحناف مع تحري الانصاف في نقط الخلاف
 فما رايت فيه من الصحيح بقية على حاله ونجحت الجارة على منواله ما ضعف فاخذت به على وجه
 الضعف وبخافة مقالة متوكلا على من يتوكل المتوكلون على رحمة وافضاله والحقت
 في اخر كتاب الفرائض والفركات الذي تركه صاحب الهداية وقسمته على
 القطعات فهذا الجزء الثالث كانه تهذيب وتكميل واصلاح لهداية الاحناف
 وهدمة عظيمة لذهب اهل العدل والانصاف وهو بغية الطالب وقررة
 عين الراغب ينف الى قارته شرعية الاسلام في ثوبها القشيب ويرى كانه ينظر

إلى السلف الصالح من مكان قريب بشري كمرأى الأخوان من أهل التوحيد
والإيمان فقد جازى كتاب جامع للعقائد والأصول حاوياً على الفروع بصريح
القول ولا يريد أن يقلد في مقلد فاني لا أرى نفس أهلاً للاجتماع في مسألة
من مسائل التلذذ فكيف الاجتماع المطلق الذي دونه خطر القتال دائماً بغيتي
أن يستعان به على فهم الكتاب والسنة ربنا تقبل منا أنك أنت السميع العليم
بأحوال الناس والجمعة وما توفيقى الإله عليه فوكلت واليرزيب.

كِتَابُ الطَّهَارَةِ

قال الله تعالى: يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ
وَأَيْدِيَكُمْ وَمُسَدِّمَاتِكُمْ إِلَى الْكُفَّيْنِ وَرُءُوسَكُمْ إِلَى الْوُجْهِ مِمَّا رَمَوْكُمْ بِهِ مِنَ
الْمَاءِ وَكُلُوا وَشَرُّوا وَأَقِمُوا الصَّلَاةَ لَدَى كُلِّ مَسْجِدٍ وَذِكْرُ اللَّهِ أَكْبَرُ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ
الْعَظِيمِ. يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا كُنْتُمْ فِي السَّجْدِ فَذُكِّرُوا كُفَّيْكُمْ وَرُءُوسَكُمْ
إِلَى الْوُجْهِ مِمَّا رَمَوْكُمْ بِهِ مِنَ الْمَاءِ وَكُلُوا وَشَرُّوا وَأَقِمُوا الصَّلَاةَ لَدَى كُلِّ
مَسْجِدٍ وَذِكْرُ اللَّهِ أَكْبَرُ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ الْعَظِيمِ. يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا
كُنْتُمْ فِي السَّجْدِ فَذُكِّرُوا كُفَّيْكُمْ وَرُءُوسَكُمْ إِلَى الْوُجْهِ مِمَّا رَمَوْكُمْ بِهِ مِنَ
الْمَاءِ وَكُلُوا وَشَرُّوا وَأَقِمُوا الصَّلَاةَ لَدَى كُلِّ مَسْجِدٍ وَذِكْرُ اللَّهِ أَكْبَرُ
وَالْحَمْدُ لِلَّهِ الْعَظِيمِ. يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا كُنْتُمْ فِي السَّجْدِ فَذُكِّرُوا
كُفَّيْكُمْ وَرُءُوسَكُمْ إِلَى الْوُجْهِ مِمَّا رَمَوْكُمْ بِهِ مِنَ الْمَاءِ وَكُلُوا وَشَرُّوا
وَأَقِمُوا الصَّلَاةَ لَدَى كُلِّ مَسْجِدٍ وَذِكْرُ اللَّهِ أَكْبَرُ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ الْعَظِيمِ.

سورة الطه
الطه
الطه
الطه

افضل لما صح عنه انه مسح راسه يديه فاقبل بهما وادبر يدا بمقدم راسه ثم
 ذهب بهما الى قفا ثم ردهما الى المكان الذي ردا منه كان اكثر ما يداوم على هذه
 الهيئة والصورة الثانية دل عليها انه توضع راسه على راسه وعلى العمامة وعلى
 الخفين والثالثة دل عليها حديث الضمري رايته يمسح على عمامته وعلى خفيه
 ولان مسح الراس كله هو لتباعد من الاطلاق واذا كان الراس مجما فالعمامة
 تقوم مقام الراس كالخف يقوم مقام الرجل في المسح وقال الاحناف المفروض
 مقدار ربع الراس ومسح كونه حديث المغيرة بن شعبه رايته في سباطة قوم فبال
 وتوضاء ومسح على ناصية وخفيه وقالوا ان الكتاب يحمل على الحديث لقولهم
 قلنا ان هذا الحديث لم يوجد بهذا اللفظ في كتب الائمة والمروى في صحيح مسلم
 وغيره عن المغيرة انه توضع راسه على راسه وهو حجة لنا في تكميل المسح على العمامة
 بها لحد يباح مسح مقدم راسه ولم يقض العمامة انه هو ساكن عن نفي التكميل قل شافنا
 ابن القيم لم يصح عنه في حديث واحد انما قصر على مسح بعض راسه البتة ولكن
 اذا مسح بناصره كمل على العمامة ومع ان الرواية التي روىها لا تكاد توجد في شيء
 من الكتب يقضي الجب من قولهم هو حجة على الشافعي في التقدير بثلاث شعرات
 وعلى مالك في اشراط الاستيعاب فان قال الاحناف كيف تجوزون المسح على
 العمامة مع كونه مخالفا للكتاب قلنا لهم كيف تجوزون المسح على الخفين
 مع كونه مخالفا للكتاب وكيف تعينون ربع الراس مع انه لم ينطق بالكتاب
 فان قالوا بالخبر الصحيح قلنا ان حديث المسح على العمامة صحيح ايضا وهو لا يخالف
 الكتب بل يخصصر ويبيِّن وهو جائز عندنا كما نقرر في الاصول ومن لم يرض

النية ثبت فرضيتها بالنية لقوله إنما الأعمال بالنيات وإنما لكل امرئ ما نوى
 وكان الوضوء عمل شرعي مقصود القرينة ويترتب عليه الثواب لقوله إذا توضأ
 المبدل من قطع من خرجت الخطايا من فيه الحديث وقوله من توضأ على طهر
 كتب له عشر حسنات والقرينة لا تتم إلا بالنية كما في التيمم لو ضرب أحد يده
 على التراب من غير نية لا ينيى فيما كذلك لو غسل أحد أعضائه لتنظيفاً
 أو تبريداً فلا ينيى بالوضوء خلافاً للاحناف حيث زعموا أنه لا يقع
 قرباً إلا بالنية ولكن يقع مفتاحاً للصلاة قلنا إذا لم يكن قرباً فلا يكون وضوءاً
 شعرياً ولا يكون مفتاحاً للصلاة وقوله لم يقع طهارة باستعمال المطهر لا يستقيم
 في دفع الأحداث وإنما يستقيم في إزالة النجاسات والأثر ربما تكون بالتراب
 والشمس وتنفيف الهواء ونحن لا نشترط النية فيها والمضمضة والاستنشاق
 لقوله إذا توضأت فمضمض وانزع امرئهما وقوله هما من الوضوء الذي
 لا بد منه وفي لفظ من الوضوء الذي لا يتم الصلاة إلا به والأخير صححت مرسلة
 وقوله إذا توضأ أحدكم فليستنشق وفي رواية إذا توضأ أحدكم فليجعل
 في أنفه ماء شرباً وفي رواية بالغ في المضمضة والاستنشاق إلا أن يكون
 صائماً لأن الغمر والأنف محل الرياح المنقثة والأوساخ فلا بد من تطهيرها
 وتنظيفها قبل الصلاة التي تكون فيها المحضور عند الملك الجبار وقربة للملا
 ئكة الأبرار الأطهار وقال الشوكاني والسيد من أصحابنا إنهما من جملة الوجوه الذي
 لا بد من غسلها في القرآن العظيم خلافاً للاحناف ليم أنه لو ورد الأمر بها في القرآن
 لكانت من وجوه ما في حديثنا إذا دخل في الوضوء والأمر بالاشك فيه أنه قد وجب الوضوء أنه

لم يرد الا في القرآن ومن اصحابنا من استدلل على الفرعية بما واظبه النبي
 وعده شئب التذك ولو لم يواظبوا على وهو منقوض بان المواظبة لا تدل على
 الوجوب كما تقر في الاصول والترتيب لقوله بدأ بما بدء الله به وشرعت
 التقديم والتأخير ولو مرة واحدة للتعليم وقوله فتوضأ كما امرك الله وقوله
 اذا توضأتم فابداً بيمينكم وقوله هذا وضوء لا يقبل الله الصلوة الا به
 وهو كان مرتباً ولان الوجه اشرف من اليد ثم الرأس افضل من الرجل فبدأ
 الفل بالوجه والمسح بالرأس واما غسل الرجل فمختلف فيه كما قد مناه
 قطع النظر عن الخلاف قد ينوب للمسح عن الفل في الرجل فاعطى له حكم
 المسح خلافاً للاحناف واستدلوا بان الواو لمطلق الجمع قلنا هذا فاسد
 بتصريح اهل اللغة فان الواو يجر كثيراً للترتيب التسميت لمن ذكرها ما لم يسم
 لقوله لا وضوء لمن لم يذكر اسم الله عليه وقوله ان الله رفع عن امتي
 الخطاء والنسيان ولان الوضوء عبادة وتطهير للبدن فيقاس على الذبح
 الذي هو تطهير للحيوان خلافاً للاحناف واستدلوا بقوله من توضأ
 وذكر اسم الله عليه كان ظهور الجميع بدينه ومن توضأ ولم يذكر اسم الله
 عليه كان ظهور الاعضاء وضوءه وقوله انه لم ينعني ان ارد عليك الا اني
 كنت على غير وضوء وفي رواية الا اني لم اكن على طهارة وقد حوا في ما روينا
 لا وضوء لمن لم يذكر اسم الله عليه بانه ضعيف لان يعقوب بن سبه لم يجه
 به مسلم ولا يعرف لا بغير معناه من ابي هريرة قلنا قد صححه الحاكم وليس في اسناد
 ما يقطعه عن درجته الاعتبار وله طرق اخرى عن سعيد بن زيد والتميم

وهو بن سعد والي مديونة وامر بدينه وعلى وانس رضي الله عنهم فالحديث
 حسن وهو حجة كالصحيح ولنا حديث آخر توضحها وابا سمر الله قال البيهقي
 هذا الصحيح ما في التسمية اها ما استدلوا به فالحديث الاول في سنده متروك
 اوضيغان والثاني معلول ويصارف هذا الحديث الصحيح المشتهر بذكر الله
 وقراءة القرآن في حالة الحدث وهم بانفسهم قد تركوا هذا الحديث وجوزوا
 رد السلام وقراءة القرآن على غير وضوء ثم يحتجون به علمنا هل هذا الاثني
 عجائب فهذا تسعة فريض في الوضوء واذا ادخلت للطمضة والاستنسا
 في غسل الوجه فعدد الفريض سبعة واختلفوا في الولا ومذهب اها منا
 احمد بن حنبل انما فريضة وهي ان لا يور غسل عضو حتى يحب ما قبله من
 محتدل فحينئذ يبلغ عدد الفريض الى عشرة او ثمانية وستين الوضوء غسل
 اليدين الى الرسغين قبل غسل الاعضاء للتقدم منه ولن استيقظ من النوم
 الا كحديث اوس قال رايت رسول الله صلى الله عليه وسلم يركب ثوبا ويقول اذ استيقظ
 احكم من نومه فلا يغسل حتى يغسلها ثلثا فانه لا يدري اين باتت يده ولا ان
 الرسغين وما يغسل من الاخراج الماء ويستعان بهما في غسل الوجه فلا بد من
 غسلهما اولاً والسواك عند كل وضوء وكذا عند كل صلاة ولو كان ظهراً
 لقوله لو لان اشق على مني لامرته بالسواك عند كل صلاة والحديث ثمة
 كان لا يركب من ليل ولا نهار فيستيقظ الا يتسوك قبل ان يتوضأ ولان
 الف لا تقول ثالثة وبخلاف للطمضة فقط سيما الانسان فانها لا تصفى الا
 بالسواك وما يقوم مقامه ونزعت الاحناف انه لا يجب عند كل صلاة

بن سعد
 قال البيهقي
 هذا الصحيح

ان كان طاهر المارواه النساءى وفيه عند كل وضوء قلنا قد ورد في أكثر
الروايات عند كل صلوة فلا وجه لالتكال وتخليل الحية لانه كان يغسل
الحية ولم يكن يواظب على ذلك ولان فيه ابلاخ الماء الى صول الشعر الذي
هو من متعلقات الوجه والاصابع لقوله اذا توضأت فخلل اصابع يديك
ورجليك ولان الماء ربما لا يصل في فروجها فتغليها يحصل الاطمينان
قال شيخنا ابن القيم وكذلك تغليل الاصابع لم يكن يحافظ عليه وتحريك
الغاتم لانه اذا توضأ حرك خاتمه ولان الماء ربما لا يصل الى ما تحت
الغاتم سيما اذا كانت ضيقة فبالتحريك يحصل الاطمينان قال شيخنا ابن القيم
حديث تحريك الغاتم ضعيف والدلك لانه توضأ بفعل يقول هكذا يدلك
ولانه يصلى بالجسم ويتم التطبير والقيام لحديث عائشة كان رسول الله
صلى الله عليه وسلم يحب القيام في تنعله وترجله وطوبى له وفي شأنه كله
ولان الجانب الايمن اشرف واغوى من الايسر فلا ابتداء به اولى ولا باس
لو بداء بالاييس كما روى عن علي بن رزائق التثليث في غير الراس لانه توضأ ثلاثا ثلاثا
ومسح برأسه مرة واحدة ولان في التثليث زيادة انقضاء العضو مما للمسح ^{بقصص} قنلا
فيما لا انقضاء فلا فائدة فيه من التكرار وتكرار المسح لم ينقل في الروايات المتقدمة
قال ابو داود واحاديث عثمان الصحاح كلها تدل على ان مسح الرأس مرة
واحدة وقال بعض الاحناف والملاي يروى فيه يعني مسح الرأس من التثليث
محمول عليه بهاء واحد قلنا احاديث تكرار المسح كلها مجردة سيما الحديث
الذي رواه ابو حنيفة عن خالد بن علقمة عن عبد خير عن علي قال الدار ^{قضى}

ذكر فيه ابو حنيفة ومعه راسه ثلثا وخالفه جماعة من الحفاظ الثقات
 وكلامهم قالوا ومعه راسه مرة ولا نعلم احدا قال فيه ومعه راسه ثلثا غير ابو حنيفة
 ولم يحج في تلك الاحاديث يصحح هذا الحمل الا في رواية الطبراني ففيها امر
 معه راسه ثلاثا بماء واحد وسند ضعيف لا يليق بالاحتجاج وفي رواية
 النسائي لمعه راسه مرتين قال ابن عبد البر لم يذكر فيه احد مرتين غير ابن
 عينية ولعله وهم وتاول قوله فاقبل بهما واحد برفع لهما مرتين وقد صح عنه
 انه توضع مرة مرة وهو الواجب توضع مرتين مرتين وهو اقل الترتيب وتوضع ثلاثا
 ثلاثا وهو كمال السنن ويكثر للزيادة لقوله من زاد على هذا او نقص فقد اساء
 وظلم وظلم واساء وتعدى وظلم وفي رواية النسائي فقد اساء وتعدى وظلم
 لان فيها اضاععة الماء من غير ضرورة اذ بالتثليث يكمل المقصود والملافة
 سنة لا نعلم يدل الدليل على الفرضية ومن احكامنا من ذهب الفرضية
 لقوله هذا وضوء لا يقبل الله الصلوة الا به وقد توضع مرتين متواليين
 وقوله لرجل يصلي وفي قد علم لم يصلي الماء ارجح فاحسن وضوءك وفي
 رواية اخرى ان يعيد الوضوء والصلوة وهو مذهبنا ما نأخذ به من جنس
 وهو الاصح عندنا قال الاحناف ان الحديث الاول اسناد ضعيف والثاني
 فيه بنية وهو مدلس قلنا رفعت التدليس برواية الحاكم ومروا جريه قباذ
 عن انس قال اذا رقط جريه ثمة وتسكول بعد ذلك ابن عوف فاغسل راسك
 عندها ذلك فاذا حضرت الصلوة فاغسل ساقر يدك قلنا ان في اسناده
 اسمعيل بن يحيى وهو متروك وكذا الدعاء لما تفرغ عند الفراغ بان يقول

أشهدان لا إلا الله وحده لا شريك له وأشهدان من عباده ورسوله اللهم
 اجعلني من التوابين واجعلني من المتطهرين أو يقول سبحانك اللهم وبحمدك
 أشهد أن لا إلا إلا انت ١ استغفرك وأتوب إليك ولا بأس بان يصحب عليه
 غيره لأنه فعل ذلك كما في الصحيحين عن المغيرة ولا بأس بالتنشيف ولا
 نفض اليد ببقية ماء الوضوء أما النفض ببقية ماء الغسل فروى عنه صلى الله
 عليه وسلم واحاديث التنشيف وإن كانت وإهية ولكن لم يرد النهي عنه ففي
 علي الأبا حة وكرهه بعض اصحابنا قال شيخنا ابن القيم ولم يكن رسول الله
 صلى الله عليه وسلم يعتاد تنشيف اعضائه بعد الوضوء ولا يصح عنه ذلك
 حديث البتة بل الذي صح عنه خلافه ويستحب التوضؤ لكل صلوة ويجوز ان
 يصلى الصلوات بوضوء واحد لأن غالب احوالهم كان التوضؤ لكل صلوة
 وأوجه اهل الظاهر قد علموا يومئذ في صلاتهم متعة بوضوء واحد
 افادة للجواهر ورفعا للحجج عن امته والوصل بين المضمضة والاستنشاق
 بان يأخذ نصف الغرفة لغمره ونصفها لانه هكذا وروى في الروايات الفصاح
 وحديث الفصل المروي عن طلحة بن مصرف عن ابيه عن جده متكلما فيه
 قال شيخنا ابن القيم لم يجز الفصل بين المضمضة والاستنشاق في حديث
 صحيح والاستنشاق باليد اليمنى والاستنشاق باليسرى هكذا روى عن النبي
 صلى الله عليه وسلم والمباينة في الاستنشاق الا في حالة الصوم لما مر
 من الحديث بالغ في الاستنشاق الا ان تكون صائما وتعاهد الماقيين
 لما رواه احمد وكان يتعاهد الماقيين ومع الاذنين والصدغين مع الراس

بالماء الذي بقي في يده بعد مسح الرأس لأنه كان يمسح ظاهرهما وباطنهما ولم
 يثبت عنه أنهما ماء جديدا وإنما صح ذلك عن ابن عمر وورد من طرق
 متعددة عن عدة من الصحابة مرفوعا أن الأذنان من الرأس وورد
 عن ابن عباس ثم مسح برأسه وأذنيه باطنهما بالسبابتين وظاهرهما بإبهاميه
 وفي رواية مسح أذنيه فأدخلهما السبابتين وخالف إبهاميه إلى ظاهرهما ذنبيه
 فمسح ظاهرهما وباطنهما ولم يصح في مسح العنق حديث كما اعتاده بعض الخفاف
 حيث يستحبون على الرقبة بعد مسح الأذنين إنما المنقول عن النبي في رواية أنه
 مسح رأسه حتى بلغ القذال وأخطأ الشيخ ابن الهمام الغنى حيث غرض حديث
 مسح الرقبة إلى الترمذي مع أن الترمذي لم يخرجه وحديث مسح الرقبة لما كان
 من الغل يوم القيامة لم يصح والنية باللسان قبل الوضوء كما هي يد الرجل
 حيث يقولون نويت رفع الحدث أو استباحة الصلوة بدعة لا فعلها رسول
 الله صلى الله عليه وسلم ولا أحد من أصحابه المبتقة ولم يرو عنه في ذلك حرف
 واحد لا بأسنا صحيح ولا ضعيف ولم يثبت التجاوز عن المرفقين والكعبين
 في الغسل عن النبي وحديث حتى اشروع في العندين إنما يدل على إدخال المرفقين
 والكعبين في الوضوء ولا يدل على الإطالة إنما روى عن أبي هريرة أنه كان
 يفعل ذلك ويتناول حديث إطالة الغرة وقيل يستحب إطالة الغرة والتجمل
 لقوله من استطاع منكم أن يطيل غرته فليطيل واختاره الشوكاني في مراجعنا
 ويكره الإسراف في الماء لقوله لا تشرف وسئل عن هل في الوضوء إسراف
 قال نعم وفي كل شيء إسراف وروى أبو نعيم لا خير في صب الماء الكثير

مع قال النبي
 وروى الإمام الترمذي
 عن عبد الله بن عمر
 أنهما كانا في
 قضاة من قضاة
 عاصم بن مالك
 أنهما كانا

في الوضوء وادمن الشيطان ويرى بعد وهو يوضأ فقال ما هذا السيف فقال
 اني الوضوء اسلاف قال نعم وان كنت على نهر جار قال شيخنا ابن القيم كان يتوضأ
 بالمدة تارة وبثلاثة تارة وبأزيد منه تارة وذلك لخواريج اوراق بالدمشق الى
 اوقيتين وكان من الیسمل الناس سببا لئلا الوضوء انتهى **فصل في جليلة**
 الوضوء من خصائص هذه الامة ولما جاءه للعبادات التي تتوقف مهمتها عليه
 مطابق للحكمة فان من اراد ان يقف لطايرة رب يعتقد له من العظمة ما يقتضيه
 من عظمة وبالاقل ولا يسر له من ان يتنظف ظاهره بالماء وباطنا بالابتنان
 والخشوع مع تحيين النية وحكمة تخصيصه بالاعضاء السبعة والستة انما
 هي الهاديت في غالب الحالات سيما في السير وجليها يجمع الغبار والغبر وبها
 تكون المباشرة للاشياء الطيبة والغذرة ولان تبريدها يسكن هياج
 الحرارة الذي يتبعه الخشوع والخضوع غالبا وهو مع ذلك غير مشق فان
 قيل انه في بعض الممالد الباردة مضر وبعض الأشخاص في بعض الفصول
 قلنا قد قام مقام التيمم الخفيف الضمير وديناريس قال نبينا صلى الله عليه
 وسلم لا ضرر ولا ضرر قال الله تعالى لا يكلف الله نفسا الا وسعها.

فصل في نواقض الوضوء المعاني الناقضة للوضوء كل ما يخرج
 من السبيلين لقوله ثم اوجاء احد منكم من الغائط الآية وقيل لا يخرج
 ما الحدث فقال فضاء وضراط وقد قيل انه من غير بالاحف على الاغظ ونقص
 الوضوء بذلك متفق عليه ورأى الارطقي بسد ضعيف مرفوعا لا ينقض
 الوضوء الا ما خرج من قبل اودينما قول صاحب الهداية يستل رسول الله

صلى الله عليه وسلم الحدث فقال ما يخرج من السيلين ثم فرغ بقوله وكثير
 ما حامت فتاوى القاد وغيره فقيس ان هذا الحديث باطل لمراد في ^{شبه}
 من كتب الحديث ولا يلزم من عدم هذا المعين عدم المدلول لجواز وجود
 دليل اخر او دخوله في عموم قياس مقبول كما قدمنا ذلك وما يوجب الغل
 والام في ذلك ظاهر والنوم مضطجعا لا قائما او قاعدا او راكعا او سا جدا
 لقوله ان الموضوع لا يجب الا على من نام مضطجعا فانما اذا اضبط استوتحت
 مفاصله وهو حصص لما روى عنه فروعا وكاء السراطين فمن نام فليتوضأ
 وهذا التخصيص مما لا بد منه لورود الاحاديث الصحيحة بانه نام حتى نفخ فقام
 وصلى ولم يتوضأ وكان اصحابه ينتظرون العشاء حتى تحقق رؤسهم وفي
 رواية ينامون ثم يصلون ولا يتوضأون والسري في ذلك ان النوم من نفسه
 ليس بجنب وكنت مظنة الحدث فاذا اضبط او استلقى على قفاه او نام متكئا استت
 المقادير وقوى مظنة الحدث فيحكم بالحدث احتياطا اما النوم قائما او قاعدا
 او راكعا او سا جدا لا يترخي من المفاصيل فمظنة الحدث مرجوح والاصل
 بقاء الحادث حتى يقهر الدليل على تغييره ويترجى النفي واكل لحم الابل لا اكل
 ما هست النار والقياس عدم الاستقامتين ولكن اتركناه بالحديث الصحيح
 يتوضأ من نحوه الابل قال نعم والقي والقلس والرعاف لقوله من اصاب
 قي او رعاف او قس او ردى فليتوضأ وليتوضأ في سنده ابن عياش بخلاف
 روى اوارس بن سفيان حديث آخر انه قال فتوضأ ومن اصحابنا من قال
 ان القي والقلس والرعاف غير ناقض للوضوء واختاره مالك والثاقي

ومس الذكر بل مطلق الفرج يبطن الكف او يبطون الاصابع وينقض وضوء
 اللباس واللبوس لحديث سبعة بنت صفوان النبي قال من مس ذكره
 فليتبوء ذنبا وقد عرفت احاديث وروايات كثيرة وهو مجرد لا يجزئ ويصح من
 حديث طلق قال شيخنا محمد بن حسن الانصاري وسيرة اصغر سنان طلق
 فيحصل ان يكون حديث طلق منسوخا بكذا قال ابن حبان ان قدوم
 طلق كان في اول سنة من سنين الهجرة وشيخ اخوان الاثبات مقدم على النظر
 والمقتضى للعلم والى من يلقض للباحة على نزاع معترف في ذلك فالحق لا يتنازع واختاره السيد
 والشوكاني من اصحابنا والفرج في ذلك كالمذكور لقوله من مس فرجه فليتبوء ذنبا
 رواه ابن ماجه والاثور وصححه احمد وابو نجرة وفي حديث ابن هرويرة اذا تقضى
 احدكم بيده الى فرجه وليس بينه ماستر ولا حائل فليتبوء ذنبا وقيل لا ينقض
 الموضوع واختاره الثوري وابو حنيفة واصحابه ومن اصحابنا من ذهب
 اليه قال الاحاف الدم واليقع اذا خرجا من البدن فتجاءنا موضعا لمحققة
 حكم التطهير ينقضان الموضوع وقد والى بسلامة الفروع ذكره اكله ابيرو
 فيه على الشافعي وهو صحيح فصار حنالا وامامه القروح والجروح وتجهدا ومما
 اذا سالت اوله تسل والتفريع على كونها بخبر ان خروج الغامة موثقة زوال
 الطهارة وكولهم هذا الاصل معقول فيقال عليه نجاسة ذلك محل نزاع ولا يدل عليه دليل
 ولو سلم فان اراد ابن زوال الطهارة الحدث الاصغر والاكثر في محل النزاع وجعل اصلا
 وان اراد ابن زوال الطهارة نجاسة المحل الذي لا قاله القمح والدم فبعد التسليم فما يتجش
 المحل الملاقى وهو لا يدل على ادم باحد الا لا تدركه فواين الباعى من احد السيلين والبلاد

من الجرح والبثور بان لا يمس موضع الجراحة من قبل منقذها فينتقض الوضوء
 بيدهما فيه بخلاف الثاني فلا بد من سبيلاتها عنده وهذا ناصيل لم يرد عليه
 كتاب ولا سنة غاية ما في الباب ان من قال بجحاسة الدم والقيح انما يقول
 يعني عنهما في الجرح وما عسرا لا هو انزعه الا ترى اهمه قالوا في الخارج من احد
 السيلين بما يقلب ذلك ويضارعه في حق المستحاضة والمبسوور من بسلس
 البول او نحو ذلك ثم ذكروا الاختلاف فيما اذا قلوا بلغوا ولم يذكروا دليل على هذا
 الاختلاف ثم قالوا اما التنازل من الراس الى الفم فغير ناقض بالاتفاق
 ولو نزل من الراس الى ما لان من الانف فنقض اتفاقا لوصوله الى موضع يلحق
 حكم التطهير وانت ترى ان ما نزل من الراس لا يعلق لقي حتى تفرغ عليه هذه
 التواريخ ونحن لو قلنا لهم ان ما نزل من الراس الى الفم قد وصل الى موضع
 ينقض حكم التطهير لم يكن بينه وبين التنازل الى الانف فرق بل الامر اظهر فيما
 نزل الى الفم لا الدم والقيح الخارجا من الجروح والبثور لان الصحابة كانوا
 يصلون في جراحاتهم روى جابر انه روى رجل في غزوة ذات الرقاع بشم فتزعم
 الدم فركع وسجد وقضى في صلاته واحتجم النبي صلى الله عليه وسلم ولم يزد على
 غسل محاجمه خلافا للاحناف واستدلوا بحديث الرعاف وقوله الوضوء من
 كل دم سائل وقوله للمستحاضة توضع لكل صلوة قلنا الحكم الوارد في الرعاف
 على خلاف القياس فيختص بموعدة ولا يبعد ان يكون لخروجه من الاعماق تاثيرا
 في لنقض وحد بث الوضوء من كل دم سائل منقطع وفي سنده مجهولان واحد
 ابن المرح عن بقره وهو مرس لا يمتنع بمدينه وبقره عدلس وقوله المستحاضة لا

حجة على المطلوب لأن النزاع في الدم الخارج من غير السبيلين ولا لمس المرأة
 ولا المباشرة الفاحشة لحديث عائشة إذا سجد غمزني وفي رواية فوشت يدي
 على قدميه وأنه قبل امرأة من نساء ثم خرج إلى الصلوة ولم يتوضأ وفي
 رواية حتى إذا أراد أن يوتر منى برجله وخالف فيه الشافعي والاختلاف أما
 الشافعي فجعل لمس المرأة ناقضا للوضوء واستدل بقوله تم ولا مستمسك النساء وثبت
 معاذ بن رجلا لقي امرأة فليس يأتى الرجل إلى امرأتين شيئا إلا أتاه إليهما إلا
 أنه لم يجامعهما فأمرة النبي أن يتوضأ وصلى وفي رواية توضأ وضوءا حسنا
 قلنا المراد من المس في الآية الجماع كما روى عن ابن عباس والأحاديث الصحيحة
 المرفوعة تدل عليه فلا نعمل بقول ابن مسعود وابن عمر أن المس ما دون
 الجماع والحديث ضعيف لا يحتج به فكيف تعارض الأحاديث الصحيحة يمكن
 أن يكون الأمر بالوضوء للتبرك وإزالة الخطيئة يدل عليه قوله توضأ وضوء
 حسنا ثم صل وكتبتين وأما الاختلاف فزعموا أن المباشرة الفاحشة ناقضة
 قلنا لا إجماع على دليل يدل على هذا أو حديث معاذ مع ضعفه يكفي للرد عليهم
 ولا الضحك ولا القهقهة ولو في صلوة ذات ركوع وسجود لأن الضحك والقهقهة
 كما في أفعال البرء ليس لها دخل في انتقاض الوضوء وقد صح عن قتادة عن
 الحسن أنه كان لا يرى من الضحك في الصلوة وضوءا وكذلك روى عن الزهري
 خلافا للاختلاف في قهقهة صدرت في صلوة ذات ركوع وسجود واستدلوا
 بقوله لا من ضحك منكم قهقهة فليعد الوضوء والصلوة جميعا قلنا إن الحديث
 يجمع طرقا ما مرسل وأما ضعيف فلا يصح الاحتجاج وقول صاحب الهداية

ان الاثر في صلوة مطلق غير مستقيم

فصل

في الغسل فريضة للمضمضة والاستنشاق وغسل سائر البدن
مع نية رفع موجب ما للمضمضة والاستنشاق فقد تقدم في الوضوء دليل
وجوبهما وحيث ان الغسل مشتمل على غسل اعضاء الوضوء وزيادة فوجوبهما
غير من باب اولى وتمسك الاحناف في هذا الباب بحديث باطل المضمضة
والاستنشاق للجنب ثلاثا فريضة ما يقضى منه الغيب والعجب منه ما تمسك
به صاحب الهداية بقوله في المضمضة والاستنشاق انهما فريضان في الجنابة
ومستتان في الوضوء حيث لم يوجد في شيء من كتب الحديث وتفريقه بوجوب
هنا وعدمه وجوبهما هناك بان الواجب في الوضوء غسل الوجه والموا جهة
فيهما معد متعجب من العجب يقال عليه يا الله العجب استترك سنة الله
لتعليل لغوى بعيد لا يعرف هو الصحيح ام عكس الاثر ان يمكن تعليل الواجب
بان يقال الموا جهة مفاعلة مأخوذة من تقابل الوجهين فان معرفة الانسان
لوجهه قبل معرفته لوجه غيره وتقابلهما حينئذ فلا يلزم ان ما توقع به المقابلة
او ما لم يربط للموا جهة فليس من الوجه بل لا يلزم ذلك على قوله ايضا فانه لا يجب
ان يساوى الفرع اصله في كل شيء وايضا لو كان كل ما يوا جه به من الوجه واجب
غسل القطعة التي بها يوا جه كلها من الراس الى القدم في الوضوء ولم يقل
به نحدد وانما اصل انه لا ينبغي ان ترد السنة بمثل هذه التاميلات الواهية
واما تعبيه البدن كله بالماء فلقوله اما انا فآخذ ملاء كفى فاصب على
راسي ثم فيض بعد على سائر جسدي وفي حديث ميمونة ثم غسل سائر جسدي

ولا يلزم على المرأة ان ينقض صفاتها سيما بخلاف الرجل لقوله لا مرسلة انما يكفيك
ان تغشى على راسك ثلاث حثيات ثم تقبضين عليك الماء فتطهرين وفي رواية
فانقضه للحائض والحيض فقال لا الحديث ولقوله اما الرجل فليكثر ما سه
فليغسل حتى يبلغ اصول الشعر واما المرأة فلا عليها ان لا تنقضه وصاحب
المداينة ذكر حديث امرسلة هكذا يكفيك اذا بلغ الماء اصول شعرك ولم
اجده بهذا اللفظ ولا ادري من اين يجيء بالاحاديث المقابرة والموضوعة اما
قوله لها فيدري في نقض الصفات من المرح فلعله تعليل صحيح لا يقال ان الرجل
اذا شد صفاته لا ففي نقضها المرح لا نأخذ بقول الرجل لا ينبغي له شد الصفات ^{شبه}
بالنساء فاذا ضل هذا فيومر بالنقض تغيره له وجزاء لما ضل ويندب لذلك
لما يمكن ذلك عند الاكثر من اصحابنا وقيل لذلك واجب لان مجرد بل الثوب
او البدن من دون ذلك لا يسمى غسلا واختاره الشوكاني من اصحابنا ولما
قوله ثم يقبض عليك الماء وما ثبت في الصحيحين ثم يقبض على سائر جسده
وفي حديث ميمونة ثم افزع على جسده واقاضه الماء على سائر الجسد ولا يغاس
في الماء يسمى غسلا وغسل اعضاء الوضوء قبل الاقدامين. لما يسهو ويبذل
بفضل كثير ثم يفرغ يمينه على شماله فيغسل فرجه ثم يتوضأ وضوءه للصلاة
ثم يقبض على سائر جسده ثم يغسل رجليه هكذا ورد في حديث عائشة
في الصحيحين وغيرهما وفي حديث ميمونة فصل كثير مرتين او ثلاثا ثم ادخل
يده في الماء ثم افزع على فرجه وغسله بشماله ثم ضرب بشماله الارض فركها
ذلك كما شديدا ثم توضأ وضوءه للصلاة ثم افزع عن راسه ثلاث حثيات

مائة كثر شعر غسل سائر جسده شعر تنحى عن مقامه ذلك فغسل رجله شعر استيت
 بالمدنيل فرد وفي حديث عائشة شعيرة وضوء وضوء للصلاة شعر ياخذ الماء
 ويدخل أصابعه أصول الشعر حتى إذا رأى أن قد استبرأه حفن على راسه
 ثلاث حثيات شعر فأض على سائر جسده شعر غسل رجله ومن ههنا يقين
 الفرق بين غسل شعر راس الرجل والثلاث الحثيات على راس المرأة المضفرة
 وبالماتل في كيفية غسل راس الرجل منها وغسل راس المرأة في حديثنا مسلمة
 يظهر ضعف ما زاد صاحب الهداية في غسل راس المرأة من قوله إذا بلغ الماء
 أصول الشعر ويندب التيامن لثبوتهم قوله وفعلهم وما وخصوصاً وقد ثبت
 في الموضوء فلا تغفل ولو بدأ باليسر جاز ولا يتوضأ بعد الغسل لما قد ثبت
 عنهم أنه كان لا يتوضأ بعد الغسل وسئل ابن عمر عن الوضوء بعد الغسل فقال
 أي وضوء أعمر من الغسل وكذلك نقل عن حذيفة وغيره من الصحابة وإن
 الغسل تطهير أكبر مشتمل على التطهير الأصغر فلا حاجة إلى الأخذ به في أضاعته
 للماء وذهب من أصحابنا داود إلى أن الغسل لا ينوب عن الوضوء وكان
 النبي يغتسل من الفرق وهو كمال سبع وستة عشر طلاء وهو اثنا عشر مائة وثلاثة
 أصع في الجاز وقيل الفرق خمسة أقاط والقسط نصف صاع ولا يرد اعتسالم
 من مائة بل يريد أنه إذا يغتسل منه وبالصاع وكان يكفي له هذا القدر من
 الماء مع كثرة شعرة فكيف لا يكفي من هو أقل شعرا منه

فصل - والمعاني الموجبة للغسل انزال اللحية من الرجل والمرأة
 نوما أو يقظة ولو تفكر وعند الشافعية انزال ولو بلا شهوة قال في الهداية

وعند الشافعي خروج المني كيف ما كان وجب الغسل لقوله ولما من الماء
اي الغسل من المني قال ولما ان الامر بالتطهير يتناول الجنب والجنب في الغفر
خروج المني على وجه الشهوة يقال اجنب الرجل اذا قضى شهوته من المرأة
والحديث مجمل على الخروج بشهوة اقول للشافعي ان يقول يرد لا حد يمش
حاشية قالت سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الرجل يجبد بالافلاك
احتلاماً فقال يغتسل وعن الرجل يرى ان قد احتلم ولا يجبد بالافلاك لا يغتسل
عليه وقد رويت احاديث صحاح بمعناه والجنب في الغفر بمعنى المني والنجاسة
ويذكر ان لا تتناول الآية من اوج ونزع قبل ان يقضي شهوته منها وكذا من
انزل يتفكر فالحق ان تحمل الآية على ما ورد عن المعصوم والاقصد عليه
وقول الشافعي هو الراجح عندي وان خالفه الاحناف وكثير من اصحابنا
قال شوا المعتبر عند ابي حنيفة ومحمد انفصاله عن مكانه على وجه الشهوة
وعند ابي يوسف ظاهرة ايضاً اعتبار الخروج بالمزانية اذا الغسل يتعلق بهما
ولهما انتمى وجب من وجه فالاحتياط في الاجاب انتهى وقول ابي يوسف
هو المطابق للحق وقوله ولهما يقال عليه لا شك ان الاحتياط اولى ولكن
انما ذلك في بعض الحالات وفيما يتعلق بخوصة نفسك اما الاجاب على
الامة فالاحتياط والحزم في تحايقه والاصل عدمه وخير الم عند الاشتباه
لا ادري والتقاء الختانين لقوله اذا قصد بين شعبا الاربع ومحمد ها فقد
وجب الغسل وفي رواية انما من الختان الختان زاد مسلم وان لم ينزل وهذا
الحديث صحيح قال صاحب المذاهب لقوله اذا التقى الختانان وغابت الحشفة وجب

الفصل انزل او لم ينزل قلت رواه عبد الله بن وهب في مسنده واسناده
 ضعيف جدا واخرجه الطبراني عن ابي حنيفة عن عمرو بن شعيب عن ابيه
 عن جده والاثنيان بالحديث الضعيف مع وجود الصحيح من خواص صاحب
 المدايرة رحمه الله وعفاه عنه زاده الشافعي ومالك واحد وجوبه بالايلاج
 في فرج البهيمة وخالفهم الاخناف وهو الحق عندنا وواجبه الاخناف
 على من وطئ دبر الأدمي وان لم ينزل منه ولم نر على ذلك دليلا والخير
 كل الخير الوقوف في مثل هذا الأمور التي لا يمتشئ فيها الراي والقياس ثم
 ان ههنا مذهبا آخر وهو عدم وجوب الفصل بالدخول فالمر ينزل عملا بحديث
 انما الماء من الماء وقد روى عن عثمان وعلي وطهمة والزبير وابي بن كعب
 وابي ايوب رضي الله عنهم فيمن جامع امراته ولم يمين قالوا يتوضأ كما يتوضأ
 للصلاة ويفصل ذكره يوم رفع ذلك الى النبي واختاره البخاري من اصحابنا
 الا انه قال الفصل احوط وقيل ان حديث الماء من الماء منسوخ كما روى
 عن ابي بن كعب قال ان الفتيا التي كانوا يقولون الماء من الماء رخصته كان
 رسول الله صلى الله عليه وسلم رخص بها في اول الاسلام ثم امرنا بالاعتساف
 بعدها وقال ابن عباس ان حديث الماء من الماء للاختلاف وفيه ما فيه
 وانقطاع الحيض والنقاس قال في الروضة لا خلاف في ذلك وقد دل عليه
 نص القرآن ومتواتر السنة وكذلك وقع الاجماع على وجوبه بانقطاع النفا^س
 والاختلاف مع وجود بلل وهذا ايضا يجمع عليه الامامية يحكي عن القاضي قد تقدم
 عن عائشة مثل رسول الله صلى الله عليه وسلم الحديث ويؤيده حديث خولة وام سلمة

والمراد بالبلل المني فان رأى بللاً ولم يتحقق انه مني لم يجب الغسل عند أكثر
 اهل العلم وللموت اى يجب على الأحياء غسل الميت وذلك بالاجماع
 وسائق في الجنائز والحكمة في هذا الايمان الى تطهير الروح من الآلوات
 الدينوية وتوديعهم هذا العالم الى عالم آخر والتهيام للسفر الطويل
 والاسلام لامرء قيس ابن عاصم لما اسلم ان يغتسل وقوله ثمانية
 حين اسلم مروان ان يغتسل وكك امرؤا ثلثة بن الاسقع وقتادة
 وعقيل ولان الكوفة نجاسة تتعلق اصلها بالذناب والرج وببعا وبالعرض للجسم
 فلما طهر بالاسلام وجب معه تطهير الجسم تطيقا بين الظاهر والباطن
 خلافا للاخاف والشواغف والاحاديث حجة عليهم وسن للجمعة لحديث الصحيحين
 اذا جاء احدكم الجمعة فليغتسل وظاهر الامر الوجوب وهو قول طائفة من
 من اصحابنا الا اننا حملناه على المذهب بقرينة حديث آخر رواه الحسن بن محبوب
 من قوضاء الجمعة فيها ونعمت ومن اعتزل فذلك افضل وسماع الحسن
 من سمع قد اثبت على بن الدسوقي والترمذي والحاكم وعلى تقدير كونه موسلا
 قد ايد برواية انس والحديث وابي هريرة وجاهر وعبد الرحمن بن سمرة وابن
 عباس وتلك الروايات وان كانت ضعيفة ولكنها مجتمعة تكفي للاستسها
 والتقوية ولنا حديث آخر رواه مسلم من قوضاء فلحسن الموضوع ثم اتى الجمع
 فاستمع وانصت غفر له ولم يامر عمر عثمان بالعود الى البيت للغسل ولاعاد
 عثمان وهذا اقربية صاحبنا للعرف عن الوجوب ومنح ابن الجوزي من
 اصحابنا قول الوجوب وقال ان احاديث الوجوب اصح وافق والافضل

سماى كذا
 صلياً للجمعة
 في سنة

لا يسهق القوى والعيدين الحديث فأكبر سعد بن سعدان كان يغتسل يوم الجمعة
 ويوم الفطر ويوم النحر والكلام في مسنده لا يضر فان الحديث طرأاً أخرى
 يقوى بعضها بعضاً وأما لجيدته من الصحابة بنشر ح الصدر للعمل بها
 قال السيد من اصحابنا اما اعتبار كون الغسل يصلى صلوة العيد بذلك
 الغسل اى من دون ان يتخلل بين الغسل وبين الصلوة شيء من الأحداث
 فلا احفظ فيه حديثاً صحيحاً ولا ضعيفاً ولا قول صحابى وما احسن الإقتضا
 على ما ثبت وادارة العباد مما لم يثبت وعرفه لما روى عبد الله بن احمد
 في المسند عن الفاكه بن سعد ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان
 يغتسل يوم الجمعة ويوم عرفة ويوم النحر ويوم الفطر وقد روى من طرقها
 ضعاف لا تصلح للاحتجاج ويمكن ان يقاس على غسل الجمعة مودة له ولبن
 غسل ميتاً والأحرام ولدخول مكة وصاحب الهداية وغيره من الأحناف
 لم يذكروا هذه الأغسال وذكروا غسل العيدين وعرفة وقد عرفت
 ضعف ما ورد فيها وكان الأولى بهم ان يذكروا هذه الأغسال لصحة
 الأحاديث فيها ولكن التقليد حارب عظيم دون ادراك العقلاء لنا قوله
 من غسل ميتاً فليغتسل وحسن الترمذى وصححه ابن القطان وابن خزم
 واعلم بعض العلماء قال الحافظ اسوء حال ان يكون حسناً وقد قال
 الماورى رحمه الله ان بعض اهل الحديث يخرج لمائة وعشرين طريقاً ظاهر
 الوجوب وبه قالت الامامية واتماصقناه عن الوجوب بحديث ان ميتكم
 يموت طاهر اغسبكم ان تغسلوا ايديكم وهو حديث حسن وقال ابن عمر

فغسل للبيت فمنا من يغتسل ومنا من لا يغتسل وفي الغسل الثاني لنا
 حديث زيد بن ثابت انه رأى النبي تجرد لاهلاله واغتسل وحسن
 التزمذي وضعف العقيلي ويؤيد حديث ما يشترعنا رجل وحديث
 اسماء عند مسلم ولنا في الغسل الثالث ما روى مسلم عن ابن عمر انه كان
 لا يدخل مكة الا بات بذى طوى حتى يصبح ويغتسل ثم يدخل مكة
 بها راوي ذكر عن النبي انه فعله واخرج البخاري معناه. **فائدة**
 في حجاب الغسل من الجنابة هو من اعظم محاسن الشريعة وما اشبهت
 عليه من الرحمة والحكمة والصلوة وقد صح بعض افاضل اطباءها بالغسل
 بعد الاتزال بعيد الى البدن قوته ويخلف عليه ما يعمل منه ويؤيد في الخواص
 الغريزية قدر ما ينقص منها بالاتزال اما تقويتها لروح وتحييت العبد
 للنشاط والاشراح والالابة والانطراح لعبادة الفتح فقد حجب
 ذلك اهل الصلاح وهو من حجاب الحيوانية عن حظيرة القدم في تركيبة
 النفس اذا قاد ذلك حسن القصد فهو الطهارة الكبرى للبدن والقلب
 وانما لم يوجب الغسل بعد البول والبراز لكان العوج ولانهما لا يحلان
 شيئا من اجزاء البدن حتى يحجب بالفضل.

فصل في الماء الذي يجوز به الوضوء وما لا يجوز به الطهارة من

الاحداث جائزة بماء السماء والادوية والعيون والابار والبحار لقوله
 واتزلنا من السماء ماء طهورا وقوله الماء طهور لا ينجسه شيء وروى
 بزيادة الا ما غلب على ريجرا وطعمه وزاد ابن ماجه اولونه وهذه الزيادة

اجمع اهل الحديث على ضعفها لكن وقع الاجماع على صحة مدلولها
 وسأجب الهداية ذكر هذه الزيادة وغيره وبدل بعض اللفظ فزادها
 ضعفا على ضعف ووهنا على وهن وقبلها الاحناف طوعا وكرها وهو
 مطهر لغيرة وطاهر في نفس غير مطهر لغيرة ومتنجس فالاول هو الماء
 المطلق عن قيد لازم وقد دل القرآن والحديث على طهوريته والثاني هو
 ما تغير بخالط طاهر بحيث لا يسمى ماء الامتداد قال في الهداية ولا يجوز
 الموضوع بما اعتصر من الشجر والثمرة ليس بماء مطلق والحكم عند فقهاء
 منقول الى التيمم ثم قال اما الماء الذي يقطر من الكرم فيجوز التوضي
 به وعليه بان ماء خرج بلا علاج وهذا توجيه بلا وجه ثم قال ولا يجوز
 بماء غلب عليه غيره فاخرج عن طبع الماء كالاشربة والخل وماء الورق
 وماء الباقلي والمرقة وماء الزروج لانه لا يسمى ماء مطلقا والماء بماء
 الباقلي ما تغير بالطبع فان تغير بدون الطبع يجوز التوضي به ويحذر العلماء
 بماء خالط شئ طاهر فغير احدا وصافر بماء المد والماء الذي اختلط به
 الزعفران والصابون والاشنان ثم قال وقال الشافعي لا يجوز التوضي
 بماء الزعفران واشباهه مما ليس هو من جنس اجزاء الارض لانه
 مفيد الا يرى انه يقال ماء الزعفران بخلاف اجزاء الارض لان الماء
 لا يخلو منها عادة قال ولنا ان اسم الماء باق على الاطلاق الا يرى لانه
 لم يتجدد لاسم على حد واحد واذا فتر الى الزعفران كاضا فتر الى البير والطين
 ولان الخلط القليل لا يهتبر به لعدم امكان الاحتراز عنه كما في اجزاء

الارض فيعتبر الغالب والغلبة بالاجزاء لا يتغير اللون هو الصحيح واقول صاحب
 البداية قد سلم ان الماء الطهور هو الماء المطلق واما تقريره وتعيينه ان هذا ماء
 مطلق وان هذا ليس بماء مطلق وان هذا الخاطيء يخرج لمن الطهورية وهذا
 ليس يخرج وان هذا مضر مع الطبخ وهذا غير مضر مع الطبخ فقد خلط في ذلك
 وتناقض في بعضه ونحيط وقول الشافعي في النقطة التي خص البحث بها اصح
 واضبط ولو وجدنا ان احدهما في ماء مثاب بنوعان لكنه قد غير لونه
 وطهر وريحه وفي الاخر ماء يبرأ ونهر وراهما في لم يعلم من اين جئ بهما الا ترى
 انه يحذف ذكر الاضافة الى البير فيقول لاخر هذا ماء ولا يحذف التقيد بعفوان واما قوله
 لعدم امكان الاحتراز منه فيقال عليه متى راج خلط مياه التطهير بالزعفران فضلا ان يقال لا يمكن
 الاحتراز منه وهذا باليمن والتمثل شبه الحق ما قلنا ان الماء طاهر مطهر ما دام يسمى ماء بلا قيد لا زور
 فان تغير طاهر مختلط يستقي الماء عنه ولا يعسر الاحتراز عنه بقي للماء طاهر غير مطهر
 لعدم اطلاق اسم الماء عليه لغة وعرفا وان تغير بالتراب مع بقاء السيولة
 المنزلة للحدث والغيب فهو مطهر لا السلف لم يتحاشوا عن ماء السبول
 وعن مياه مكثرة كثير ايا التراب ولان التراب شقيق في التطهير ككثير من
 الفحاسات والحدث عنه عدمه وتعدرا استعماله شرعا وحسبا وقد ورد في ان
 التراب طهر المسلم وسياتي ان خلط التراب بالماء شرط في غسل الاثا لا في
 ولغ فيه العلب ولا يغير الماء ما في مقرة او حرة من الاجزاء الارضية او ما
 عسرا الاحتراز عنه كالدهن في القرية يغير الماء تغييرا يسيرا وكذلك ما بقي
 فيها من القرظ لان الدين يسر وما جعل عليكم في الدين من حرج ^{عنه} ويعسر الاحتراز

وكذلك ما شرع خلطه بالماء كالسدر وغيره لا يضره سواء طمخ او لم يطمخ لان
 اذن الشارع غير مقيد بهذا دون هذا بل التطهير بذلك في مورد سنة
 اذ ابقى الماء على سيولته النقية وان خالطه طاهر يبرأ من رفع عنه الاسم
 المطلق فلا يضر ايضا شتم الجواز بماء الرغفران وعدم الجواز بماء الورود الذي
 قرية صاحب الهداية عجيب فان ماء الورود لا يتغير فيه الا الريح وماء الرغفران
 يتغير فيه اللون والريح معا وبها توفى في سيولته في القياس ان لا يجوز الوضوء
 بهما وهو الحق عندنا لان المقصود من الماء المطلق الشيء المطلق لا مطلق
 الشيء ولو اريد مطلق الشيء لحاز الوضوء بماء مطلق ومضاف مع ان مطلق
 الشيء مجتمع مع اللقيد والذي اراد في النص مطلق الماء فقتضى قوله ان الماء
 للقيد للمضاف المشاب بشئ طاهر كالورود والصابون والباقي واللحم والتمر
 يجوز الوضوء به وليت شعري كيف يجوز صاحب الهداية الوضوء ببند القمر
 ولم يجوز الوضوء بماء الورود وهذا العري عجيب والحديث الذي استشهد به
 على جواز التوضي بماء القمر مبعث ذكره فانتظر الثالث الى المتجسس هو الماء
 الذي وقعت فيه نجاسة وغيرت احدا او صافه الثلاثة فلا يرفع به الحدث ولا
 تزول به النجاسة ولا فرق بين قليله وكثيره ولا بين وارد ومورد ^{ووافقا}
 للامام مالك في قوله في باب الماء ارجح الاقوال واختاره اهل الحديث
 كافة وقال في الهداية وكل ما وقعت النجاسة فيه لم يجز الوضوء به قليلا
 كانت النجاسة او كثيرة قال ولنا حديث استيقظ من منامه وقوله
 لا يبولن احدكم في ماء الا يمتدح فيه من الجنابة اي من غير فصل ^{تفصيل}

وتقدم حديث المستيقظ من منامه وليس فيه ان يده متنجسة بقينا فضل
 اليدين هناك ليس بواجب بل من باب النظافة لئلا يتقذر الماء به لا وسح
 كغسل اليد قبل الأكل وبعد الاستقباب السواك وما ذكرناه هو ما يدل
 عليه حديث المستيقظ بالمطابقة والدلالة الصريحة واما القياس انه
 انما امر بغسل اليدين لاحتمال مجرد النجاسة لا الهامع غيرها من المستقذرات
 ثم التفريع على ذلك بان من هذه النجاسة تنجس للماء ثم اطلاق تنجيسها
 وان لم تغير احد اوصافه الثلثة فلا شك ان هذا التحميل لهذا الحديث كما
 يحتمل بل هو عندهم برعى بالظن ومعناه كيف والاحاديث قد وردت بان
 الماء طهور انه لا يغير شي اولا لا يغير الا ملغى طهر او لون او بجمه واما ما ذكر في
 حديث الماء الدائم وان من بال فيه لا يقتل فيه وتقييد ذلك بالفضل
 فيقال عليه انه كما ورد النهي عن الغسل بعد البول كذلك ورد النهي
 للجنب عن الغسل ولم يذكر البول وورد النهي عن البول مفقدا فالنهي
 جاء عن المجموع والافتراء وحديث النهي عن غسل الجنابة على الفرادها ارجح
 مما استدلل به صاحب الهداية فما كان جوابه فهو جوابنا ولا نسلم التأويل
 لرد الاحاديث الى موافقة الاقاويل وهو وافقنا في الماء الجارى فلم يفرق
 بين قليله وكثيره قال وهو ما لا يتكرر استعماله واغرب في هذا التفسير
 فان بطي الجري لا يعبدان يأخذ المتطهر منه ما تاثر من عضوه قبل ان
 يتجولن به ولا عجب ان ياتى التدقيق في التضييق بمثل هذه التحكميات
 على الشرع واللغة والعجب ان صاحب الهداية استدلل بحديث الماء الدائم

الذي ذكره وليس فيه تقييد وتفرق بين قليل وكثير فاستدل به نحو الخلف
 في قوله والغدير العظيم الذي لا يحرك احد طرفيه بتحرك الطرف الآخر
 اذا وقعت نجاسة في احد جانبيه جازا الوضوء في الجانب الاخر انتهى وانت
 محير بان الحركة والحرك لا ينضبطان بل يختلفان بالشدة والضعف ولهذا
 اختلفوا في ذلك قال وقدر بالمساحة عشرة في عشرة بذراع الكوباس توسع
 الامر على الناس وعليه الفتوى وذكر في العمق ان لا ينصح الماء بالاعتراف
 يعني لا يظهر قعر الارض والطرف بالغرف وانظر الى هذا التضييق ثم لا داع
 بان توسع الامر على الناس ويقال عليه انه اذا كان الامر شرعا فهل لا بد
 كما ثنا من كان ان يوسع فيه او يحجزه فيؤذن من الشايع اللهم سلم سلم
 واذا كان المختار عندنا عرفت من مذهب مالك فلا يحتاج الى استثناء
 ما استثناء غيرها من نجاسات زعموا ان وقوعها في الماء لا ينصح بعد قلم
 بنجاستها فاقوا بتفاصيل لم يدل عليها دليل ثم نقضوها واستثنوا منها
 بلا دليل فاطالوا الكلام في الحيوانات التي لا دملها ساكنا كالبق والذباب
 والنزير والعقرب والضفدع ولم يأتوا في ذلك بما يشفي ويقنع ولا فرق
 عندنا بين مستعمل وغير مستعمل ولا بين ساكن ومحرك فالمتغير بالنجاسة
 نجس وبالطاهر طاهر غير طاهر غير المتغير طاهر طاهر لو كان مستملا
 ولو كان ساكنا ولو كان قليلا لقوله تعالى وانزلنا من السماء ماء طهورا
 في كثير التفسير وذلك بمقتضى دلالة فعول على من يكثر منه الفعل وان
 كان قد يدل على مجرد ثبوت الصفة لقوله الماء طهور لا ينصح شيء ولا دمل

كان يغتسل مع بعض نساءه وكان يعود الرشاش الى الماء وخرج انهما كائنا فترقان من اناء
 واحد وتصل بفضل ما اتصلت به بعض نساء وقال الماء لا يجذب قوله هذا نص في عمل الفرج فان
 معنى قولهم المستعمل لا يقع الحدث مقسم بان المانع الذي كان قائما باعضاء الحديث اثر
 في الماء وقام به بعد الانفصال من الاعضاء كان الماء صارا محدثا
 اوجنبا او حايضا والنبى نفا لا وكذا به ولا نساء مسح راسهما بفضل في يديه
 وفي لفظ بيل في يديه واغتسل من جنابة فواى لمعة لم يصبها الماء فقال
 بحجة فليما عليه قال السيد من اصحابنا والشوكاني الحق ان الماء لا يخرج عن كونه
 طهورا بمجرد استعماله للطهارة لان تغييره بذاك ريحه او لونه او طعمه وقد كان
 الصابون يركادون يقتلون على ما تاقطن وضوءه في اخذونه
 ويتبركون به والمبرك به يكون يغسل بعض اعضاء الوضوء كما يكون
 بغير ذلك انه ينهى خلافا للاخاف حيث زعم بعضهم ان الماء المستعمل طاهر
 غير مطهر وزعم البعض انه نجس فيبقى على الناس امر الوضوء والغسل اقول
 قد توسعوا في التقارب على معظمهم في الماء المستعمل حتى ذكر في الهداية
 عن الحنفية من ان من انغمس جنبا في البير لطلب الدلو يتنجس هو والماء
 لا سقاط الفرض عن بعض اعضائه ياول المداواة وانما اتنجس الماء تنجس
 الرجل بنجاسة حقيقية بعد النجاسة العينية فلو ان الله مرضا بعد مرضه وبغضه
 قالوا ان مسحة البير حط وتمسكوا بحديث لا يغتسل أحدكم في الماء الدائم
 وهو جنب اقله ليولن أحدكم في الماء الدائم وحديث لهنى عن فضل الطهور
 للماء وكل ذلك بمنزلة عن الاستدلال اما النهى عن الغسل في الماء الدائم

فمحول على النظافة والتجنب عما يكره الطبع ويستقذره النفس ليس غير ان الماء نجس به
 ولو سلم لهم بانفسهم يخالفون ما استدلوا به علينا اذا كان الماء الدائم عشر في عشر كذلك النبي
 صلى الله عليه وسلم محمول على التنزيه ولو كان لاجل الاستعمال لم يكن لتخصيص الرجل والماء
 وبوجاهة كان يلقى فيها الخبيث ولحوم الكلاب والخنزير ولم يتنجس القول بان ماء هذا
 كان جاديا باطل صريح البطلان صريح به اليه في رد اهل الطحاوي والصحابه كما في
 يتوضؤون بآءها ويظهر من بكل نجاسة ولا ندري هل كانوا يأخذون من جانب بعيد
 عن جانب النجاسة بعشرة اذ خرج امرؤاذا يفعلون كيف وهذا ليس كان عرضها
 ستة اذ خرج فلا يتشكى فيه تاويل الاحناف انه كان عشر في عشر في ذلك
 لغيره وذكرى لمن توغل في القول براءته ونحن لا نريد بذلك الطعن على
 امامنا الاعظم ابي حنيفة الا كرميل قصدنا الرد على من قلد اعميا وصميا
 ولم يلتفت الى قول النبي المصوم عن الخطاء صلى الله عليه وسلم حاميها وقد
 قال الامام الاعظم ما جاء عن النبي فعلى الراس والعين فابى مقلد فيهم
 الا حقا عليهم تحريم الخنا الفتي صلى الله عليه وسلم ومخالفة سنته اللهم
 واياهم لا اتباع وتترك الابتداع ولا بين القلتين وماد بينهما وما فوقهما
 كما اختار الشافعي وقد رها نجس قرب وفسرها اصحابه نجس مأثم وطل
 واستدل بقوله اذا كان الماء قلتين لم يحمل الخبث وفي لفظ لم ينجس شيء
 وفي لفظ لم ينجس وانما تركناه لانه معلول بالاضطراب من حيث الاسناد
 والمتن والمعنى وحديث الماء طهور اقوى منه ما قول صاحب المدايرة
 ان ابا داود ضعف حديث القلتين فنجيب لان ابا داود سكنت عنه

فهو صحيح على عادته وصححه الحاكم وقال ابن منذة اسناده على شرط مسلم ويكره
 الغسل والبول في الماء الساكن والبول ثم الغسل فيه او الوضوء منه لو ورد النهي
 بذلك في الحديث الصحيح وفيه قالوا يا باهرية كيف يفعل قال يتناول ثنوا
 قال السيد من اصحابنا من لم يجد الاماء ساكنا واراد ان يتطهر منه فغلب
 ان يحتال قبل ذلك بان يجره حتى يخرج عن وصف السكون ثم يتوضأ
 منه واما ابوهريرة فقد حمل النهي على الانغماس في الماء الدائم ولكن لا يتم
 في الوضوء فالاولى تحريك الماء قبل الشروع في الطهارة ثم يتطهر به لانه على
 قلت يستثنى من هذا الحديث الخبر العظيمة لانه العقل وقيل بالاجماع
 وقيل ان الماء الساكن لا يحل التطهر به مادام ساكنا فان شربك عادله واصله
 الاصل وهو كونه مطهرا ولا يجوز التوضي بنميمة التمر لانه ليس بالماء المطلق
 كما قد نخلنا خلافا للاخاف وتمسكوا بحديث ابن مسعود وابن عباس قلنا
 حديث ابن مسعود في سنده ابو زيد مجحول وابو قرة لم يعرف من هو
 ففتح عن ابن مسعود انه لم يكن معه ليلة الجن وحديث ابن عباس باطل
 في سنده ضعفاء ومتروكون والمحمول قول عكرمة وهو ليس بنجدة وقد مر
 في الاصول انه لا يجوز الزيادة على الكتاب بالخبر الواحد فكيف الزيادة
 بالخبر الضعيف اهـ مسائل البير فقد خطب فيها الاضاف فخطب عليها
 وخطبوا فيها خطا ونجها قالوا اذا بالثاء في البير بنفس ماءها
 ووجب نزع كل واحد من ماتت فيما قارة او عصفورة ونحوها نزع منها
 عشر من دلوا وجواو ثلاثون استقبيا باو ان ماتت فيها جماعة او دجلة

مسألة في البير
 كما في القصة
 من الحديث

مسألة في البير
 البير هو الذي
 في القصة
 في الحديث

فيقوله تخرج منها ما بين اربعين الى سبعين وأن ماتت فيها شاة او كلبه او مات
 فيها بقرة او آدمى او كلب او اسد او نمرا او فهدا او فيل ونحوها تخرج جميع ما فيها
 فان انتفخ الحيوان او نفخ تخرج جميع ما فيه ما صغر الحيوان او كبر فهذا خمس
 صور ذكرها صاحب الهداية ولما كان بعض الأباركين تخرج كل ماءها
 فتدرك ذلك بتقادير هي من جنس اصل المسئلة وهي من مائتين إلى ثلثمائة
 ثم فرج على ذلك بأن إذا وجد في البير مية قبل ان تستفخ ولا يدري متى
 أعاد من يتوضأ بها ثلثا صلوة يوم وليلة وغسل كل شيء أصابه ماءها
 فان وجدت متعفنة او متفسخة أعاد واصلوة ثلثة أيام ولياليها قال هذا
 عند أبي حنيفة رحمه الله وقال ليس عليهم إعادة حتى يتحققوا انها موقوتة انتهى
 وأقول ان من تصور هذا وعرفه تبين له فساد ما يدعى بدع وقد عرفت
 المياه من حديث يربضاعة وغيرها ولا فرق بين ماء وماء الا
 بتغير واحد او ما فرما تقدم فاهل الحديث لا يحتاجون إلى مثل هذه التفريعات
 والتفريجات التي تباين عنها العقل السليم كما يباين عنها الشرع المستقيم اما
 قول الأحناف انه روى عن انس اذا مات الفأرة في البير ينزع منها
 عشرون دلو وعن أبي سعيد في الدجاجة اذا ماتت في البير ينزع منها
 اربعون دلو وعن ابن عباس انه أتني بنزع البير كلها حين مات
 النبي في الزم زمفع قطع النظر عن حجية الأقوال الموقوفة لم تثبت منها
 قول بالسند الصحيح إنما أخرج المحمدي عن شيخ أبي حنيفة حماد بن أبي سليمان
 انه قال في دجاجة وقعت في بئر فماتت قال ينزع فيه قدرين دلو

او خمسين وهذا رأى من حماد ولا يجوز تقليد سبعة اذ لم يستشهد له بكتاب ولا سنة.

فصل في الاساور غير هارقي كل شئ معتبر بسورة قال صاحب المداينة
سورة الادعي وما يوكل لحم طاهر وسورة الكلب نجس ويغسل الاناء من الوغمة
ثلثا مسياتي بيان فيها بعدد وسورة الخنزير نجس وسورة سباع البهائم نجس
وسورة الهرق مكروه ولو اكلت الفلانة ثم شربت على فور الماء يتنجس
الا اذا امكثت وسورة الدجاجة الحلاله مكروه وكذا سورة سباع الطير
وسورة ما يسكن البيوت كالحيرة والفانة مكروه وسورة الحمام والبغل
مشكوك فيه قليل في طهارته وقليل في طهر بتره فان لم يوجد غيرهما يتوضأ
بهما ويتيمم ويجوز بهما قدر يعني الوضوء والتيمم وسورة الفروى
عندها وعند الامام في الصحيح وكذا جميع الاساور غير سورة الخنزير
والكلب ففيه اختلاف بين اصحابنا اهل الحديث ومذهب الجمهور
نجاستهما لقول الله تعالى في لحم الخنزير انه رجس وقوله في الكلب
اذا شرب الكلب في اناء احدكم فليقله سبعا وفي رواية ويعفر الثامنة
بالتراب واختاره الشوكاني والسيد العلامة والحق عليه النجاسة والهرق
بالغسل تعدي اولها في مرسية ويدل عليه قول ابى هريرة اذ اوتج
الحكم القليل فلا تطعمه واختاره البخاري وغيره من اصحابنا وتمسك
الاخنة على نجاسة سورة السباع بقوله يغسل الاناء من ولوغ الهرق مرة
او مرتين وقوله يغسل الاناء من سورة الهرق كما يغسل من سورة الكلب

وقوله اذ اولفت الهرة غسل مرة قلنا الحديث الاول والثالث مع ضعفهما
 حجة لنا اللهم والثاني لم يصح مرفوعا ويعارضه الاحاديث الصحيحة الدالة
 على طهارة سورة الهرة كقوله انها ليست بنجس انما هي من الطوافين
 عليكم والطوافات وكان تمزيق الهرة فيصنع لها الاناء فتشرب ثم
 يتوضأ بفضلهما وسئل عن الحياض بين مكة والمدنية فقيل لسان
 الكلاب والسباع ترد عليها فقال لها ما اخذت في بطونهما ولنا ما بقي
 شراب وطهور قيل ان توضأ بماء افضلت الحجر قال نعم وبماء افضلت
 السباع ويفل الاناء اذ اولغ الكلب فيه سبع مرات والثامن تراب
 او الاولى او احداهن ولا تحسب من السبع عملا بالحديث الصحيح المروي
 عن ابي هريرة وعبد الله بن مغفل ولاديل على نجاسة سورة السباع من
 البها ثم والطيور وكراهة سورة سواكن البيوت كالغار والحيتة وشكوكية
 سورة البغل والحصار واختلاف الصحابة انما وقع في اباحة الحمار وحومته
 لا طهارة سورة والحمة لا تستلزم النجاسة والدليل عليه قوله لها
 ما اخذت في بطونهما ولنا ما بقي شراب وطهور وقد طال صاحب الهداية
 ههنا واتى بتقريات لا طائل تحتها المريات بحجة شرعية ولواتى بالحجة
 لكن اول من اتبعها ووضعاها على الراس والعين.

فصل في التيمم قال الله تعالى واركعتم مرضى او على سفر
 او جاء احد منكم من الغائط ولاستم النساء فلم تجدوا ماء فتيمموا
 صعيدا طيبا فامسحوا بآثاره الا على ارجلكم فامسحوا

وغيرها من العبادات اذ لقين ووجدت شرفه ويستباح به ما يستباح
 بالوضوء والغسل لمن لم يجد الماء على ذلك الكتاب والسنة الصحيحة واقول
 الصحابة والتابعين ومن بعدهم الامارون عن عمرو بن مسعود انهما
 كانا لا يريان التيمم من الجنابة فمونا ثياب عن الوضوء والغسل فيصلى بهما
 الصلوات المتعددة ولا ينتقض بالفرغ من الصلوة ولا بالاشتغال بغيره
 ولا بخروج الوقت فمن اراد عبادة كالصلوة او الطواف ولم يجد الماء
 في محلته ورفقته ونحوهما ساغ له التيمم ولا فرق في ذلك بين مقيم ومافر
 ولا من هودا اهل البلد واخارجها ولا يثرت طلبه ميلا من جهة او اربع جهات
 اسباب المذكورة في الآية تثبت السفر والمرض وعدم وجود الماء وخمس السهم
 بالذكوان كان يدخل في عادم الماء لانه مظنة عدم الماء او انه لا يضر
 ان يطلب الماء في غير محله عندنا وقد صح انه صلى الله عليه وسلم تيمم في
 المدينة من جدار وعن عمر بن شعيب عن ابيه عن جده قال قال رسول الله
 صلى الله عليه وسلم جعلت في الارض مسجدا وطهورا ايما ادركتي الصلوة
 تمسحت وصليت وعن امامة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال
 جعلت في الارض كلها في ولائتي مسجدا وطهورا ايما ادركت رجلا من امتي
 الصلوة فعنده مسجدة وعند لا طهور وهذا كما توى ظاهر في المراد
 وليس فيه تقيد نعم عدم الوجدان في الآية مشعربان هناك طلبا
 وهو لا يدل على اكثر مما ذكرناه ومن زعم غير ذلك فعليه البيان قال
 السيد من اصحابنا اذا دخل الوقت المضمرب للصلوة واذا دخل

القيام اليها فلم يجد حيث يمتد ما يتوضأ به او يقتل في منزله او مسجده او ما
 يقرب منها ساع له التيمم ولا ينبغي له ان ينتظر الى آخر الوقت بل يتمم ويصلي
 ثم اذا وجد الماء والوقت باق فلا اعادة عليه قلت قد خالفنا الاخاف في هذا
 اشتراطوا طلب الماء الى ميل شرعهم وجدنا لجوانه التيمم وهو قولنا الخليل
 وتكلف ثلاث كلف من الشارح ومن وجده بثمن مثله واستطاع عرفه
 واجد له ولا اعلم في ذلك خلافا وهل يلزم للمسافر شرائه والحال هذه امر
 لا محل لنظر والظاهر عندي انه لا يلزم لان الله تعالى جعل السفر سببا متقلا
 لجواز التيمم فكيف فيه عدم وجود الماء عند المصلي وقيل يلزم عليه شرائه
 كالمقيم ان بيع بثمن مثله واستطاع قال في الهداية ومن لم يجد الماء وهو
 مسافر او خارج للمصلي فيه وبين المصومين او اكثر ثم لم يجد ماء ثم قال
 والميل هو المختار في المقدار لا في بلقه الحج بذنوب الماء معدوم حقيقة
 والمعتبر للمسافة دون خوف الفوت لان التيمم يذاتي من قبله وكلاهما
 ظاهر في ان عدم الماء للمقيم من اسباب جواز التيمم وظاهر في ان
 من عدم الماء في مصر التيمم وهو تفرق ثمره كعليه دليل بل الدليل
 ما خلافة كما تقدم من فتل ذلك في الهداية وما كونا التيمم بالميل
 انما ناطة الحكم بالمسافة هو ما رأينا من الاحاديث الملة قد مر وغيره انهم قد
 بمسافة بل فعله نص في خلاف ما قال ولا معنى لقوله والتفرط يأتي من
 قبل لما علمت ان التيمم رخصة شرعية وناعية عن اشتراط الطلب عند
 الغرض والحاكم وقلة صحيح على شرط الشيخين عن ابي سعيد قال خرج رجلان

في سفر حضرت الصلوة ومعهما ماء فيهما صعيدا طيبا فصليا ثم وجد الماء في
 الوقت فاعاد احدهما الصلوة ولم يبد الاخر ثم اتى رسول الله صلى الله
 عليه وسلم فذكر ذلك له فقال للذي لم يعد اصبت السنة واجزأتك
 صلواتك حديث آخر رواه اسحق بن راهويه في مسنده عن ابن عباس ان
 رسول الله صلى الله عليه وسلم بال شتم تيمم ف قيل له ان الماء منك قريب قال
 فلعلي لا ابلغه ومن خاف من امتحان الماء والوقفة في مرض جازئ ان يتيمم
 وان كان واجدا للماء وذلك لنص الكتاب ولما صح عنه صلى الله عليه وسلم حين
 قال اصحابه لرجل شيخ في راسه شمل احاطه ما يجد لك رخصة وانت تقدر على الماء
 ف اغتسل فمات قتلا قتله الله الاسا لو اذ لم يعلموا فانما شفاء العي رسول
 انما كان يكفي ان يتيمم ويصوب على وجهه ثم يمسح عليه ويفعل ما وجد
 واحتمل عمرو بن العاص في ليلة باردة فتييمم وصلى باصحابه فلما قدموا
 ذكروا ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا عمر واصليت مع اصحابك
 وانت جنب فقال ذكرت قول الله تعالى ولا تقربوا الصلوة وان كنتم مجرمين
 فتييمم ثم صليت فصحت رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يقل شيئا
 ويفعل الصحيح ويمسح على الجبائر وما اخذت من الصحيح للاسه تسالك ولو كانت
 في اعضاء التيمم لما عرفت من الحديث وقرن الشافعية بين ما اذا كانت اجزا
 في اعضاء التيمم وغيرها ووجبوا الاعادة في الاول قالوا القوات البدن والمباني
 ولنا انها رخصة فالمسح على الجبيرة كاف وقد اكفى به المصوم في تعليم امته
 فلا نزيد على رخصة من عند انفسنا ولا نزيد في المداينة كلاما في هذه المسئلة

والظاهر انه موافق لما لوخاف من استعماله يرد ايقتله او يمرضه يقيم ولا اعادة
خلافا للشافعية في ايجاب الاعادة عليه ولنا حديث عمر كاهرو لو حال دون
الماء سبع او خاف من قطع الطريق ان قصده على نفسه او ما لم اكن الماء في يده
وليس عنده ما ينضح به الماء او كان في بركة او حوض او بئر وهو لا يقدر النزول
اليها لم يرض في راسه يخاف ان يسقط فيه يقيم لانه كالعدم للماء وقد اتفق اكثر
الفقهاء على انه لو وجد الماء يباع بثمن خال اكثر من ثمن مثله لم يلزمه شراؤه
ولو قدر عاينه ولو ان يقيم فيه ما من باب اولي واليهم ما يربى كل ما على وجه
الارض من ذوات الطاهره وفات الاثنا عشر وخلافا للشافعية في تخصيصهم
ذلك بانقر بان الصبي قد يرضع في القدر فتيه مواصدا عليه معاد وجه
الارض وانه قوله ومنه قوله فيمن لم يجد من السجود يدل على انه قد فعله وفعل
كثير من اصحابه فانه يقيم بغيره من حائط او ما الاستدلال بحديث وجعل
الى التراب طهورا في رواية ومعهلة: فربما نانا طهورا على تخصيص التراب فلا يتم
لان معه وهو النقب ضعيف كما تقر في الاصول واقله ضيق واحدة للوجه
والدفين ناويا مسهيا وفاق لما لك واسند وخلافا للشافعية والشوافع زعموا
ان الواجب من ريتان احدهما للوجه والاخرى لليدين الى الموفقين استدلوا
بقوله (اليتيمون من بين ذوات النوب) فيمن لم يجد من السجود حديث ضعيف
لا تقوم بمثله في الحديث ويستدلون به حديث الصحيح المستند لنا حديث
عمران النبي قال في السجود: يركع ويضع يديه واقدامه في
لفظ عند التوكل في السجود: يركع ويضع يديه للوجه والكفين وعند قال

اجنبت فلما صب الماء فتمكت في الصعيد وصليت فذكرت ذلك للنبي
فقال انما كان يكفيك هكذا وضرب النبي بكفيه الارض ونفخ فيها ثم مسح
بهما وجهه وكفيه متفق عليه اما الثانية فقد تقدم حديث انما الاعمال بالنية
ذكرها الشوكاني وغيره من اصحابنا ولم يذكروها في التيمم دية وانما
قاسوا على الوضوء لان التيمم يدل عنه وقد يقال ان قوله كل مردي بال
لم يدل باسم الله فوايتريد بعمومه على المراد وعدى انه لا يدل على الفضية
ولو صح هذا الاستدلال لصح ان يستدل بحديث كل مردي بال لا يدل فيه
بالنحو فواقطع على وجوب الحمد في الوضوء والتيمم ولما من قال به
واحاديث صفة التيمم لم يذكر فيها ما يدل على وجوب ذلك والقياس على
الوضوء لا يصح لوجود الفارق الكثيرين الوضوء والتيمم بالزيادة ^{بالتقص}
وعندى ان الحق عدم الوجوب اذ لا واجب الا ما اوجبه الله تعالى ولو ^{بالتقص}
واقض الوضوء او تيسرا الوضوء وفي الصلوة او بعدها وفي الوقت
لوجوبه دليله الاشارة بالوضوء وفاقما الى رحمه الله واما الخيف في ^{بالتقص}
في الصورة الثانية والثالثة في الاولى كان درية الماء من تقاض التيمم
عندهم فبطل الصلوة وتجب عليه الطم أو فيوضا بالماء ثم واجبة ثم ^{بالتقص}
الى سعيد ولم شاهد من حديث ابن عباس كما مر من قبل ان النبي بان ثم
تيمم بغيره ان الماء قريب منك قال فلعل ان لا يغمسه وهو ظاهر في ان من فرغ
من الصلوة ثم رجع الى الماء لا يبطل صلاته من وجوب الماء في اثباتها لا يبطل
منه وهو بهذا الحديث ايضا وفساد العبادة وابطال العمل ممنوع

شرعا للحديثان على انه لا يطلب تأخير الصلوة لمن ظن وجود الماء أو تقصير
 وغال في ذلك الاحقاق والشوايح ومن وجد الماء بعدة اى بعد التيمم
 قبل الصلوة وجب عليه الوضوء اذا كان قادرا على استعماله لانه واجب للماء
 والصعيد معا عند اربعة العبادات وفي حديث ابي ذر ان الصعيد طهور لمن لم
 يجد الماء وقد قال تعالى فلم يجدها ماء ويصلي به ما شاء من فرض ونفل ما بقى
 شرطه خلافا للشوايح حيث نعوذ الله بتمسك كل فرض ولم يأتوا على ذلك
 بحجة ولنا قولهم حملوا التراب طهورا وقوله الصعيد وضوء المسلم وان لم يجد
 الماء عشر سنين والماء في غيره اذا نسي الماء في رجله فيتحكم ويصلي ثم ذكر
 الماء لم يجدها وبه قال ابو حنيفة ومحمد في المأفوف والخالف في غير المأفوف لنا
 انه لا قدرة له بدون العلم وهو المراد بالوجود به في حكم الفقد وقوله رفع
 عن الحق الخطاء والسيئات وليس على التيمم طلب الماء اذا لم يغلب على ظنه
 ان يقرب ماء لما تقدم في الأحاديث ايما ادركت في الصلوة تمسحت وصليت
 ولم يذكر الطلب في شئ منها بل حديث ابن عباس عند اصحاب بن راهويه
 ظاهر في ذلك وفاقا للطهريين يوحى فاذا خاف فوت الوقت يصلي من غير
 وضوء وتيمم وقيل يوحى الصلوة الى ان يقدر على احد الطهريين ولما ان
 الطهارة كستر العورة وغيره من الشئ فيسقط الوجوب عندهم القدرة
 وهذا المحدث اما المجنب فينبغي له ان لا يصلي حتى يقدر على احد الطهريين
 ويظهر قياسا على الحيض والحائض كلجنب وفي الباب حديث عابته فادركته
 الصلوة وليس معهم ماء فوضوا بغير وضوء واه الجماعة الا الترمذي

حديثه في غير هذا الباب
 حديثه في غير هذا الباب
 حديثه في غير هذا الباب

وفي الاستدلال بهامش كال لا يخفى على الناقد البصير فائدة
 قال في الاحكام ما لمختص اليهم على وفق القياس الصحيح فان الله سبحانه
 جعل من الماء كل شئ حي وخلقنا من التراب فلنا مادة تان للماء والتراب فجعل
 منها نشأتنا وقواتنا وبهما تطهرنا وكان اصل ما يقع به تطهير الاشياء ان
 الانسان والاقدار هو الماء في الامور المتعاد فلم يجهل عدول عنه الى
 حال العدم والعذر بموض وغوة فكان الثقل عنه الشقيقة وخيب التراب
 اولى من غيره ولما كان وضع التراب على الراس مكروها في العادات وانما
 يفعل عند المصائب والتواب والرجلان محل ملازمة التراب في غيرة
 الاحلال وفي ترتيب الوجوه من الخضوع والتعظيم لله والذل لله والاكسة
 ما هو من احب العبد وانفعها للعبد صدر الامر بتقريب الوجوه الى العبد
 للابحان يترب وجهه ويسجد على الارض وعلى ما هو من جنس جسمه
 الامامية السجدة على الثوب او على ما ليس من جنس الارض من
 او يلبس ويحصل الطهارة الباطنة والظاهرة شعاعا من ثايفه
 جعل في العضوين المغسولين واسقط عن العضوين الممسوحين
 الرجلين ميمتان في الحف بالاتفاق وبغيره يترك على رجليه
 في العامة فللخفف عن المغسولين بالسمخة يخفف عن الممسوحين
 وحيث ان بناء على التخفيف كفى المسح الى الشكرين
 الى المرفقين ولم ينقص في الوجه لاكتشف كبره ودونته
 فان المكشوف منهما في الاكثر الكفان اما عقوبة بقية البدن فمن

باب اولى انتهى مع زيادة وحذف -

باب المسح على الخفين جائزا سنة

وقد اجمع المسلمون على جوازها في السفر لم يخطوه غير النواج والرواض والائمة
اتفقوا على جوازها في الحضر وايضا الادوية عن مالك على ما قيل - ونقل ابن المنذر
عن ابن المبارك قال ليس في المسح على الخفين عن صحابة اختلاف وقال ابن
عبد البر لا اعلم من روى عن احدهم فقهاء السلف انكاره الا عن مالك مع
ان الروايات الصحيحة مصرحة عنه باثباته والاصل في ذلك ما روى عن
جبروانه بال شعر توضع ومسح على خفيه ففعل هكذا اقال نعم رأيت
رسول صلى الله عليه واله وسلم بال شعر توضع ومسح على خفيه قل ابراهيم فكا
يحيى هذا الحديث لان اسلام جبرير كان بعد نزول المائدة متفق عليه
والاحاديث في هذا الباب كثيرة يجوز للتوضي ان يسمح على خفيه اذا لبسها
على طهارة كاملة لحديث المغيرة بن شعبه قال كنت مع النبي صلى الله
عليه واله وسلم ليلة في ميرة فافترغت عليه من الادوية فضل وجهه وفترا
ومسح برأسه ثم اهويت لانتزع خفيه فقال دعهما فاني ادخلهما طاهرين
شمع عليه ما متفق عليه ولا في داود مع الخفين فاني ادخلت القدمين
الخفين وهما طاهرتان فشمع عليهما ومن ثم قال الشافعي وكثير من
العلماء لو ادخل احد الخفين وجده بعد تطهيرها وقبل تطهير الاخرى
لم يكفه حتى يطهر الاخرى وينزع الذي لبسه ثم يلبسه ثانيا وما قاله

ليس فيه فائدة ولا يعود بعائدة وهو أشبه بالعبث منه بالمقاصد الشريعة
 والحديث اذا كان محتمل قال الشافعي ويحتمل ان يكون ليس كل واحد
 منهما بعد تطهير الرجل له والاول ليس للشافعي فيه حكمة واذا كان
 كذلك فرائد ورحمت تجل عن ان يوجب على الامتة ويكلفها به بل
 ايما فعل العبد اجزائه للمقيم يوما وليلة والمسا في ثلاثة ايام ولياليها
 من اول مسح بعد الحدث لحديث شريح بن هالي قال سألت عائشة رضي
 عن المسح على الخفين فقالت سل عليا فانما علم بهذا امي كان يسافر مع
 رسول الله صلى الله عليه وسلم فسألت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 ثلاثة ايام ولياليهن والليثيم يوم وليته رواه احمد ومسلم والنسائي وابن جرير
 وغيرهم وعن خزيمه مثله رواه احمد وابوداؤد والترمذي وصححه وقال في
 الهداية ابتداء المدة عقيب الحدث باتفاق من الشافعي والامام مالك
 وعمل ذلك بان الخف مانع لسرية الحدث فتعتبر المدة من وقت المنع
 ويقال عليه فيلزم ان تكون العمامة مانعة لسرية الحدث الى الواس
 وان تكون الجباث ولغايفهما مانعة لسرية الحدث حتى الجحابة وغيرها
 عن ما تحتهما وايضا يلزم بهذا التعليل نفس ان من توضع ومسح ثم
 انقضت ثلاثة ايام ولياليهما اذا كان مسافرا او يوم وليلة اذا كان
 مقبلا ان يصلي بهذا المسح ما شاء وان زال على مقدمة العمد ^{مقضى} و
 ذلك ان لا يلزم غسل رجله اذا نزع الخفين بعد المسح وقولهم
 يوجب بمنافق لما علل به في ابتداء المدة ولنا ان السؤال وقع فلا خلاف

عن مدة المسح كاعتن مدة لبسها ومن ثم كان قول من عدّ المدة من اللبس
 اقرب مما ذكره علل والله أعلم والمسح الواجب على ظاهرهما لحديث
 علي رضي الله عنه رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يمسح على ظاهر خفيه رواه ابو داود
 وعن المغيرة بن شعبة قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يمسح على ظهور الخفين
 رواه احمد رواه ابو داود والترمذي ولفظه على الخفين على ظاهرهما وقال
 حديث حسن وقد اشترط في الخف شرط من قوته وثقله وعدم تحرقه
 وامكان اتباع المشي عليه كل المدة والحق عدم اشتراط ذلك لان
 الاحاديث المتقدمة وغيرها لم تدل على شيء من ذلك والمسح
 على الخفين رخصة فنقبل هذه الهمدية ولا نقول ما هي وما لو نها
 ولا نفرض على الامة ما سهل الله لهما واتحلق اسبابه وعلل لم تذكر
 عن الله ورسوله صلى الله عليه وسلم لا ينبغي للمتابع توقيفها نعم ان الاحتياط في عمل الناس
 لنفسه خير مما يتجاوز الى الغلو المذموم شرعا ومثله الجرموق والموق
 والجورب ثخينان او غير ثخين خلافا للاحناف في غير الثخين ولنا ما روي
 الامام احمد وابن خزيمة في صحيحه عن بلال قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم
 عليه واله وسلم يمسح على الموقين والخار وابو داود كان يخرج يقضو حجا
 فاقه بالماء فيتوضأ ويمسح على عمامته وموقيه وسعيد بن منصور في
 سننه عن بلال قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول امسحوا على النصف
 والموق وعن المغيرة بن شعبة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم مسح
 على الجوربين والنعلين وهو حديث صحيح عند الترمذي وغيره ويمسح

لكل وضوء للاتباع في ذلك ولائذ قام بمقله غسل الرجل أو مسح رجليه
 في كل وضوء وإذا انقضت المدة أو تضرع فيها أو أراد غسلًا من جنبته ونحوها
 وجب عليه غسل الرجلين لأن مقتضى التأقيت بالمدة في الأحاديث صريح
 في أن ما بعدها لا يكفي فيه المسح الألبس جديد بشرطه السابقة ومن نزع
 فليس بالألبس ومسحهما من غسل الجنابة ونحوها لم يرد عن الشارع فيه إذن
 فيبقى على الأصل وهو وجوب الغسل والله أعلم ومن ابتداء المسح وهو مقيم
 فافر قبل تمام يوم وليلة أو مسح مسافر عملاً باطلاق الأحاديث عن رسول
 الله عليه وسلم ولو أقام وهو مسافر ان استكمل مدة مقيم نزع ولا أتمها
 لأن نصصة السفر لا تبقى بدونه وقال صاحب الهداية لا يجوز المسح على العامة
 والقلسوة والبرقع والقفازين لأنه لا يخرج في نزع هذه الأشياء والخصصة
 لدفع الحج ويقال عليه قد ثبت عنه صلى الله عليه وسلم أنه مسح على الثوب
 وتولاهن الرخصة لدفع الحج غير مسلم بل كما تكون لدفعه تكون تسهيل الدين
 جواز فعل الخف وقد يكون نقض العامة برفعها فاصلاحها ان لم يكن اشق
 من نزع الخف لا يكون إيسرها وأحل الرخصة في المسح على ما ذكره أئمة
 لما عسى ان يكون من اصابته هواء بارد أو نحوه للرأس فامتنعت وجهه الشارح
 وتشريع ذلك شفقة ورحمة بالأمست فاندفع حصاة العلة فيما ذكره وانما على
 فرض صحتها فلا تنافي بإباحة المسح على العامة وغيرها لما ثبت أنه صلى الله
 عليه وسلم فعله وإجازة لأمره والله أعلم عملاً أن ذلك هو على من لم يكتف
 بالمسح على ذلك ما لو يكن إذا السنة منك الجواز كطاعة عن من عمل بها

والله اعلم **فائدة المسح على الخفين** ونحوه وتخفيف رحمة من الله تعالى وهو مطبق على المصلحة وموافق للعقل اما كونه رحمة ظاهرة اما كونه مطابقا للعقل فانه لو تمهل به الطهارة مطلقا وكان المسح في ظاهره لا اسفله لان مسحه اعلاء ازالته للقدر وما عليه من الاوساخ التي لا تليق ان تلبس من قام لها جالة ربه العظيم مع ما في ذلك من الايمان بما ييسرهما امر به لقوله اذا امرتكم بامر فامروا ما منه بما استطعتم لم يوجب ولم يكف بالمسح على اسفله لان غسل الخدين بالتراب وهو مطبق على كثير من الخبثات وسيأتي انه يكفي مسح ما اصابه من الخبث بالارض ومسح اسفله بالماء غير واف بالمراد من التطهير بل ربما زاده قذارة ونشأ القدر في اسفله وهيهاله لان تلصق به اقذار لولا المسح وبلت لما لصقت باسفل الخف فتبين بذلك ان مسحه اعلاء هو الموافق للعقول لا اسفله وقول بعض السلف لو كان الدين بالراي لكان باطن الخف اولى بالمسح من ظاهره يحمل على بادى الراي لا على ضاير الله اعلم

بَابُ الْحَيْضِ

دل الاستقراء على ان اقل سنه تسع سنين اى اقل سن تحيض فيه المرأة تسع سنين والدليل على ذلك الاستقراء اى لم يعلم ان امرأة حاضت قبل ان تبلغ التاسعة من العمر وعليها الاثمة الاربعة ولم يأت في تقدير اقل واكثر عن النبي صلعم ما تقوم به الحجّة اما الباحثون عن ذلك

فقال الشافعي رحمه الله واحد من اقل يوم وليلة واكثر خمس عشر يوما بليلتها
 وقال ابو حنيفة رحمه الله اقله ثلاثة ايام واكثره عشرة ايام وقال مالك رحمه الله ليس
 لاقل حد واكثره خمس عشر يوما واقل الطهر الفاصل بين الحيضتين
 خمس عشر يوما عند ابى حنيفة رحمه الله والشافعي رحمه الله وعند احمد رحمه الله ثلاث عشر يوما
 وقال مالك رحمه الله لا اعلم بين الحيضتين وقتا يعتد عليه واقل ان كل ما قالوا
 صحيح وذلك يختلف باختلاف النساء والبلاد والطباع ولوعرفنا
 احدا من النساء على غير ما قوروا لما سأل الشيخ بدي بنان يهمل عاداتهن
 والامراض مما ذكره لاستحالة الوقوف على جميع عادات نساء العالم
 كل واحد لهذا النكتة لم يأت عن الشارع تحديد ذلك بمدة معلومة
 لاستغناءها معينة وانما عرفت بما ينضب تكررها الى عاداتها والقرائن
 واللون فالجهد لله على يتسيرة وسلامه على المبعوث بالشريعة الكاملة
 والرحمة العامة صلى الله عليه واله وسلم فذات العادة للتقدير تقع عليها
 لقوله صلى الله عليه وسلم اذا قبلت المحضنة فاتركي الصلوة فاذا ذهب قلبها
 فاغسل عندك الدم وصلي اخبر البخاري وغيره وحديث امرئته انها استفتت
 النبي صلى الله عليه وسلم في امرأة تهرق الدم فقال لتستظري الليل والايام التي كانت
 تحيضهن وقد رهن من الشهر فمدع الصلوة وغيرها ترجع الى القرائن
 للاستفادة من الدم لحديث فاطمة بنت ابى حنيس انها كانت تستحاض
 لها النبي صلى الله عليه وسلم ان كان دم الحيض فنداسود يعرف فان كان ذلك فامسكي على الجوارح
 واذا كان الاخر فوضعي وصلي فانما هو عرق فدم الحيض يتميز عن غيره

فتكون حايضاً اذا رأت دم الحيض اخرج ابو داود والنسائي من حديث
فاطمة بنت حيش ان قال صلى الله عليه وسلم دم الحيض اسود يعرف
ابن خزيمة واخرج النسائي من حديث عائشة مرفوعاً نحوه واخرج الطبراني
والدارقطني من حديث ابى امامة مرفوعاً بلفظ دم الحيض كيكوي لا يجلو
قال السيد من اصحابنا في الروضة قدلت هذه الاحاديث على ان لا يفتى
للصفرة والكدرة دم حيض ولا يعتد بهما سواء كانت بين دعي حيض او
بعد دم الحيض وليس التخيض بين دعي الحيض مع تخلل الصفرة والكدرة
لاجلهما بل يكون ما توسط بين دعي الحيض حيضاً كما لو لم يخرج دم أصلاً
بين دعي الحيض ولا عارض هذا ما اخبر في الوطواط وعلقه في النجاشي ان النساء ^{بين} كسب
الى عائشة بالدرجة فيها الصفرة والكدرة من دم الحيض ليساً لهما عن الصلاة
فقول لهن لا تجلن حتى تزيين القصة البيضاء فان هذا مع كونهما منها
ليس بخالف لما تقدم لانها لم تخبرهن بان الصفرة والكدرة حيض انما
امرهن بالنظر الى حصول دليل يدل على انه قد انقضى الحيض وهو
القصة فتخرجت لم يخرج بعدها دم حيض ولم تأمرهن بالانتظار ما
دامت الصفرة والكدرة وهذا واضح لا ينفي وقال في الهداية اقل الحيض
ثلاثة ايام ولياليها وما نقص عن ذلك فهو استحاضة واكثر عشرة ايام
والزائد استحاضة وما تراه المرأة من الحمرة والصفرة والكدرة حيض حتى ترى
البياض خالصاً وقال ابو يوسف لا تكون الكدرة من الحيض الا بعد الدم
واستدل على تقدير المدة بحديث الدارقطني وغيره اقل الحيض للجارية

البكر والشيب ثلاثة أيام ولياليها أكثر من عشرة أيام قال وهو حجة على المشافخ وقول
 هذا حديث لا تقوم به حجة لأن في سنده الضعفاء والمتروكين والرضاعين وكذلك
 وكان لك ما احتج به الشافعي بقوله تمكك أحدكم أن يشطه هرهرا فصل الفصل الثاني في
 الواقع مع ضعف سنده حجة بنية على عدم صدق الخبر الصادق المصدوق الذي لا يخبر بغير الصدق
 ومطابقة الواقع واستدل على أن الصفة والكذب حيف بما تقدم اتفاقا من المؤمنين
 سيدتنا عايشة ^{رضي الله عنها} وقد عرفت ما في ذلك وماله وعليه وأنه لا يدل على ما يخالف
 ما دل عليه الحديث الصحيح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم من قوله دم الحيض
 أسود يعرف وقد تقدم فعلك بالتأمل والاضاف في طلب الحق فإن الذين بحاله
 وحرامه وأدبره وعظومته هو ما شرعه الله على لسان رسوله صم فإذا كان الحيض
 في نفس الأمر يكون أقل من اليوم واليلة أو أقل من الثلثة كما دل على ذلك الاستمرار
 بالقضاء بأنه استحضارة وإيجاب الصلاة وتجويز جماعها للرجل فيمن المخاطرة ^{عليها}
 وعلى الفتى ما هو معلوم عند العلماء وكذلك القضاء على من رأت الصفة والكثرة
 بأنها حائض واسقاط الصلاة عنها وتجويز جماعها على زوجها فيمن المخاطرة ^{عليها} مثل
 ما تقدم إذ لم ير عن النبي ما يفيد ذلك بل وجه ما هو صحيح في خلافه حديث
 امر عطيبة قالت كنت لا أتعذر الصفة والكذب شيئا وإياه البخاري وليس في بعد الطهور
 إنما زاده أبونا وأدول الحاكم وكذا أخرجه الأسمعيلي وهو ظاهر في محل النزاع
 فتأمل والمحايض لا تقضي ولا تصوم اتفاقا ولما مر في ذلك من الأحاديث
 الصحيحة كحديث اليس إذا حاضت لم تقبل ولم تصوم وهو في الصحيحين وغيرها
 من حديث أبي سعيد قال في الروضة وهو جمع عليه وكان هذا شارحا لمحايض

في زمن النبوة وأيام الصحابة فمن بعدهم انتهت الصلاة والصوم أيام حقيقتها
 ونقض الصوم ولا تنقض الصلوات لحديث معاذة قالت سألت عائشة فقلت
 ما بال الحائض تنقض الصوم ولا تنقض الصلاة قالت كان يصيبنا ذلك مع رسول الله
 صلى الله عليه وآله وسلم فتؤمر بقضاء الصوم ولا تؤمر بقضاء الصلاة وهو
 في الصحيحين وغيرهما وعند الأئمة على من وجب له ويلفظ فلم تكن تنقض وقد اجمع المسلمون
 على ما دل عليه هذا الحديث الصحيح الأما يحكى عن طائفة من الخوارج في إيجاب قضاء
 الصلاة عليها وههنا لا تنوع المعارضة بان القضاء يجب بدليل الأداء لما قلناه
 في حديث عائشة رضي الله عنهن كن يؤمرن بقضاء الصوم لا الصلاة وتظاهرت الخن
 لم يكن يقضين الصلاة وقد صرح به في رواية الأئمة على ما قلناه من إيجابه على من
 قضاء الصلاة مجتلة ان يقر الشارع بخط من الأمة على باطل وقت نزول
 الوحي ولا توطأ حتى تغتسل بعد الطهر هذا ما تقدم جمع عليه الأئمة عرفت عن
 بعض الخوارج فيما تقدم من هذا المسئلة اعني وطئ الحائض فقد نص على تحريمه
 الكتاب العزيز فقال تعالى ويداؤنك عن الحيض قل هو انى فاعتزلوا النساء
 في الحيض مما يصح عنه صلى الله عليه وآله وسلم انه قال اصنعوا كل شيء الا النكاح
 وفي لفظ الامام جعفر ومثله كافر لانه مكذب للقرآن ومن جامع جاهلا بوجود
 الحيض واناسيا فلا اثم ولا كفارة او ما مدعا لما اختاروا فقد انى كبيرة يجب
 عليه التوبة واختلاف في وجوب الكفارة عليه انه يصح فيهما ما تقوم بحجة على
 الوجوب ومن احتاط فقد استبرأ الدين والله اعلم اما صاحب التحريم الى غاية
 الغسل او ما يقوم مقامه عند عدم الماء بعد انقطاع الحيض فلقوله تعالى

ولا تقربوهن حتى يطهرن فاذا تطهرن فأتوهن من حيث أمركم الله الآية وعلى
هذا أكثر أهل العلم بل قال ابن المنذر هذه أكا الإجماع منهم وقال الأوزاعي وما وجد
إذا غسلت ففجها جاز وطؤها ما أبو حنيفة فقد قال بعض الأحناف وإذا
انقطع دم الحيض لأكل من عشرة أيام لم يحل وطئها حتى تقتل ولو لم تقتل
ومضى عليها الحيض وقت الصلاة بقدران تقدر على الاعتزال والحرمة حل
وطئها لأن الصلاة صارت ديناً في ذمتها فطهرت حكماً وأقول قوله طهرت
حكماً غير صحيح فإنها لم تطهر حكماً وما مراده بالحكم فإنه لم ير دلاً في القرآن
ولا في السنة أمر أو نهي بأن يحل وطؤها في هذه الحالة وإن أراد بقوله طهرت
حكماً يعني تقديراً يقال فاذا كانت الصلاة صارت ديناً عليها ولم يحز فعلها
فكذلك يقال إن قوله تعالى فاذا تطهرن فأتوهن يدل على عدم جواز التأتل
قبل التطهر الذي حظر الصلاة بغير طهور هو الذي حظر جماع الحيض قبل
التطهر تقديراً إنما طاهر يصير وفي الصلاة ديناً في ذمتها إذا صح أن يكون عليه
فإنما يدل على أن المراءة إذا خوت الغسل مع طلب زوجها الجماع تكون مأثومة
قياساً على اثمتها في تأخير الغسل للصلاة أما جواز فعل الجماع قبل الغسل والتطهر
فما علل بكيدل عليه هذا على فرض تسليم تعليله والحق ما قد مناه لدلالة
الكتاب والسنة عليه وقد عرفت أنه قول أكثر العلماء حتى قال ابن المنذر ما
قد مناه والله أعلم قال وإذا انقطع الدم لعشرة أيام حل وطئها قبل الغسل إلا
أن لا يستحب قبل الاعتزال للنهي في القرأمة بالشديد انتهي وقد عرفت مله
الحق في ذلك قال ولا تدخل المسجد وكان للجنب لقوله عليه السلام فإني لا أحل

المسجد الحرام لا جنب وهو باطلا فحجة على الشافعي في إباحة الدخول على
 وجه العبور والمروءة لا تطوف بالبيت لأن الطواف في المسجد وليس الحائض والجنب
 والمفساة قراءة القرآن لقوله صلى الله عليه وسلم لا تقراء الحائض والجنب شيئا
 من القرآن وهو حجة على مالك في الحائض وهو باطلا فريتنا أول ما دون الآية
 فيكون حجة على النخعي في إباحته وليس له مؤسس المصحف إلا بفلا فولا أخذ
 دونه في سورة من القرآن الأربعة وكذا الحديث لا يمس المصحف إلا بغلافه
 لقوله عليه السلام لا يمس القرآن إلا طاهر ثم الحديث والجنب حلالا لا يمسها
 في حكم المس والجنب حلت الغم دون الحديث فيفترقان في حكم القراءة وعلا
 ما يكون متجا في اعتد دون ما هو متصل به كالجلد المشتمل هو الصحيح ويكفي مسه
 بالتمسك الصحيح لأنه تابع له بخلاف كتب الشريعة لأنها لها حيث يخص في مسها
 بالكدلان في ضرورة ولا بأس بدفع المصحف إلى الصبيان لأن في المنع تضيق ^{حفظ}
 القرآن وفي الأمر بالتطهر حجابهم وهذا هو الصحيح انتهى بطوله وأقول
 استدلال على منعهم عن المروءة حجة أني لا أحل المسجد الحرام ولا
 جنب لو سلم له صحة الحديث وقطع النظر عن قول النخعي أن عند جسر
 عجائب وإن أفلت داوود مجرى الحال وقول الخطابي وعبد الحق أنه لا يثبت
 من قبل أسناده ممنوع لأنه إذا تناقض الدليلان وأكثر فلا فني أحدهما
 لأننا إذا لم نلحظ أحدهما بأولى من الآخر لا مجموع وهذا الحديث مع أنه مختلف
 في صحته فهو معارض بما هو مثله وبما هو أصح منه فمن ذلك ما ذكر في التتبع
 عن عياشة رضي قالت قال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم ناوليني الحجر من المسجد فقلت أني

حايض فقال ان حيضتك ليست في يدك رواه الجماعة ^{على} البخاري
 وفيه عن ميمونة ^{رض} قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يدخل على احدنا وهي ^{تضع}
 فيضع راسه في حجرها فيقرأ القرآن وهي حايض ثم تقوم احدنا فخرته
 فتضعها في المسجد وهي حايض رواه احمد والنسائي وهذا الحديث مؤيد
 ومفسر للحديث الذي قبله وعن جابر قال كان احدنا يمر في المسجد مضياً
 حجتاً زاروا سعيد في سنة وعن زيد بن اسلم قال كان اصحاب رسول
 الله صلى الله عليه وسلم يمشون في المسجد وهم جنب رواه ابن المنذر وهذه ادلة
 اجاز الدخول للمار في المسجد وهو جنب منهم ابن مسعود وابن عباس
 والشافعي واصحابه واستدلوا ايضا بقوله تعالى ^{المعنى} الا حايض سبيلاً
 انما يكون في محل الصلوة وهو المسجد لا في الصلوة وتقيدها بذلك
 بالسفر لا دليل عليه بل الظاهر ان المراد مطلق المار لان المسافر ذكر بعد ذلك
 فيكون تكرار بيان القرآن عن مثله وقد روى ابن جرير بن جبال عن
 الانصار كانت ابوابهم الى المسجد فتحات تصيبهم جنازة فلما وجدوا
 الماء ولا طريق اليه الا من المسجد فاقول الله تعالى ولا حياء الا حايض سبيلاً
 وهذا من الدلالة على المطلوب بحمل لا يبقى بعد اريب فقهاء تخصيص
 حديث النع بما ذكر وحمله على من يدخل للمكث ان صح وايضاً القياس
 الصحيح يدل على جواز العبور لان الصحابة كانوا ينامون في عهد النبي صلى الله عليه وسلم
 وربما تصيبهم جنازة في ما قما كان لهم يد من العبور لو كان مطلق الدخول
 محرماً لمنهم استشار عن النوم في المسجد اذ هو يودي في غالب الاحوال

الى اركان الجوامع غايته وفي الباب تحت ط الأحناف لانفسهم اما الإيجاب والتحرير
 فلا يصار اليها الا عند صحة ما يقتضيهما من الشارع وعدم المعارضة بمثل فضل الجاهل
 اقوى منه والله اعلم اما قوله ولا تطوف بالبيت لان الطواف في المسجد انتهى
 لان الطواف لا يكون الا في المسجد وقد استدلل على منع ذلك بحديث منع دخول
 المسجد المتقدم وقد عرفت حاله وما عليه واهل الحديث انما يستدلون على ذلك بقوله
 انما الطواف بالبيت صلاة فاذا اطفئتم فانكروا السلام وسياتي في كتاب الحج
 اما استدلاله على منع الحائض والجنب والنساء عن قراءة القرآن بحديث لا تقراء
 الحائض والجنب شيئا من القرآن مع الاختلاف في رفعه فهو حديث مطعون ولا
 يصح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد ضعفه ائمة الحديث نعم بعض اهل الحديث يستدل
 على ذلك بما روى عن علي بن ابي طالب قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يجيب ويربما قال لا يجزى
 عن القرآن شيء ليس بالجنابة وقد اختلف اهل الحديث فيه بين مضع ومضع حتى
 قال الشافعي اهل الحديث لا يثبتونه وانت ترى ان هذا حكاية فعل مع اختلاف
 الحديثين فيها لا يصلح للاحتجاج وذكر البخاري من اصحابنا عن ابن عباس انه لم
 يرب القراءة للجنب باسا وقالت عائشة ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يحرم القراءة
 على الحائض يوجب الحج وربما يودي الى النسيان ان كانت الحائض متعلمة
 للقرآن وقوله وليس لهم من المصحف الخ واستدل لا يقول عليه السلام لايمس
 القرآن الا طاهر يقال عليه هذا الحديث قد اختلف في صلاحية الاحتجاج وقد
 ذكر الشوكاني في النيل اختلافهم في ضعفه وقال هو من صحيحة غير مسبوقة
 وفي رجال استناده خلاق شديد قال والطاهر يطلق بالاشتراك على المؤمن والطاهر

من الحديث الأكبر والأصغر ومن ليس على بدنه نجاسة وبطلان لا إطلاقاً على الأول
 قوله تعالى إنما المشركون نجس وقوله صل على أبي هريرة المؤمن لا ينجس وعلى الثاني
 وإن كنت نجساً فأطهر وأطلق الثالث قوله صل على الخفين دعمهما في
 أدخلهما طاهرين وعلى الرابع الإجماع على أن الشيء الذي ليس عليه نجاسة
 حسية ولا حكيمة يسمى طاهراً وقد ورد إطلاق ذلك في كثير من أجاز حمل
 المشترك على جميع معانيه حمل عليها هنا والمثله مدونة في الأصول وفي هذا المذهب
 والذي يترجح أن المشترك يحمل فيما فلا يعمل به حتى يتبين وأما الاستدلال
 بقوله تعالى لا يمس إلا المطهرون فلا يتم إلا بعد تسليم مرجع الضمير إلى القرآن
 والظاهر رجوعه إلى الكتاب وهو اللوح المحفوظ لأنه الأقرب والمطهرون الملائكة
 ولو سلم عدم الظهور فلا أقل من الاحتمال فيمتنع العمل بأحد الأمرين ويتوجه الرجوع
 إلى البراءة الأصلية ولو سلم رجوعه إلى القرآن على التعيين وتنازلنا عما تقدم ذكره
 لكانت دلالة على المطلوب وهو منع الحديث من مس غير مسلمة لأن المطهرون ليس
 ينجس المؤمن ليس ينجس دائماً الحديث للمؤمن لا ينجس وهو تفوق على إطلاق حمل الطاهر على ليس
 ينجس أو حايضاً ومحدثاً ومعتبجس بنجاسة أعدت بدنه وتوب الذي عليه لأنه
 لا يقال لكل من تطهر عن أحد هذه الأشياء على أفرادها مطهرون ولا طاهر على
 الإطلاق وإنما يقال طاهر من الحدث الأصغر وإن كان قد يكون على كمال بدنه
 جانية كما هو مذهب الشافعية وطاهر من الجنابة والحوض وإن كانت على بدنه
 نجاسة عينية نعم يقال لما بينهما مضافاً للعبادة كان يقال طاهر بطهارة المسألة
 لأن هذا الأخير لا يقول به المانعون لأنه لا يثبت نجاسة في غير الأصغر

الطهارة عن النجاسة فتبين بذلك ان اطلاق المطهر والطاهر لا يقيدانما يصح
 في المؤمن فهو مطهر وطاهر وان كان مجنباً او على بدنه نجاسة ولهذا يقال
 لضد اعنى الكافر نجس كما قال تعالى انما المشركون نجس ويقال للملوك
 مطهرون اى بالايمان لا بالماء ولو سلم صدق اسم الطاهر على من ليس بمحدث
 حدثاً اكبراً واصغر فقد عرفت ان الراجح كون المشترك مجملان في معانيه فلا يبين
 حتى يبين وقوله لا يمس القرآن الا طاهر كذلك لا يتعين على المتطهر من الجنابة
 او المحدث حدثاً اصغراً والطاهر عن النجاسة العينية ولو سلم ايضاً ان اطلاق
 على المؤمن انما هو مثل اطلاقه على المتطهر عن هذه الاشياء فالدليل على
 ارادة تعيينه هنا قوله صلعم المؤمن لا ينجس ولو سلمنا ان هذا الحديث اعنى
 قولنا المؤمن لا ينجس لا يمنع من ارادة منع الجنب او غيره ممن تقدم
 فتعين احدهما محل النزاع ترجيح بلا مرجح فتعيينه لجميعها مع انه خلاف
 الواضح عند الاصوليين لا يستقيم لانهم لا يقولون بطرد الان من لاقت
 بدنه نجاسة لا يمنعونه عن مس المصحف ولا عكساً في المؤمن فانه طاهر ومطهر
 وان كان مجنباً وهم يمنعونه فاستدلوا لهم بحديث لا يمس القرآن الا طاهر
 مع عدم صلاحية الاستدلال هو نظير استدلالهم بالاية المتقدمة ويمكن
 حملهما على الخبر ومع الاحتمال لا يتم الاستدلال قال السيد العلامة محمد بن
 ابراهيم الوائلي من اصحابنا ان اطلاق اسم النجس على المؤمن الذي ليس بطاهر
 من الجنابة والخبر والحديث الاصغر لا يصح لاحقيقته ولا مجازاً ولا لغة وقوله
 هذا قد سبق اليه الصادق صلى الله عليه واله وسلم بقوله ان المؤمن لا ينجس

ثنا وخرج على نفسه موالا واجاب عنه فقال فان قلت اذا تروا تريد من حمل الظاهر
على من ليس بمشرك فما جوابك فيما ثبت في المتفق عليه من حديث ابن عباس
ان صلح كعب الى هرقل عظيم الروح اسلمه وسلم الى اخيه حاصلا ان كتاب البقا
الى هرقل مشغل على قرآن وقد مر هرقل واصحابه وكانوا كافرا واستنجسوا مطهر^{ين}
من المحدثات فاجاب بتخصيص ذلك بمثل الآية واليتين فانه يجوز تمكين
المشرك من مس ذلك المقدار المصلحة كدعائه الى الاسلام ويمكن ان يجاب
عن ذلك بان قد صار باختلافه بغيره لا يجوز له مس كتب التفسير والتخصيص
به الآية والحديث وقد عرفت ان ما تقدم في الجنب واما المحدث حدثا اصغر فحدث^ه
ابن عباس والشعبي والضحاك وزيد بن علي والوثيد بالله والمهاوية وقت^ه
القضاة وداود الى ان يجوز له لمس المصحف انتهى ما اردت من التيل بزيلا ونقصا
والله اعلم اما قوله مفرقا بين الجنب والمحدث حدثا اصغر ان الجنب حلت
جنايته الفم فحوت عليه قراءة القرآن والمحدث حدثا اصغر لا يحل حذوه في جوارحه
قراءة القرآن فهو من المصادرة لانا لانفسنا هذا التفرق وما الدليل عليه وقد عرفت
حكم قراءة القرآن مما تقدم والغلاف والجلد المشتركة وكراهة المس بالكم هي مبني^ة
على اصل المسئلة وهي المس وقد عرفت الحق عندنا انه وان صح قول المنايعين
فالتوسع بليلع الى ما ذكر غير صحيح وما احسن الاقتصار على ما دل الدليل عليه
وقوله بخلاف كتب الشريعة لا هلهما حيث ينخص في مسها بالكم مفهوما ان
مسها باليد للمحدث غير منصوص فيه ولعله يكرهه ونحن نترك قوله ولانه عليه
فيه لا يعود عن الدليل وما هذا حاله فيما شبهه بمحكايات الناس السائرة

في مسامرتهم ومالنا ولها حسرة الله وثابتة على حسن قصدنا والله اعلم **فصل**
 ثالثة لنا على ما قدمنا ذكره عن الامام الشوكاني رحمه الله استمد من كتاب واعلم
 ان يكون الصواب وفصل الخطاب في هذه المسئلة واقول انه بعد تحريره
 نقلته عن الامام الشوكاني رحمه الله قد ظهر لي ان فاسا من الماتيين عن **مس** المصحف
 قد قرره اذ لي لهم على صيغة غير ما ذكرها الامام رحمه الله وذلك بانهم قالوا قد نقل
 المنع عن اكثر السلف بل قيل انه اجماع منهم لولا ما نقل من خلاف داود
 في ذلك وخلافه انما يعد شذوذا ومثل هذا الاجماع يعد حجة في محل النزاع
 عند كثير من الناس انت تعلم ان دعوى الاجماع لا يستقيم مع مخالفة داود
 وابن عباس والشعبي وغيرهم كما ذكرنا في الجزء الثاني من هذا الكتاب
 نعم لهم ان يقرروا استدلالهم بالآية والحديث على وجه اخر بان يقولوا ان
 الآية جاءت لبيان شان القرآن وعظمته ومبيقت للتشوير بعلوم مرتبة
 ومكانته فقال تعالى انه لقراء كريم في كتاب مكنون لا يمس الا المطهرون
 والضمير في لا يمس ان كان عائدا الى الكتاب المكنون فهو لا يخلوا ما ان يدا به
 مجرد الخبر اي ليس هناك من يمس غير المطهرون ويكون لو امكن ان يصله
 غيرهم لما كان عليه في المسألة وهذا لا يقضي سياق الآية وان كان
 المراد ان شان ان لا يمس الا المطهرون باعتبار ما اشتمل عليه من كلام الله
 وكلماته فقياس المصحف عليه بان لا يمس الا المطهرون من باب اولي لان
 القرآن اجل واكرم مما في اللوح المحفوظ على الله تعالى ويمكن ان يقال ان
 ذكر اللوح المحفوظ وصفه بان لا يمس الا المطهرون في معرض مدح

القرآن والتنويه بشأنه تبييناً للمؤمنين على أن ما كان هذا حاله عند الله والتكريم
 حيث وضعه ليجل لا يمدى ذلك للحل إلا للظهر ^{ويخرج} أن يكون عندهم بجل
 وهو المصحف لا يسواه إلا وهم طاهرون وهذا من الأولوية بجل فهذه
 الاحتمالات والتوجيهات مخرجة على تسليم أن مرجع الفهم إلى الكتاب
 الذي لا يراه به غير اللوح المحفوظ أما إذا قرأ الكتاب المكون بما هو أعم من اللوح
 المحفوظ وذلك بأن يقولوا المكون المستور والمراد به المصون من التبديل
 والتغيير وظاهر أن المصحف أيضاً محفوظ مصون من التغيير والتبديل
 كما قال تعالى أنا نحن نزلنا الذكر وأتاه الحافظون فالقرآن قبل نزوله وبعد
 نزوله في كتاب مكنون وحيث لا أشكال في تفسير للطهرون بل شأنه قبل
 نزوله وبعد نزوله أن لا يسهل إلا الطهرون وهذا التفسير الذي يعم القولين الذين ذكرها
 لنفسهم وتبعهم الشوكاني ثم وإذا كان هذا الخبر نحن بشأنه وإظهار العظمة
 وكبرية مكانة في خبر ومعناه انتهى بل قالوا أن ذلك يبلغ من جمود النهي
 ولا يبق الأبهة اشتراك الظاهر والمظهر لفظاً في المعاني التي ذكرها الأعلام الشوكاني
 وهذه الشبهة غير واردة ولا مانعة للدلالة على ما اردنا بل الدلائل السنية
 وواضحة صريحة في محل النزاع يوضح ذلك أن الإنسان من حيث هو إنسان
 بما يعمو المسلم المؤمن والكافر طاهر العين اتقانا منا ومن الشافعية ولجأ
 الكافر إنما هي معنوية باعتبار ما قام به من الاعتقاد الباطل المستقدر عقلاً
 وشريعاً لا لا ينجس ما لا قاله من الطاهرات والمسلم هو طاهر مطهر لا ينجس
 حياً ولا ميتاً ولكنه مع ذلك قد تقوهر به أشياء معنوية وأوسية تمنعه من كبر

هذا الضمير هو
 المصنف المصنف
 في قوله تعالى
 الذين آمنوا

من العبادات فالجهر احتاج إلى الطهارة الظاهرة بالمطهرات المادية فقيام
 الأحداث والنجاسات بتعويذة إلى طهارة مخصوصة شرعا مع طهارته الاعتقادية
 وهذه هي الطهارة الكاملة التي لا يمكن أن يتلبس بالعبادات الشرعية التي من
 شرطها الطهارة إلا بها ونحن لا نكون إلا بمان يسوع اطلاق اسم الطاهر^{عليه}
 وينبغي على الكافر اطلاق اسم المطهر فالقول للكافر مطهر وإن كان يقال
 طاهر العين من حيث إنادى وهذا من حيث العين أما طهارة المؤمن فمحيث
 العين والاعتقاد جميعا بقى الطهر والمطهر المتطهر في العبادات ومباشرة بالمؤمن
 تعظيم من المشاعر وغيرها شرافة طالبت لها الطهارة أو قد فعلها كقول الفاعل
 طاهر ومطهر ومطهرا فمحيث فعلها على أتمها وأكملها وأشهرها استعمالا وهي
 الطهارة الباطنة والظاهرة وحمل اللفظ على أشهر معانيه وأكملها هو المتعين شرعا
 وعرفا ولفظا واللامتنع طلب الطهارة للتخصوص في قوله لأصلالة الأبطور
 ونحوه وأما أن يؤرخ عليه ما أخرجه هنا بان يقال المراد بها الإيمان أو يمنع
 تخصيصها بمعنى دون معنى الأدليل لأن ذلك بمنزلة الجهل فيحتاج إلى البيان
 وحيث لم يصح ذلك تبين أن حمل اللفظ على أكمل معانيه هو المتعين اتفاقا
 عند العلماء ويؤيد ما رتبناه من دلالة الآية والحديث ما عرف من حال
 النبي صلى الله عليه وسلم وعادة حتى أنه صلى الله عليه وسلم لا يجيز عن قراءة القرآن شيء غير الجنبلة وقد
 قال تعالى لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة وإذا كان صلى الله عليه وسلم قد احتاط
 حق في رد السلام وتيمم لم فيها بالك بقراءة القرآن ومسه وإيضاح الوضوء
 ما رددتم من الحديث لفسد معناه ولم يعد من الكلام المحقول إذ يصير معناه

ايها الطاهر من لايس القرآن الاظهر وهذا يسان عنه كلامه في الناسخ
 فضلا عن فضله والمصنف صلعم ولا يخرج مخرج قوله لا تأسفوا بالقرآن الى
 ارض العدو واذ لو كان هذا مراد صلعم لكان له مندوحة في العدو ولعل
 مشتبه الى ما هو بين في المراد كان يقول لايس القرآن الاسلام او مؤمن
 وبهذا يندفع ما اعترض واطال به الامام الشوكاني واقضح دلائل الآية
 والحديث على منع الحديث حدثا اصغرا واكبرا من مس المصحف وامام اذ كره
 الكلام في صحة الحديث فلا يضربنا في تقرير المسئلة لما عرفت من شمول ذلك
 الآية لذلك على انه يمكنهما ان يجيبوا بان الحديث بعد النظر وجمع طرق كلها
 في سقط عن درجة الحسن حتى عند الطاعنين فيه كيف وقد محمد بن حبان
 والحاكم وغيرهما من المحدثين وروى عن عدل من الصحابة كعمر بن حزم و
 عمر بن حكيم بن حزم وعثمان بن ابي العاص وثوبان رضي الله عنهم وابدا على الامية
 الذي كاد ان يكون اجماعا في الجنب قالوا وانتم قد اخذتم واستدلتم في كثير من
 بما هو مثله واحط منه وليس ما اظلم به الا فقه شتى او شقة شتى والحق
 معنا وما قلنا ولهذا انحنا وانما يجوز على الحايض مس المصحف وحمله وقراءة القرآن
 الا اذا كانت متعلمة لان الضرورات تبيح المحذورات والمكث في المسجد الصلوة
 والطواف ومثلها الجنب وكذا الحديث فيما سوى القراءة والمكث اما قراءة القرآن
 الحديث فثلاثة اتفاقا وامام المصنف فختلف فيه كما مر في المختار عند الاكثر من حديثنا
 الجواز سيما المتعلم والمعدوم المريض فعلى المخرج واختار الشوكاني والمحقق ما ذكرنا
 فلا يفيد وكذا مس التوراة والانجيل والكتب الباقية السماوية وقد صرح بعض

فقهاء الأخلاق بتجريمها للحدث لما من كتب التفسير والفقه والحديث وسائر
كتب الشريعة فلا خلاف في جواز الحدث إنما نقل عن بعض الأخاف كراهية
وكذا الجنب لأنه لا دليل على الحومة والكراهية بل حديث هرقل يدل دلالة التزلز
على جواز لأن كتاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم مع كونه مشتملاً على آية من القرآن من أفضل كتب الشريعة
وأعلاها درجة ولا ريب في كون الكفار محدثين ومجسدين والصنف والكثرة والفتنة
بين دمي الحيز وقيل القصة البيضاء حيز القصة بفتح القاف وتشديد الصاد
المهملة التوبة وللدالياض لما تقدم عن عائشة رضيها الصفة والكثرة بعد ذلك
القصة أعني بعد الطهر فقد صح عن امر عتيبة قالت كنا لا نعد الكثرة والصنف شيئاً
ويمكن أن يحض بعض النساء في الشهر ثلاثة حيضات ذكره الإمام البخاري في صحيحه
عن علي وشريح فلن كانت في عدة وصاد قهار وجهاً ذاك والاختلاف بينه وبين
يرضى دينه ولو من بطانة أهلها تشهد أنها لحاضت ثلاث حيض تطهر عند كل
قوة وتصلى كما في الصحيح وشريح الفقه وإذا راء أنها حلت فتغتسل وتتبع أثر الدم
بغمرته ممسكة أو ما تيسر من أي طيب لما صح عنه مسلم أنه قال تأخذ أحداً كن
ماءها وسدرتها فتطهر فتحسن الطهور ثم تصب على رأسها فتدلكه وتكشد يداها
حتى تبلغ شئونها من رأسها ثم تصب عليها الماء ثم تأخذ فرصته وتتبعه الحادة
بجوف الكست ونحوه لما في الصحيح عن امر عتيبة قالت كنا نمنى أن نحد على
ميت فوق ثلاث الأعلى زوج أربعة أشهر وعشراً ولا نكحل ولا نطيب ولا نلبس
ثوباً مصبوغاً إلا ثوب عصب وقد رخص لنا عند الطهر إذا اغتسلت أحداً نام
حيضها في نبذة من كست أطفال الحديث وغير الحادة إذا لم تقدر على

للك كماها الى طيب اذ لو كان للسك متعين لما عدل عنه هذا القسط
ولما احتيج الى البدل عنه عند استعماله

فصل في الاستحاضة ان كانت ميتة او معتلة ناسية لعادتها او وقتا

فمن الحيض تعرف النساء فاذا ذهب قديمه في الطاهرة لما طلع عن صلته انه قال
ان كان دم الحيض فاداسود يرف وقد تقهر وان كانت ذات عادة مستمرة

لا تختلف ولم تميزه من الحيض فتوجه الى عادتها لان الشارع اعتبر العادة وفي
الصحيح اذا قبلت الحيضة فاتركت الصلوة فاذا ذهب قديمها فاعلى عنك

الدم وصلى وفي مسلم نحوه واخرج احمد واربودا كدم والنسائي وابن ماجه
من حديث امر مسلمة انها استفتت النبي صلى الله عليه وسلم في امرأة تمزق الدم فقال

لستظر قدامها الى والايام التي كانت تحيضهن وقد رهن من الشهر وقد ع
الصلوة وهو حديث صالح للاحتجاج وكذلك حديث زينب بنت جحش

ان النبي صلى الله عليه وسلم قال في الاستحاضة تجلس ايام اقواتها والاحاديث في هذا المعنى
كثيرة ولو نسبت بعض العادة للميتة وذكرت بعضها عادت الى العادة فيما

ذكرت وفيها سواء كلبت بداء اعطاء لكل شيء حكم وعمل بالاحاديث المتقدمة
فاذا رأت غير دم الحيض في الطاهر لما في الصحيح عن عائشة قالت اعتكفت

مع رسول الله صلى الله عليه وسلم امرأته من ازواجه فكانت ترى الدم والصفرة والطست
تحتها وهي تصلي وفي الباب احاديث كثيرة وتفضل اثر الدم لقول مسلم فاعلى

عنك الدم الحديث وهو في الصحيح وقد مر ما يفيد معناه من غير وجه
وتتوضا على كل فرض ولو قضا من اخر وقت الاولى وقدمت الثانية

اول وقتها اجزائها وقال الاحاف تتوضأ لوقت كل صلاة فتصلي بذلك
 الموضوء في الوقت ما شاءت من الفريضة والنوافل واذا خرج الوقت بطل
 وضؤها واستأنفت الموضوء لصلاة اخرى قالوا ولنا قول عليه السلام السجدة
 تتوضأ لوقت كل صلاة وقد ردوا اللفظ الوقت فيما سواه مما ورد بمنا
 في هذا الباب ولم يبق لحد من اهل الحديث هذا الحديث بهذا اللفظ
 انما المروي لكل صلاة وقول بعض الاحاف ان الله يستعار الوقت يقال
 آيتك لصلاة الظهر وقتها مما لا نعلم احدا قاله وانما دل كلام القائل
 على الوقت بالالتزام لان الظاهر من الظهيرة وهو وقت فاضافة الصلاة اليه
 يدل على انها تقع فيه والاكثى لها اتى في وقتها لان الله لم يستعاريه الا عن
 الوقت فهذا مما لم يقع في كلام العرب وايضا ان اوقات الصلاة للمفردة
 قد تختلف لضرورة السفر ونحوه وللعذر كمن نام ونسي فان وقت صلاته
 اذا ذكر واستيقظ كما صح ذلك عنه صلعم فليأمرهم احدا من اهل مخالفة
 الحديث وتجعلوا صلوة هو لاء قضاء في غير وقتها او تناقضوا مذهبكم
 وهذا لا نراه عليكم فيها اذا نادى بوقت صلوة الظهر حتى دخل وقت العصر لنا قوله صلعم انه قال في
 المسحاضة تدع الصلاة ايام اقراؤها ثم تغتسل وتتوضأ عند كل صلاة
 وقصوم وتصلي وقوله صلعم توضع لكل صلاة ثم صلى وان قطر الدم على
 الحصى وقوله عند كل صلاة لا يدل ولا يستفاد منه الا انها لكونها ذات
 ضرورة حدث ما يميزه زاد قدره ساعة فاعية طلب منها تعجيل الصلاة
 بحسب لطهارة تنقيها لما نفع عن الصلوة مهمما امكثها بوضع ذلك قوله

صلى الله عليه وآله وسلم في الحديث الآخر ان قويت على ان تؤخرى الظهر فتعجل
 العصر فتقتلين ثم تصلين الظهر العصر جميعا ثم تؤخرى المغرب وتعجل المشاء
 ثم تقتلين وتجمعين بين الصلاتين فافضل وتقتلين مع الفجر تصلين
 فكذلك فافضل وصلى وصوى ان قلدرت على ذلك وقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وهذا
 اعجب الامرين اليّ وهذه الطهارة وان كانت اولى لكن فعلها ليس بواجب
 فلا اقل ان يكون فعلها احب واحسن لمن قدرته عليها فالشاهد فيها كونها
 كافية لعرضين وفي وقتين وهو صريح في الرد على الاخاف والشاهية ومثلها دائر
 الحديث كسلس البول ونحوه اى مثل المتقاضية في الموضوع لمكمل الصلاة وذلك
 لاتحاد العلة واعضاؤها حكمها في المقائيل ونحو سلس البول سلس المذي
 والريح البواسيرى وكل من دام به حدث ضرر من الاحداث للتقدم ذكرها
 واستفيد من حديث المتقاضية جواز الجمع بين الصلوتين ولو هو اظلمة للحدوس
 بل كونه عجب واحسن ونقيس الموضوع على الغسل دفعا للحرج عن الامة
 ويسيرا على المسلمين وقد قال الله تعالى لا يريد الله بكم العسر
 اما اخواتنا من الاخاف فهم نكثون هذا التبريد للحدوس والمنقول عن
 ائمة اهل البيت ولو في كتب التريدية والامامية جواز للاصحاب فكيف
 لا يجوز للمرضى وقد جوزه امام الائمة احمد بن حنبل وفي الله عنه وعن اتباعه
 وحشرنا في اوليائه ولعمري ان ائمة اهل البيت احق بان يقلدوا من هو لاء
 المجتهدين الذين لم يمار الله وبره على تقليد هم ولا خفا على اتباعهم كما هو من
 نبي صلى الله عليه وسلم على تقليد اهل البيت والتمسك باقوالهم وافعالهم

حيث قال اني تارك فيكم الثقلين ما ان تمسكتم بهما لن تضلوا كتاب الله وعلى
 اماكن الثقلين متبدعين فلا رضى في هذا الحل اذ لا يتعلق بغيرهم ولا يتقو
 بهم منهم الصحيح قول روايته في مثل هذا الكتاب في الجزء الاول فتذكر
 قائل ولا تغفل وقد اضطربت اقوال الفقهاء جميعا في مسائل المسح
 بحسب اختلاف اصولهم واختلفوا ثانيا في رد افراد كل مسألة الى اصلها
 حتى صارت من اصعب المسائل عليهم في فهمها وعلى النساء في الفهم
 والعمل والشافعية قد قسموها الى سبعة اقسام ومنهم من زاد على ذلك
 وفرقا بين المبتدأة والمعاداة التي نسبت حدتها وجعلوها ثلاثة اقسام
 وسهوها متغيرة وهي اما متغيرة في الوقت فقط او القدر فقط فالاولى
 كما ن تقول اعلم اني احيض في الشهر مرة واكون في سادسها مثلاً
 والثانية كان تقول اعلم ان حيضى ستة ايام العشر الاول من كل شهر مثلاً
 والثالثة المتغيرة المطلقة وهذه المسكنة قد حملوها وكلفوها انواع المشتقات
 التي تنوع الشريعة السهلة السبعة ان تاتي بها فقالوا يعم عليها وعلى حليها
 وطؤها ومس المصنف والقرأة في غير الصلوة ونقص الفرائض والمندورة
 والجماعة ابدأ وكذا النوافل وتغتسل لكل فرض وتصوم رمضان وفهر آخر
 كاملين وتبقى عليها يومان فتصوم لقضائهما من ثمان عشر يوماً من الشهر ثلاث
 ايام اولها وثلاثة ايام آخرها فيحصل لها اليومان الباقيان وقد عرفت مما
 تقدم ان لا متغيرة وان لا بد ان تعرف النساء دم الحيض واذا لم تكن مائة
 محفوظة ولا تميز بالدم فانها مطلق المستحاضة وانها كاطاحة وقد تقدم

فلا فائدة في الاعادة والله اعلم.

فائدة مستفادة من قوله تعالى ويستلونك عن الحيض قل هو اذى فاعترفنا
النساء في الحيض فتميزا بين النساء وجامعتهن ^{التي} لأسباب احدها حمية
وحفظا للصحة لان دم الحيض لا يخلو غالبا عن النجاسة ^{التي} كثيرا ما تقتارنه الجراثيم
للضوء التي ربما تنقل الى قبل الجامع والثاني الاستقذار الذي ربما ادى
الى نفرة طبعها في عقب عدم الوداد والبغض المودى الى انحلال الزوجية
والثالث تأذى المرأة وبما زادها الجامع ضعفا وتأذى فاقضت الحكمة
منع الجامع لذلك ولئلا يزيد سيلان الحيض بحركات الجامع العينية ومنعت
عن الصلاة لان حالها بهذه الصفة لا يصلح لان تقوم بها للدخول على الحضرة
للقدسية لاداء العباداة الخصوصية المشرفة بالطهارة الكاملة وايضا
الغالب في النساء حين حيضهن لا يخلون غالبا عن الكرب والفتيان
فتكليفهم الصلاة التي لبها الخشوع واشترح الصدر اخرج لمن
فاقضت رافة الشارع الرحيم الحكيم التحفيف والشفقة بمن والصوم
كذلك بل امره اوضح فان منعها الاغذية مع خروج الدم منها للقوة
ومثلها النفاس لا يقال ان ذلك موجود في السفحاضة ولم تقولوا به
لانا نقول ان الاحكام الشرعية انما تنطبق بما يكفر ويغلب لا يميل
وينزل من افراد مسببا عن امراض وضروحات فدم السفحاضة هو اشبه
بدم الجراحات ومن قامت بها عذرا وامراض وهذه الاشياء لها احكام
تخصها وعند الضرورات المتحققة بتباح المحذورات وغيرها من متر

الى الطيب الثقة واما وجوب الصلوة على المستحاضة وهي قدر يزيد منها
على دم الحيض فيقال ان دم المستحاضة وغيرها من الدماء سوى دم
الحيض تختلف في نجاسته واما حشوها المحل وعصبته بالثغر عليه
فليس هو النجاسة بل لمنع الخارج وتحقيقه التامض للطهارة ولئلا تؤذي
ويستقدرها الناس والصوم هي فيه كغيرها من ذوى العاهات فان
اضر بها او قال اطباء انه يضرها لم تصم لقوله تعالى وما جعل عليكم
في الدين من حرج والله اعلم

فصل والنفاس اكثره اربعون يوماً فما زاد عليه فهو استحاضة لمحدث
امر سلة قالت كانت النساء تجلس على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم اربعين يوماً
اخرجه احمد وابو داود والترمذي والدارقطني والحاكم والحديث طرق
يقوى بعضها فلو الى ذلك ذهب الجمهور قال الترمذي في سننه وقد اجمع
اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم والتابعون ومن بعدهم على ان النفاس تدفع الصلاة
اربعين يوماً الا ان ترى الطهر قبل ذلك فانها تغسل وتصلى انتهى وقال
مالك والشافعي ستون يوماً وقال الليث بن سعد سبعون وقيل
غير ذلك ولا حد له اذ لم يأت في ذلك دليل بل ما دام الدم ياتي فمؤ
نفاس الى الاربعين وان انقطع انقطع حكمه والنفاس هو انه يخرج اولد
او عقب وضع الحمل ولو وضعت توأمين فمن الاول ما لم يتجاوزها بين
وضعهما اربعين يوماً فان تجاوز قدم فساد فاذا وضعت الثاني فهو نفاس
ايضاً الى اربعين اخرى وقال ابو حنيفة ج وابوسف نفاسها من الاول وقال

محمد من الولد الأخير قال لأنها حامل بعد وضع الأول فلا تصير نفاس
لها إنما لا تحيض ولهذا تنقضي العدة بالأخير ولهما أن الحامل إنما تنقضي
الأنسداد فم الرحم وقد انفتح بخروج الأول وتنفس بالدم فكان نقاساً
والعدة تعلقت بوضع حمل مضاف إليها فتناول الجميع انتهى ونقول هم
قد قروا أن النفاس هو الدم الخارج عقيب الولادة وكذا بدخروج
بعض الولد عند إني حنفية ومحمد وعلى قولهما فلو ببطأت في الولادة
بباقية بعد خروج بعضها كان ذلك الدم دم نفاس وعقب الولادة تماماً
تحتسب الأدعيين ما لم ينقطع الدم وعلى هذا صح لنا أن نعلل مسئلتنا بأن
يُجعل أحد التوأمين بمنزلة خروج بعض الولد الواحد والثاني كخروج بقية
وكما أن عدتها لا تنقضي إلا بخروج كل الحمل فكذلك مدة النفاس وهي
الأربعون يوماً لا تحتسب إلا بعد وضع كل الحمل وما قارن الأول والثاني
كما قارن بعض الواحد إلى خروج باقية والاولى هنا مطلقة كما هي في أنقضاء
العدة فلا تنقدها بأدائها بل نتركها على إطلاقها هناك وهذا ما قوله كما أنها
لا تحيض فهذه المسألة قد اختلف العلماء فيها والحق عند بعضهم أن الحمل
قد تحيض وسيأتي بيان ما هو الحق في ذلك إن شاء الله فانتظروا سبب
وضع حمل ولو علقته أو مضغته فيها صورة خفية أي سبب النفاس ذلك
لأنها لا تسمى ولادة إلا حينئذ ويجرم به ما يحرم بالحيض كالوطي وترك الصلاة
والصيام وغيره مما مر وكذا لا تنقضي النفاس إلا لما روى أبو داود
من حديث أم سلمة قالت كانت الموات من فساء النبي صلى الله عليه وسلم تقدر في النفاس

والاستحجار بالاحجار وما في معاتها او الجمع بينهما وقد روي ان قوله تعالى في
رجال يحبون ان يتطهروا والله يحب المتطهرين نزلت في اهل قباء لانهم
كانوا يستنقون بالماء بعد الحجرة قوله تعالى يحبون ان يتطهروا والله يحب
المتطهرين ظاهر في ان غايط الانسان وبوله نجس فان الطهارة شرعا
تطلق على ازالة النجس هنا والامر في ذلك اظهر من ان يستدل عليه
لاطبا في الامتجال بعد جيل عليه وهم انما اخذوا ذلك من تعالى صلعم
ويستدل على نجاسة بوله بما ثبت في الصحيحين من امره صلعم ان يصرق
على بول الامراهي ذنوبا من الماء وبما صح عنه صلعم انه مريبين فقال انهما
يعدان وما يعدان في كبير اما احدهما فكان لا يستبرئ من بوله الحديث
وقد روي ان حامة عذاب القبر منه وكذا احاديث النضج من بول الرضيع
والغسل من بول الجارية وهي احاديث صحيحة فمسك ما قدمناه وغيره يدل
على نجاسة بول الادمي وغائطه ولا ينافي ذلك الاستتقاء في تعهيد بعض
ما لا يمتسح الارض او باحجار الاستحجار لان ذلك قد سماه الشارع نجسا
ولا يصح اطلاق التطهير في ذلك الا بعد ثبوت انما نجاسة بول المواد
وانما ينبغي ان يقال هذا التحقيف على الامم وتوسعة لها وهو رحمة من
تعالى ويكفي نفع بول الذكر الرضيع بالماء الحديث يغسل من بول الجارية
ويرش من بول الغلام اخرج ابو داود والنسائي وابن ماجه والبيهقي وابن
خزيمة وصححه الحاكم واخرج احمد والترمذي وحسنه حديث علي بن
النبي صلعم قال بول الغلام الرضيع ينضج ويول الجارية يغسل وثبت في

الصبيحين وغيرهما من حديث أم قيس بنت محصن أنها أتت بابتها
 صغير لم يأكل الطعام إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فبال على ثوبه فذاع بماء
 فنفخ ولم يقبله والأحاديث في المسئلة كثيرة صحيحة وما ذكرناه هو أضعف
 مذهب الشافعي وأبى حنيفة وقال أحمد بن حنبل الصبي ما لم يأكل الطعام
 طاهر وقال مالك يغسل من يولعها وهما في الحكم سواء والأحاديث الثابتة
 ترد عليه والله أعلم والروث نجس لقوله صلى الله عليه وسلم في الروثه انهار كس
 ولكن هو النجس لغة وقال الثوري ان الروث ينحصر بفائط الخيل والبغال
 والحمير كذا في الروضة المتدبرة وقال الشافعي وأبو حنيفة بنجاسة الأبقار
 والأرواث من كل حيوان الأملأوى عن أبي حنيفة من طهارة ذكر الطير
 الماء كولا كالحمام والعصافير ووافقهما مالك وأحمد في غير الماء كولا وقالوا
 بطهارةهما من ماء كولا اللحم وقالوا ان الروثه تعم ذلك كله وهو غير
 مسلم ما عرفت عن التيمم وقد روى عقيد ابان تلك الروثه كانت روثة
 حمار وقد اختلفوا ايضا في الركن حتى قال ابن بطال لم ار هذا الحرف
 في اللغة يعني الركن وتعقبه أبو عبيد الملك بان معناه الركن من حالة الطهارة
 الى حالة النجاسة وقال الحافظ ابن حجر لو ثبت ما قال لكان يقع الراء
 يقال أو كسر وكذا اذ اذ في رواية الترمذي هذا ركن يعني نجسا
 ويدل عليه رواية ابن ماجه وابن خزيمة في هذا الحديث فانها عندهما
 بالحمير واخرى بالنسائي فقال الركن طعام الجن وفي القاموس الركن
 رد الشيء مقلوبا وقلب اوله على آخره والركن النجس وقد قيل ان في

الحديث تدليس خفي وقد اجاب عنه المحافظ في الفقه قلت وانما عرفت ما في
الروثة من الاختلاف ثم ما في لفظ الركن مع القول بان في الحديث تدليس خفي
علمت حالة الاستدلال به وتعيين المطلوب منه واذا اصبح ان الركن يأتي في اللغة
بمعنى الرود من حالة الى حالة فلا ريب في صحة ما قلناه الامام الحافظ النسائي
لاننا قد صرح عنه صلعم النهي عن الاستنجاء بالورث وعلل ذلك بانه طعام الجن
وقال اني دعوت الله لهما ان لا يروا بعظم ولا بروتة الا وحدهما عليهما طعاما
وهذه الصبر وروثي انقلب وروثي على حالتها الاولى اي قبل ان تستحيل روثا
فانها كانت طعاما ثم روثا ثم ردت وصارت طعاما للجن واذا كانت في الرواية
تدليس فلا يبعد ان روى بعضهم ما هو مكسور مفتوح حاسه والاختلاف صورتهما
خطا او لعل بعض الرواة استبعدوا مكسورا لاسيما اذا كان يجمع في رواياته
الى كتاب عنه لما عرفت ان صورتهما واحد في الخط ولو كانت الرواية بكسر
الواو محفوظة فقد عرفت ما قال ابو عبد الملك وعلى تسليم صحة حديثي مما
ذكرناه وصحة الحديث للاستدلال على هذا المعنى للخصوص فالتقييد في بعض
رواياته بروثة البهاير يتجمل على الحل الوارد فيه جملا لمطلق على المقيد ولو حل على
عمومه فهو لا يتناول غير روث الخيل والبغال والحمير اما قياس خواص مسائل الحيوان
وبعضها عليه فلا نسلم بل استصحاب الاصل وهو الطهارة في كل شيء اولى فنكتفي
به حتى يردنا قل جميع ونحن لو رجعنا الى القياس الصحيح لكان القياس معنا
ايضا الا ترى ان النبي صلعم صلى في مراتب الغنم ومواضع الابل وذلك صريح
في طهارتهما لاسيما وامر العربيين بشرب ما بها من النزع فقياس

ارواث سائر اليها ثم والدواب عليها الى من قياس ذلك على الروثة لاسيما وهذا
 قياس مؤيد بان الاصل في الاشياء الطهارة وحديث الروثة تاكل لها عن
 مع ما عرفت مما قيل فيه فاحسن حالاته قصة علي بن موشى والله اعلم وقد ورد ان
 ان الكلاب كانت تقبل وتذوق في المسجد وفي بعض الروايات وتبول ولم يكونوا
 يغسلون من ذلك واذا كانت ابوالها نجسة كيف لم تمنع ولم ينبه ولو في حد
 واحد على تفصيل ابوالها وهي من اكره الحيوانات عليهم اذ ذاك حتى انه قد امر
 بقتلها وهل يتصور منصف ان اصحابه صلعم يتسابقون الى زجر الاعرابي عن
 البول ثم هو صلعم يأمرهم بصب الماء على بوله فلا امرهم بصب الماء على
 ابوال الكلاب ولا هم يمنعونها عن دخول المسجد اذ كانت ابوالها نجسة
 واذا كانت هذه حالة ابوال الكلاب فما بالك مما سواها وما هو احسن
 حالها منها من سائر الحيوانات والحاصل اننا لا نجزم بتكليف الامة ما لم يشهروه
 الله ولا ننكر على من احتاط لنفسه وما اصابه المذى ينضح بالماء وقد صح انه امر
 بغسل ما اصابه وبغسل الفرج والاثني عشر منه وتارة بوش الماء على ما ظن انه
 اصابه والغسل يحمل على الاستحياء والكمال والنضح على اقل الواجب وقد روينا
 النضح ابو داود والترمذي وصححه من حديث سهل بن حنيف بلفظ يكفيك
 ان تأخذ كفًا من ماء فتنضح به حيثما ترى انه اصاب من ثوبك واما المنى فلم يرد
 فيه ما يدل على نجاسته بل ورد ما يدل على طهارته وأما غسل بعض الصحابة فمع
 انه لم ينقل عن احد منهم القول بنجاسته صريحاً فليس بحجة لاسيما وقد صح
 انه صلى في ثوبه والمنى عليه ومنها دم الحيض وذلك لحديث احمد وابي داود

والتلميذ عن خولة بنت يسار قالت يا رسول الله ليس لي الا ثوب واحد
 وانا حيض فيه قال فاذا اطهرت فاعسلي موضع الدم ثم صلى فيه قالت يا رسول
 الله لم يخرج اخي قال يكفيك الماء ولا يضرك اثره وفي اسناد ابن لهيعة
 واخرج احمد وابوداؤد والنسائي وابن ماجه وابن خزيمة وابن حبان من تحدد
 امر قيس بنت محسن مرفوعا بلفظ حكيم بصلع واعسليه بماء وسدر قال
 ابن القطان اسناداه في غاية الصحة وفي الصحيحين وغيرهما من حديث اسماء
 بنت ابي بكر قالت جاءت امرأة الى النبي صلى الله عليه وسلم فقالت احداثا يصيب ثوبها
 من دم حيض فكيف تصنع قال تحت ثمر تمر صر بالماء ثم تنفضه ثم تصلي
 فيه والامر بغسله وحكمه بالصلع يفيد وجوب غسله ولا يجب في التطهر
 من النجاسة اكثر من ذلك ولا شك ان ذلك يدل على نجاسة دم الحيض وكيف
 وقد جعل الصلاة في الثوب المصاب به موقوفة على غسله بالصفة المذكورة
 وما ذكرك الا لقوله تعالى وثيابك فطهر اي عن النجاسات وهذا ظاهر واضع
 قال في الروضة واما سائر الدماء فالأدلة فيها مختلفة ومضطربة واستصحاب
 الأصل متعين حتى ياتي الدليل الخالص عن المعارض الواح او المساوي ولم
 التحزير لقوله تعالى او لحم خنزير فاذر جس والرجس والنجس معاهما
 واحد هنا قال الشوكاني في الدرر وفيما عدا ذلك خلاف والأصل الطهارة
 فلا ينقل عنها الا ناقل صحيح لم يعارضه ما يباويه او يقدم عليه قلت ومن
 المنصوص لحوم الخمر الانسية وميتة الفارعة ولم يذكر الامام الشوكاني في
 ذلك في الدرر ولعله مضمون من الشارح والا فالدليل على ذلك اصح

واصح من دليل نجاسة المرء وثمة وقد سلم في ذلك في النيل ودليله ما روى
عن سلمة بن الأكوع عن قال لما امسى اليوم الذي فتحت فيه خيبر واوقدوا^{ان}
الكثيرة قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما هذه النار على اى شئ توقد قالوا على لحم قال
على اى لحم قالوا على لحم اعراسية فقال اهريقوها واكثرها فقال رجل
يا رسول الله اوفر يقودون فقلها فقال اودك وفي لفظ فقال اغسلوا وعن
انس قال اصبنا من الحجر حتى يوم خيبر فنادى منادى رسول الله صلى الله عليه وسلم ان الله
ورسوله ينهىكم عن لحوم الحمر فاتها رجس وانجس متفق عليه وقد روى جمع
من الصحابة بنود لك في الصحاح وغيرها وهذا الحديث نص في النجاسة والحرم
وورث في القلائع عن ابن عباس عن ميمونة عن ان النبي صلى الله عليه وسلم سئل عن ذلابة سقطت
في سمن فقال القوها وما حولها فاطرحوها وكلا سمنكم ولا فرق بين جامد وذائبا
ومن فرق قائما عول على ما لا يصح مع شدوذه انظره في الفتح وغيره والله اعلم
والحق فيما اعتقد انما ذكر الميثاق بذلك ونجاستها الا ما لانفس له مسائله واقول
قد اختلف العلماء وانما طربت اقوالهم في مسائل النجاسات حتى اشتبه
امرها على كثير منهم والعادة ورثوا في حيص بيص وسبب ذلك
لكثيرون من الناس الوسخة من منسجها راينا من اقوال العلماء مع ادلتهم
ومالها وما عليها ثم نذر ما فتح الله به علينا مما نعتقد انه الحق وسئل الله
الهداية والاصابة للحق فقول قد تقدم لنا الكلام في الامور والفضلا
كالابوالخزام وكذا المنصوص عليها المتفق على نجاستها وبقي الكلام
على ثلاثة امور احدها المكس المائع اعني الخمر بجميع اقسامها وتاثيرها الذي

وملحقاته كالقيح وماء القروح وثالثها الميتة وما اتصل بها مما للجزء
 فقد قال بنجاستها بالجمهور واستدلوا على ذلك بالقرآن قالوا لان
 الله تعالى سماها رجساً وهو شرعاً النجس وقالوا هو حقيقة في النجس
 مجاز فيها بعدة او هو حقيقة في النجس وفيما بعدها في الآية لكن قواعده
 الشريعة واصولها قد دلت على عدم نجاسته ما سوى النجس مما ذكر
 بعدها فكان كالمستثنى واذا كان الرجس معناه الظاهر النجس
 فلا يعدل به عن معناه وتلغى دلالة الحقيقة فيعين حملها على امكان
 حملها عليه وهو النجس واذا امكن الحمل على الحقيقة فلا يجوز العدول عنه
 الى المجاز قالوا ومما يؤيد ما قلناه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لما نزلت عليه
 هذه الآية وحرمت النجس انفانيتهما وشق زقاقهما شق قال لعنت
 النجس وشاربها وساقيهما ويايعها ومبتاعها وحاملها والمجولة اليه
 وعاصرها ومعتصرها واكل ثمنها قالوا ولا معنى لاثلاث لا لآية
 الا النجاسة واستدلوا ايضا بحديث ابي ثعلبة قال قلت يا رسول
 الله انا بارض قوم اهل كتاب افأأكل في آيتهم قال بن وجئت
 غيرها فلا تأكلوا فيها وان لم تجدوا فاغسلوها وكوافيها فتفق
 عليه وعند احمد وابي داود ان ارضا ارض اهل الكتاب وانتم
 يا كلون لحم الخنزير ويشربون فكيف نصنع يا نبيهم وقد وهم
 قال ان لم تجدوا غيرها فارحضوها بالماء واطحوا فيه واشربوا
 قالوا وهذا يدل على نجاسة النجس الا ترى ان سوال الصواب في

على من المقر عند هم نجاسة الخمر لا تجعل ملاقات الخمر علة
للأشبهة في استعمال آيئتهم ومما لا يبق شبهة في ذلك
تقرير النبي صلى الله عليه وسلم له على ما اظهر من اعتقاده نجاسة الخمر بل زاده
ايضا هو تقريره بان امره بتطهيرها كشان سائر النجاسات
فأمره بفصلها ورحضها بالماء قبل استعمالها قالوا ولكن سألنا عننا
البحث في منع اطلاق الرجس على النجس في الآية فانه لا يمكنهم
ان ينادعونا في امره تعالى بالاجتناب والاجتناب ترك الشيء جانبا
والابتعاد عنه في كل حال وزمان ومكان ولا معنى لتطهير
النجاسة الا الابتعاد عنها ومجانبتها وهذا ما اردناه هنا وايضا حرمته
الشيء تدل على نجاسته اذ الممكن اطلاقها عليه كونه ما يعا او ما في
معناه وقال اخرون الخمر حرام وليست بنجسة العين وما نجاستها
الا نظير نجاسته ما قادتها في الآية من الميسر والانصاب والازلام
ولا نفرق بين ما جمع الله الا بدليل قطعي والا للزم نقض كشيء
من اصول الدين ولا يستثنى منها من شأ ما شاء اما قولكم هو حقيقة
في الخمر حجاز فيما بعده فيرده ما قرر ورجح اساطينكم من عدم جواز
اطلاق اللفظ على حقيقة ومجازه معا فما بالكم تهملون اليوم
ما بنيتوه امس كالتق نقضت غزلها فليست هذه باول منقاة
تدفعكم اليها التمدد هب وليست هذه باول قادورة يد فيها
الانصاف اما قولكم بان الرجس في الآية محمول على الحقيقة وما

بعد النحر هو في حكم المستثنى فيقال عليه وبأى شئ استثنى هذا ذكر
 بعد النحر فانكروا تأتوا على ذلك بدليل سأل عن المعاوضة وأنا
 أعلم الله من أن الولد بينا بأيديكم دليل لا قاطعا للنزاع لكننا أول ما خذ به
 وإذا ليس فليس يوضح ذلك أنه لا يجوز في الرجس المذكور في الآية
 إلا أن يكون مجازا في الكل فلا يدل على الجفاسة وحققة في
 الكل وحينئذ يلزم الحكم بجفاسة الميسرة والأنصاب والأزلام
 وحققة في الكل ويكون بعضها مستثنى وهذا أيضا لا يجوز
 إذ لو جاز لبطل دلالة الآية على تحريم المستثنى لأن لفظ الرجس
 ذكره ليلا وعلته للحمة وأما ما استدللتم من اتلاف الأنسية
 وتشقيق الزقاق فذلك لا يدل على الجفاسة بمجال وانتم لا تقولون
 ولا تقتضيهما ههنا اتلاف المتنجس الذي يمكن تطهيره بل
 قد صرحتم أن الاتلاف لما ذكر لا يجوز وقلتم أن المتلف بالكم
 يضمن المتلف بالفتح فالجواب عن جواز الاتلاف مشترك
 والاستدلال باتلاف الآية على الجفاسة لا يصح اتفاقا قاننا ومنكم
 ونحن نجيب عن ذلك تبرعا بما أجاب به النبي صلى الله عليه وسلم
 حين قالوا له إن في هذه الزقاق منفعة فقال أجل ولكني أنا أفضل
 ذلك غصبا لله عز وجل لما فيها من سخطه وقدره ووضح عنه
 صلى الله عليه وسلم من طرق متعددة عدم اتلاف أوعية النحر
 أيضا وذلك بعد أن اتلف ما اتلف فقال لا بل طهر حين سأل

عن إتيانهم في حجره ورثوا خمر فقال أهرقها وقال لروحيل يا رسول الله
 الأوعية تنفع بها فقال لروحيلوا أوعيةكم فانصبت حتى استقرت
 في الوادي الحديث وهو لم يأمرهم بفعلها فلو كان الأمر
 كما ذكرتم من نجاستها لأمرهم بفعل الأوعية وأما استدلالكم
 بحديث أبي ثعلبة فهو معارض بما روى أنهم كانوا في الغزو
 ويصيبون من آنية المشركين واسقيتهم فبقيت معهم بها ولا يعاب
 ذلك عليهم وصح أنه صلعم قوض من مزادة مشركة وإنه أجاب
 دعوة يهودى وأكل عنده وقد قال تعالى وطعام الذين أوتوا
 الكتاب حل لكم أما قل لكم أن سوال الصحابي قد دل على أنه
 من المقر لديهم بنجاسة الخمر لأن منشاء وعلة ترمده شرهم
 الخمر فيها فمقول لا شك أن من المقر لديهم تحريم الخمر بنجاستها
 وهي إذا وضعت في ظرف وصبت منه بقي فيه منها جزء ما
 يشع من ظرف ريحها ويبقى طعمها فهم إذا أكلوا طعامهم
 في هذه الأوعية لا شك يجذون في طعامهم ريح الخمر
 وطعمها وقد حرمت عليهم تأييدها وكثيرها فاعل الصحابي سئل
 عن جواز شرب الماء وأكل الطعام الذي يصير هذا حاله
 بسبب هذه الآنية وقد أجاب في النيل بغيره لك نقلا عن الفتح
 وقال وجه الدلالة أنه لم يأذن بالأكل فيها إلا بعد غسلها
 وبره بان الفضل لو كان لأجل النجاسة لم يحمله مشروطا

بعدم الوجدان لغيرها اذ المتنجس لا فرق بينه وبين ما لم يتنجس بعد
 ازالة النجاسة فليس ذلك الا الاستقدار وورد ايضا بان
 الفل انما هو لتلوثها بالخمر ولحم الخنزير وانتمى قلت والجواب الصحيح
 هو ما قدمتموه النبي لم يقل للسائل ولم يصرح له ان الفل النجاسة
 والسائل لم يقل ان هذه الاشياء نجسة فكيف نفعل فالفل
 المأمور به يحصل بزيادة النجاسة في الخنزير فقط ويحصل بحفظ
 طعامهم عن مخالطة الاجزاء المهمة من لحم الخنزير والخمر ايضا واذا
 وقع الاحتمال في ذلك بطل الاستدلال به ونقول ايضا لا ينبغي على من
 ادنى اطلاع على شرع الله ودينه ان ما استفاض وتواتر من نقل تحريم
 الخمر وعدم طهارة نقل واحد في صراحة نجاستها كاف في الجرم بعدم
 نجاستها اذ لو كان ثابتا لنقل في نجاستها ما يقارب ما نقل في تحريمها
 ونحن وان كانت البراءة الاصلية كافية لنا عن الاستدلال
 على طهارتها لكنها تؤيد البراءة بما نقل وصح ان الخمر قد حرمت ثلاث
 مرات كما روى عن ابي هريرة رضي الله عنه قال حرمت الخمر ثلاث مرات
 قدم رسول الله صلى الله عليه وسلم المدينة وهم يشربون الخمر ويأكلون الخمر
 فأتوا رسول الله صلى الله عليه وسلم فأنزل الله تعالى يسئلونك عن الخمر ولليس
 قل فيها اثم كبير ومنافع للناس الى آخر الآية فقال الناس ما حرمها
 علينا انما قال فيها اثم كبير ومنافع للناس وكانوا يشربون
 الخمر حتى كان يوما من الايام صلى رجل من المهاجرين ايم احصا

في المغرب فخلط في قراءته فانزل الله آية اغلظ منها يا ايها الذين امنوا
 لا تقربوا الصلوة وانتم سكارى حتى تعلموا ما تقولون فكان للناس
 بشرى حق يأتى احدهم الصلوة وهو مغيب ثم انزلت آية اغلظ منها
 يا ايها الذين امنوا الخمر والميسر والاغصاب والاذاكم رجس من عمل الشيطان
 فاجتنبوه لعلكم تفلحون واذا كانت قد حوت ثلاث مرات وهي
 في المرة الاولى اثم كبير وفي الثانية لا يقرب الصلاة السكران بها
 وهي طاهرة لم يوجب عليهم تطهير ثيابهم منها فالقول بان التوريم لاي
 قاذ الحكم بنجاستها مما يحتاج الى دليل او ضح ما يكون في الظهور وانما
 لم يكن دليل فالقول بان التريم الاخير انما يفيد التعميم وشرهها
 في كل وقت وهو من جنس الخطر السابق الا ان هذا مقيد بقرب
 الصلاة وذلك اى التريم الاخير مطلقا والخمر في الثلاث المرات
 محرمة وليست بنجسة وهذا ظاهر بقي اصل الطهارة في الاشياء
 عاضدا ومؤيد البر والى الله اعلم اما قولهم ان الاجتناب مجانبة الشيء
 ولا ابتعاد عنه فيقال نعم ان الله امر باجتناب كل ما هو من
 عمل الشيطان وشرب الخمر داخل في عمله ولهذا خرج مخرج العلة
 والاجتناب في كل شيء بحسب شرعها لا لغة الاترى انما اى الخمر
 كانت محرمة وقت قربان الصلاة ولم يتناول ذلك تحريمها
 ولا نجاستها اما قولهم ان تحريم الشيء يدل على نجاسته فيجوز مسلم
 وانتم لم تطردوه بل فوqتم هنا بين المسكر المانع والجامد فقلتم

نجاسة الأول دون الثاني ولم تاتوا على ذلك بدليل - بل خالفتم
 الدليل فان الشئ قد يكون حراما مع انه طيب طاهر كيف وقد قال
 تعالى فبظلم من الذين هادوا حرمنا عليهم طيبات وقال تعالى وعلى الذين
 هادوا حرمنا كل ذي ظفر ومن البقر والغنم حرمنا عليهم شحوبهما
 الا ما حملت ظهورهما او الحوايا او ما اختلط بعظم ذلك جزيناهم
 ببغورهم وانا لصادقون فقد ممي الله بعض الاشياء المحرمة طيبات
 والطيب والطاهر يتصادقان بل الطيب طاهر من كل الوجه
 وقد يكون الطاهر غير طيب من بعض الوجه وهذه الآية تكبح
 جماهم وتنقض اصالحهم الذي اصوله بلا هدى من الله هلا
 ما ظهر لنا في هذه الامور كما ترى واضح في عدم قيام دليل على
 نجاسة الشعر بل تحريمها مرتين مع مباشر نعم لها يدل على طهارتها
 واخر الحكم انما قطع ما بقي عندهم من جواز شربها في بعض الاوقات
 وسوال في ثعلبية لا يفيد اكثر مما افادت الآية الكريمة لانه في
 الحقيقة سوال عن جواز اكل الاجزاء التي تبقى في آنية الكفار وشرابها
 كما قد من ذلك فاجاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم بالاشارة الى غسلها ثلاثا في الحائط
 طعامهم ذلك المحرم وان قل والله اعلم اما قولهم في نجاسة
 الدم غير دم الحيض فلم ادم دليل لا يصح للتعويل عليه وغاية ما
 ما يستدلون به غسل بعد الرخاف من الانف وهو لم يصح في الرخاف
 الغسل لكونه نجسا والنبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يغسل انفه من الخاط ويغسل

يدله بعد الطعام فلو قال لهم ملزم ان ذلك يفيد نجاسة الخاط
والطعام على اصلكم لم ينفصلوا عن الزامه الا بالرجوع الى نقض
اصلهم والقول بطهارة الدماء علمت ان لا ملازمة بين الحرمية
والنجاسة لاسيما وقد كانت الصحابة يشارون الحروب فقصبت منهم
وابدانهم وثيابهم الدماء ولم ينقل عنهم كانوا يغسلونها للصلاة
وقد يغسل بعضهم ذلك نظافة ولو كان نجسا كيف ترك شهادتهم
ملطخة بالدماء الا ترى انه لو اصاب احدا من الشهداء عذبة لم يادروا
الى ان التماسه وقد عرفت انه مع ذلك كله فالاصل في الاشياء الطهارة
فلا يثقل عليها الا نقل صحيح لم يارضوا هو مثل والله اعلم بالليته
فقد قدمنا انما كلها نجسة الا ما استثنى منها نبص عن الشارع ^{في} وقد
على ذلك فها هذا الشرع واصوله منها حديث الجمر الانسية وفيه
النص على نجاستها ومنها حديث الفار يقع في السمن وهو في الصحيح
وغیره ومنها احاديث عامة تتناول الليته بجميع انواعها واصنافها
فمن ذلك حديث ابن عباس ^{رضي} قال تصدق على مولا الميمونة
بشاة فماتت فمن بها رسول الله صلعم فقال هلا اخذتم اهابها
فدفعتموها فانفعتم به فقالوا انما ميتة فقال انما حرموا كل ما قال
في المنتقى رواه الجماعة الا ابن ماجه قال فيه عن ميمونة جعل ^{هذا} مسند
وليس فيه البخاري والنسائي ذكر الدباغ بحان وفي لفظان دلحا
لميمونة ماتت فقال رسول الله صلعم ما نبت ^{بسم} ياهي هذا الدم الغموق

فانه ذكاته وفي رواية لاحد والدارقطني يطهرها الماء والقرظ
رواه الدارقطني مع غيره وقال هذه اسانيد صحاح وروى انه صلح
مريه رجال يجررون شاة لاهم مثل الحمار قتال لو اخذتهم اهلها فاعالوا
انها ميتة فقال يطهرها الماء والقرظ وصحح ابن السكن والحاكم
قال في النيل وفي الباب ايضا عن ابن عباس رضي الله عنهما الدارقطني
وابن شاهين من طريق فليح عن زيد بن اسلم عن ابي وعلة بلفظ
دباغ كل اهاب طموية واصلي في مسلم من حديث ابي الخير
عن ابي وعلة بلفظ دباغ طموية وعن ابن عباس رضي الله عنهما قال سمعت رسول
الله صلى الله عليه وسلم يقول ايما اهاب دباغ فقد طهر رواه احمد ومسلم وابن ماجه
والترمذي والدارقطني عن عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال طهر كل اديم
دباغ قال الدارقطني اسنده كلهم ثقات قال في النيل روى في ذلك
اعني تطهير الدباغ للاديم خمس عشر حديث وروى بلفظ دباغ ذكاته
احاديث كثيرة ايضا وقوله فانه ذكاته اراد ان الدباغ في التطهير غير ذكاته
الذكاة في احلال الشاة وهو تشبيه بليغ كذا في النيل فهذه الاحاديث
واضعافها تدل على نجاسة الميتة ولو لم تكن الميتة نجسة لما كان
لتطهير جلدها معنى فان التطهير لا يكون الا لما كان نجسا او متنجسا
وهذا بين ظاهر والقول بان الموت يتنجس به الجلد دون الميتة
لا يصح ان يصدق عن ينفك في ما يقول اما قول بعض اصحابنا يطهر
الميتة واستدلوا على ذلك بقوله صلى الله عليه وسلم انما حرم

من الميتة اكلها فضعيف لانه غفلة منه عن قول صلعم هلا اخذ
 اهابها فذيقوه وقد صحت روايات لهذا الحديث نفسه بلفظ
 يطهرها الماء والقرظ والاستدلال بما ذكر على عدم الجحاسة انما هو
 استدلال بالفهوم وهو لا يعارض المنطوق الصريح في الروايات
 الصحيحة او خرج حرج الغالب بان يقال ان لحم الميتة لا يستعمل
 في غير الاكل غالباً فذيقه عليه واما ما يمكن الانتفاع به في غير
 الاكل ويمكن تطهيره كالجلد بالذباغ فانه يطهر بالذباغ للحاجة
 اليه في غير اكل ومثل الجلد كل ما يمكن الانتفاع به في غير الاكل
 كالعظم ونحوه وهذا ما اردنا بياناً ونسأل الله التوفيق لا صابة
 الصواب اما ما لا نفس له فقل نجس معفو عنه لا نجس مالا قد قيل
 انه ظاهر على القولين هو محرم لما ان لا نجس مالا قد حدثت ابى هريرة
 ان رسول الله صلى الله عليه واله وسلم قال اذا وقع الذباب في شراب
 احدكم فليغمسه كله ثم ليطرحه فان في احد جناحه شفاء وفي الآخر
 داء رواه احمد وم والبخاري وم وابوداود وابن ماجه والاحمد وابن
 ماجه من حديث ابى سعيد شعبة قال في المنيل واستدل بالحديث
 على ان الماء اى ونحوه لا نجس يموت مالا نفس له سائلة فلهذا لم
 يفصل بين الموت والحياة وقد صرح بذلك في حديث الذباب
 والنخفسا اللذين وجدتهما صلعم ميتين في الطعافا من انقائهما
 والتمية عليه والاكل منه رواه ائنا اء احدكم اى بدل شواب

احدثكم تشتمل ابناء الطامع والشراب وغيرهما فهي اعم من رواية شراب
 احدثكم والحق بذلك القرنايبر والذباب والوتر وما اشبه ذلك وما تقاير
 اعظام المتماثلين حكم المماثلة والله اعلم وستثنى من الليثة عظامها
 وقرونها واظلافها والريش والشعر واصوافها واوبارها لقوله تعالى
 ومن اصوافها واوبارها اثاثا ومتاعا الاية ولما العظام والظلف والحافر
 والقرن والناب ونحوه فقد اختلف العلماء في ذلك وقال بنهاستهما
 اكثر الشافعية وغيرهم وقال اكثر اصحابنا بطهارة عظام الليثة
 ونحوه مما تقدم قال في زاد المعاد واما عظمها راي الميتر فمن لم
 يفسد بالموت كابي خيفة وبعض اصحاب احمد واختيار ابن وهب
 من اصحاب مالك ونقل الامام البخاري عن الزهري قال ادركت
 ناسا من سلف العلماء يتشطون بها ويدهنون فيها لا يرون به
 باسا وقال ابن سيرين وابراهيم لاباس بتجارة العاج قال ولا يبيع
 قياسه على اللحم لان احتقان انطويات والفضلات الجيثة يتجتمعون
 به دون العظام كما ان ما لا نفس له سائلة لا يفسد بالموت وهو حيوان
 كامل لعدم سبب التجفيس فيه فالعظم اولى وهذا المأخذ اصح
 واولى واقوى من قول الشافعية ومن وافقهم وقال بطهارة الشعر
 ونحوه اكثر اهل العلم وهو مذنب مالك وابي خيفة واحمد
 والليث والافرناعي والثوري وداد وابن المنذر والمزني ومن كتب
 الحسن وابن سيرين واصحاب عبد الله بن مسعود وانفرد الشافعية

بالقول بنجاستها واستدل بانها تحملها الحياة كقوله تعالى قال من يحيى
 العظام وهي رميم واجيب بان لو كان موت كل ما حلت به الحياة
 ينفس الزمر بنجاست الزرع والشجر فان حياة الفؤ الذي في الشعر والعظام
 ونحوها هي موجودة في الزرع فيلزم القول بنجاست الزرع وقد تقدم
 ان نجاست اللحم انما هو بسبب احتقان الرطوبات والفضلات
 النجيسة فيه واما الشعور وما قاربها من العظام ونحوها فانه لو سلم
 احتقان شيء يسير فيها فها قل من عفونلت اللحم بل لانسبة بينهما وقد
 قال تعالى ومن اوصافها واربها واشعارها اثنا ثا ومثا عالى حين
 وهذا يعم احياءها وامواتها والنبي صلعم مرشاة ميهونة ميتة فقال
 الا انتفعتن باها بها قالوا وكيف وهي ميتة قال انما حرم لحمها
 رواه احمد في المسند وهذا ظاهر جدا في اباحة ما سوى اللحم والشمع
 والكبد والطحال والالية كلها داخلية في اللحم كما دخلت في لحم
 الخنزير والشعر ونحوه لو اخذ في حال الحياة لكان طاهرا بالانفا
 فلما لم ينفس بجزء في حال الحياة دل على انه لا روح فيه وانما لا ينفس
 بموت حيوانه وهو متصل به لقوله صلعم ما بين من حي فهو ميتة رواه
 اهل السنن وما تقدم عن المسند من قوله صلعم انما حرم لحمها
 هو كالتفسير لقوله صلعم في الحديث الاخر انما حرم من الميتة اكلاها
 اى ما يوكل منها فانه قد اشتبه على بعض اصحابنا وقد ذكرنا
 ذلك انفا والجواب عنه والسمك والجراد لا ينفس بالموت والمراد

بالتامك ما لا يعيش الا في الماء او ما يغلب اقامته في الماء وقد نقل م
قوله صلعم في البحر هو الطهور ماء الحل ميتة وعن ابن ابي قتيبة قال
غزو ناعم رسول الله صلعم سبع غزوات تأكل معه الجراد قال
في المنتقى رواية الجماعة الا ابن ماجه وفي الباب احاديث والله اعلم
اما التي وما خرج من النعم من الجوف فقتل الجمهور بنجاسته ولم يأتوا
بدليل قاطع في نجاسته ولا يلزم من غسل شئ بنجاسته لاحتمال
ان يكون ذلك نظافة عن الاستقذار كالفضل عن البصاق والخبث
ونحوه فحسن واقفون مع الاصل.

فصل ويظهر ما تنجس بنفسه بالماء اى باسالة الماء عليه ثم ان
ورد فيه شئ عن الشارع كان الاحب الاقتصار في صفة التطهير على ذلك
الولد من دون مخالفة بزيادة عليه او نقصان كما ورد في اربع النعل
اذ اتلوث بالنجاسة طهر مسح وقد تقدم ما يدل على ذلك وتقدم
ايضا ما ورد في كيفية تطهير ما تنجس بدم الحيض وباعاب الكلب
وبالجملة فكل ما علمنا ان الشارع اكتفى فيه بكيفية التطهير كان
لنا الاقتصار على تلك الكيفية وان عدلنا الى ما هو اعلا اجزاء وما لم يرد
عنه فيه كيفية كان الواجب في تطهيره الماء حتى لا يبقى عين ولا لون
ولا ريح ولا طعم ولو عسر ذلك اثر فلا يضر ما تقدم في غسل دم الحيض
ولو وجد عنده ماء لا يكفي للوضوء وغسل النجاسة او يكفي لم يضر
بعض النجاسات قدم الوضوء للاتفاق بانه شرط في صحة الصلوات

وللأحاديث الواردة القاضية باشتراطه فيها فان بقي عند من الماء
 شيء بعد الوضوء قد تم تطهير النجاسة المنصوصة بكمية تظهيرها
 الوارد ثم غيرها مما ذكرناه بعد ما ولو كان الماء قليلا لا يكفي
 للوضوء استعمل في بعض اعضاءه ثم يمسح بالباقيها وقيل يتم
 فحسب لانه كعدم الوجدان وكان محل ذلك في باب التيمم ذكره
 هي منابتها لبعض الاحناف فلا تغفل وانما النعل بمسحه الأرض
 الحديث الى هريوة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ان اذ وطئ احدكم بفعله
 الذي فان التراب لم يظهور وفي لفظه انه ارضى الذي ينجس فلهما
 التراب رواهما ابوداود وعن أبي سعيد ان النبي صلى الله عليه وسلم قال ان اجاء
 احدكم المسجد فليقلب نعليه وليتنظر فيهما ان دأى نجسا فليمسح
 بالأرض ثم ليصل فيهما رواه احمد وابوداود وقد روى ذلك عنه
 بروايات وطئت كثيره قال في التلخيص ان اسنوي في ملحقه وسواياتهم
 وهذه الروايات يقوى بعضها بعضها فتمت هذه النسخة يحتاج بها على ان
 النعل يطهر يدلك في الأرض رطبا او يابس وعندنا ان نجاسة النعل
 النجس نجاسة ذات الجوار رطبة ويصحت فيه كفي مسحه بالأرض قالوا
 وهذا المستحسن وخصه بالأحاديث المذكورة في هذه النسخة وقد
 عرفت انما العلم من ذلك والتخصيص من عندنا بانهم فلا تقبل
 بلا دليل وقول أبي يوسف هنا هو الحق لأنه لا يفرق بين اليابسة
 والرطبة قالوا فان اصابه بول ثم ليس لم يجز حتى يغسل وهذا

كل ما لا حرم له كالحمر لأن الأجزاء تتشرب فيه ولا جاذب يجذبها وقال
بعضهم ما يتصل به الرمل لم يجمأى يعطى له حكم ذات الجرم وهذا القول
موافق للحديث وأهله وقد صحح من الأحناف السرخي وقالوا المنى
نجس يغسل وطبا ويقرء يا بسا قال بعضهم لقوله عليه السلام
لعايشة فاغسلي إن كان وطبا فأفركي إن كان يا بسا وما ذكره هذا
اللفظ لو صح لا يمكن الاستدلال به لكنه لم يرد في شيء من كتب
الحديث بهذه العبارة نعم قد صح من فعل عايشة أنها تقرء
وروى أنه صلح غسل ثوبه من المنى وهذا لا يدل على النجاسة كما أنه
كان يغسل ثوبه من الأوساخ وكان يغسل يديه قبل الأكل وبعده
فليس كلما غسل بنجس أما قولهم قال عليه السلام إنما يغسل
الثوب من خمس وذكر منها المنى فلا يصح أيضا وهم كثيرهم ممن
توسعوا في النجاسات قسموا النجاسات إلى مغلظة ومخففة واختلفوا
فمنهم من جعل للمغلظة ما هو عند الآخر مخفف وبالعكس والآخر
قالوا قدر الدرهم وما دونه من النجس للمغلظة كالدم والبول والخرق
وخرء الدجاج وبول الحمار تجوز الصلاة معه وإن زاد لم تجز ثم
اختلفوا فمنهم من قال قدر الدرهم بالمساحة ومثل عرض الكف
وقيل قدر الدرهم بالوزن أي النجاسة التي لا يزيد وزنها عن مثقال
تجوز صلاة حاملها ثم اختلفوا في إختاء البقر وخرم ما لا يؤكل
لحمه من الطيور هل هو مخفف أو مغلظ فالأول مخفف عند

محمد وإبي يوسف مغالط عند أبي حنيفة وعنده وعند أبي يوسف
 أن الثاني مخفف وقال محمد مغالط وقالوا في البول للمغالطوا انتفع
 عليه مثل رؤس الأبرق ذلك ليس بشئ والخففة عندهم هي قبول
 ما يوصل إلى فتح الصلاة معه حتى يبلغ ربع الثوب وقالوا دليل
 التخفيف تعارض النصين مع تعارض الأصلين وانت خير بان
 الأحاديث الصحيحة دللت على جواز الصلاة في مواضع الغنم ومجان
 الأبل وصح من صلح الغنمين بشرب إيوال الأبل ولم يعارضه فيها
 ما يدل على نجاستها ولو بالالتزام فضلا عن النص وإنما قال من قال
 بنجاسة إيوالها قيا ما على بول الإنسان وقاس بعروها واختلافها على
 الروثه وخايط الإنسان وقد تقدم مضعفه لأنه قياس معارضة للنص
 ولأنه لم اتحاد العلة أيضا وعلم من قولهم على اختلاف الأصلين
 أي المذهبين أن أقوال الرجال ومذاهبهم هي من أصول الدين
 وهذه جراءة نبرئ إلى الله منها - واختلفوا في بول الخيل فعند
 أبي يوسف وإبي حنيفة مخفف لكنه عند أبي يوسف لأنه من مأكول
 اللحم وعند أبي حنيفة لتعارض الآثار ونحن لأنسلم تعارض
 الآثار المبينة وقوله صلح استنزهوا من البول فإن علامة عذاب
 القبر منه هو مثل قوله صلى الله عليه وسلم وقد مر يقربين فقال
 إنما يعذبان وما يعذبان في غيرهما أحدهما فإن لا يستتر
 عن البول الحديث والمراد به بول الإنسان لما في صحيح البخاري

بلفظ كان لا يستتر من بول قال البخاري ولم يذكر بول النّاس
 فالشّريف للعهد ولو كان جميع البول نجسا لاستغاض فيها النّقل
 عن رسول الله صلعم وعلى الأقل يروى حديث واحد في تعيين
 نجاسته بول حيوان واحد نجس موصوفه غير بول الانسان وحيث اجمع
 في ذلك شيء مع توفر الدواعي للنّقله علم عدمه وحيث ان الاصل
 الطهارة فلا فضل عندها عرفت حاله في الاستدلال به على العموم
 لا سيما وقد عارضه ما هو مثله مما يدل على طهارته ما تقدم وليس
 القياس على ما ذكرناه واولى منه على ما ذكرناه ويقال للاختلاف انتم
 جويزتم صلوة من اصاب ريع ثوبه بول واستدلتم على نجاسته بقوله
 استتره من البول فان عامة علماء القبر منه وقوله في الذي يبعث
 في قبره انه لا يستتر من البول ومذهبكم يخالف دليلكم ديننا قضا
 فان التستر من البول يراد به التحفظ عن تحليله كالرشاش والقطر
 ونحوها فنقول لكم لا يامس بجنب ريع الثوب به مخالف لدلالة الحديث
 في منصوصه وليس المراد بالتستر عن البول التستر عما زاد عن مقدار
 ريع الثوب ولو بها بال بعض الناس بولا كما لا حسب عادته في بوله
 وكان جميع بوله لا يبل ريع ثوب صلواته فان قيل انما قولنا هذا في بوله
 ما يورث نجسا قلنا قد قلنا في بول الانسان وما لا يورث نجسا في بول
 غيره والحمد لله وقد قرئتموه في المساحة وما يورث الكف وقال بعضكم
 المراد به وزن مثقال وهذا مخالف ايضا لما يفهم من معنى الاستتر

الذي يطلق على الرشاش وغوه او على القطرة ونحوها في آخر البول ووزن
 المثقال قد ينقص عند جمع بول مرة واحدة من بعض الناس فلا يؤم لكم
 دلالة الحديث على العموم لم يصلح دليلا لما ذهبكم وايضا كيف يدل
 الحديث الواحد على حكمين مختلفين يتمايزون بعيدا عن تحديد بعض
 الارباع بالدم وتحديد بعضها بربع الثوب وهل هذا الاشياء عجايب
 والاستحالة القطعية لعدم وجود الوصف المحكوم عليه وفي اعلام الموقعين
 فظهر ان النجس بالاستحالة على وفق القياس فانما ينسب لوصف النجس
 فاذا زال للوجوب زال للوجوب وهذا اصل الشريعة في مصادرها
 وموارد هابل واصل الثواب والعقاب وقولنا فانما ينسب لوصف النجس
 هو عندنا قول ضعيف وقال به قبله شيخ الاسلام ابن تيمية وكثير
 من اصحابنا وكذا ما ذكر بعده في الدم لما عرفت مما تقدم على المعتمد
 عندنا ان وصف النجس هنا انما اثر في الحرمة ثم قال وعلى هذا فالقياس
 الضعيف تعدى الى سائر النجاسات (اي والحمراء كلها او شربها) اذا
 استحالت وقد قال صلعم نعم الادم للخل وهو حرام استحالت وتبس صلعم
 قبور المشركين في موضع مسجدة ولم ينقل التراب وقد اجر الله سبحانه
 عن اللبن انه يخرج من بين فوث ودم اى وهما خبيثان محرمان كلهما
 وقد اجمع المسلمون على ان الدابة اذا علفت بالنجاسة ثم حبست
 وعلفت بالطاهرات حل لبنها ولحمها وكذا الك الزرع والثمار اذا سقيت
 بلداء النجس ثم سقيت بالطاهر حلت لاستحالة الوصف النجس

وتبدله بالطيب واذا استحال خبيثا صار نفسا كالماء والطعام
اذا استحال بولا وعذرا فكيف اثرت الاستحالة في انقلاب الطيب
خبيثا ولم تؤثر في انقلاب الخبيث طيبا والله تعالى يخرج الطيب
من الخبيث والخبيث من الطيب ولا عبرة بالاصل بل بوصف الشيء
في نفسه ومن الممتنع بقاء حكم الخبيث وقد زال اسمه ووصفه والحكم
تابع للاسم والوصف دائره وجودا وعدما فالمنصوص المتناول
للتحريم الميتة والدم ولحم الخنزير والخمر لا تتناول الزرع والثمار والخبز
والمخ والتراب والحل لا لفظا ولا معنى ولا نصا ولا قياسا والمفروقون
بين استحالة الخمر وغيرها المأثورة بفارق معقول ولم يد لهم على الصحة
منقول لما لا يمكن غسله في الصب عليه او الترح منه حتى لا يبقى للجحاسة
اثر هذا اذ ابقى ملائمة الجحاسة فتغير بوصفه للجحاسة اما ما لم يتغير احد
اوصافه فتزال منه الجحاسة مع ما حو اليها ان كان ما يعا او جامدا
وتزال من الماء فقط ويبقى طاهر مطهرا اذا لم يتغير احد اوصافه
الثلاثة باحد صفات الجحاسة كما تقدم هذا اذا كانت ذات
جرم ولون فان لم تكن كذلك فينظر في التغير وعدمه فقط في المائع
فان وقع بول ونحوه على الارض او الثوب فيصب على الاول ويغسل
الثاني كما تقدم وعند الاحناف اذا اجفت بالشمس حتى ذهب
اثر الجحاسة طهرت الارض وجازت الصلوة على مكانها واول اذ علم
حل الجحاسة فلا بد من صب الماء عليه والقول صلعم صبا على غير نوب

من ماء وقد تقدم والماء هو الأصل في التطهير فلا يقوم غير مقامه
 إلا باذن الشارع وفي الروضة لأن كون الأصل في التطهير هو الماء
 قد وصغر بذلك الكتاب والستر وصفا غير مقيد بل قول صلعم الماء
 ظهور يرشد إلى ما ذكرنا من إرشاد الله تعالى في قوله تعالى وعلم
 الأصول فإذا ثبت عن الشارع أن تطهير شيء من النجاسات يكون
 بغیر الماء كمنح النعل بالارض ونحو ذلك فالماء غير متعين
 في تطهير ذلك النجاسة بخصوصها ويتعين الماء فيما عداها وهذا
 هو الحق وقد ذهب الجمهور إلى أن الماء هو المتعين في تطهير النجاسات
 وذهب أبو حنيفة وأبو يوسف إلى أنه يجوز التطهير بكل مائع
 طاهر وقال محمد بن الأحاف لا يجوز بغير الماء وقالوا أصل القياس
 أن لا يطهر للماء وإنما قلنا القياس للضرورة قالوا لأن الماء يتنجس
 بأول الملاقات والنجس لا يفيد الطهارة فيبقى للمحل نجس أيضا فلنا
 لأقلام ماء آخر صار مثل الأول وهلم جرا. وقد عرفت أن الماء
 مطهر مما تقدم نقلنا وهو كذلك غفلا لاتفاق جميع البشير
 على إزالة جميع الأقدار بما لا يكون يتنجس بملاقات النجاسة ففهمنا
 مما تقدم فساد ما كان الأصح أنه لا يتنجس إلا إذا تغيرت أحد
 أو صاغر الثلاثة بأحد صفات النجاسة فإذا تغير لم ينزل النجاسة
 بل يخففها فإذا زال النجاسة وهو غير يتغير فقد طهر المحل
 والماء طاهر ومطهر لأن النجاسة التي خالطته ولم تغيب عنه

قد استعملت في الماء أي صارت فيه كالنجاسة المستعملة اذ لم يتبق
على أهمها ووصفها الذي هو مناط الحكم فقولهم تطهير الماء للنجاسة
خلاف القياس انما يرجع الى ما املوه من ان الماء يتنفس بمجرد
ملاقات النجاسة وقد عرفت ضعفه شرعا وهو ما يطولوا ذلك بما يريد
الى وصف الماء بالشرع والعقل فبين ان القياس الصريح على الطابق
لما تقر من ظهور الماء شرعا والله اعلم.

فصل في قضاء الحاجة والاستبراء والحاجة كناية عن خروج البول والغائط وهو مأخوذ من قوله صلعم اذا قعد احدكم لحاجة فليغير عنها بالامستطابة واللقى او التبريز والعكس عبارات صحيحة والتبريع معنى واحد وهو ما ذكرناه والاستبراء مأخوذ من التبر وهو القطع فكان المستبري يقطع به الاذى عن نفسه على المتخلى الاستبراء
عبد الله بن جعفر قال كان احب ما استبرئ رسول الله صلى الله عليه وسلم للحاجة كهدف او حائش فخل رواه احمد ومسلم وابن ماجه قال في اللتقي وحائش تحمل اي جماعته ولا واحد له من لفظه وعن ابى هريرة عن النبي صلعم قال من اقي الغائط فليستتر فان لم يجد الا ان يجمع كتيبا من رمل فليستد به فان الشيطان يلعب بمقامه بني آدم من فعل فقد احسن ومن لا فلا حرج رواه احمد وابوداود وابن ماجه قال في النيل رواه ايضا ابن جابر والحاكم والبيهقي ومدايعه ابى سعيد الخبر الى الحمصي وفيه وفي الراوى عنه حصين الخبر الى حماد

يقول ان الاول صحابي ولا يصح والثاني ذكره ابن حبان في الثقات
 وفيه ان السقفة تكون ورامه ولا يولج ثوبه حتى يدنو من الارض لما
 فيه من الأدلة الدالة على وجوب ستر العورة عموما وخصوصا الا
 عند الضرورة ومنها قضاء الحاجة فلا يكشف عورته الا عند الدنو
 من الارض ويبعد الحديث جابر قال خرجنا مع النبي صلعم في سفر
 فكان لا ياتي البراء حتى يغيب فلا يرى رواه ابن ماجه والابن داود كان
 اذا اراد البراء ان يخلو حتى لا يراه احد ورجال رجال الصحيح الا اسمعيل
 بن عبد الملك الكوفي ففيه مقال خفيف وقال الشافعية يقدم داخل
 الخلاء يساره والخارج يمينه اي في العمل المعد لذلك واما غير المعد
 فانه انوى قصد عمل لقضاء حاجته قدم يساره للعمل الذي عينه
 ويمينه عند مرايسته وطردو ذلك في الدخول والخروج الى كل
 قذر واقدسه وشريف واشرف فقالوا اذا دخل الى محل قذر قدم
 يساره وان خرج منه الى اقدسه قدمها وان خرج من قذره الى مله
 اقل منه قذرا قدم اليمين وفي الشريف والاشرف اليمين للاشرف
 وانيسرى للشريف وان استويا تغلبت اقل وهذا ادب حسن ليس
 على من خالفه معتد شرعا ومثله قولهم يعمد جالس على رجله
 اليسرى وقت خروجه للخارج وحلوه بانهم ليسهل خروجه الاذي او يدخل
 خفيف فيقضي حاجته فيروا ان قرب من الناس والاولى ان لا يعدل
 ان يكشف الى غيره من غير علمه ولا يحمل ما له حرمته لحديث انس

قال كان النبي صلعم اذا دخل الخلاء نزع خاقمه قال في المنتقى رواه
 النجاشي الا احمد وصححه الترمذي وقد صح ان نقش خاقمه كان محمد
 رسول الله وهو يدل على تنزيهه فيه ذكر الله تعالى عن ادخاله الخلاء
 والقرآن بالاولى حتى قال بعضهم يحرم ادخال المصحف الخلاء لغير
 ضرورة ولودخل بعد الوضوء غيبه بثوب ونحوه لان الميسر لا يقيم
 بالمعصية وهو لا يمكن غيره ذلك والحال هذه ولو كان بيان خاتمة
 عليه وعظم وجب وقت الاستنجاء نزعها لان في تلوينها بالنجاسة اهانت
 اشد من اهانتها بغير استحباب الى محل قضاء الحاجة ومن الجائز
 ما ذكره صاحب القنيتة من الاحناف يجوز قراءة القرآن في الخلاء
 وستعرف فيما ياتي ان النبي لم يرد السلام حالة البول فكيف
 قراءة القرآن والى الله المشتكى من هؤلاء الفقهاء الجهمية ولا يكفر
 الحديث ابن عمر ان رجلا من رسل الله صلعم يقول فسلم عليه
 فلم يرد عليه قال في المنتقى رواه الجماعة الا البخاري زاد غيره يردوا
 من طريق ابن عمر وغيره ان النبي صلعم يمس شمه على الرجل المسلم
 ورواه من طريق المهاجر ابن قنفذ بلفظ انه راقى النبي صلعم وهو يبول
 فسلم عليه فلم يرد عليه حتى قوضاء ثم اعتذر اليه فقال في نهج
 ان اذكر الله عز وجل الاعلى طهر واخرج هذه الرواية ايضا نسائي
 وابن ماجه وهو يدل على كراهة ذكر الله حال قضاء الحاجة وكان
 واجبا كمال السلام ولا يفتق المسلم الجواب في تلك الحالة بل لا ينبغي

ان يرد السلام الا بعد ان يتوضأ او يتيمم اذا لم يجش فوقه السلام
 اما اذا خشى فوته فهي مسألة اخرى لم يدل عليها الحديث بالمنع لان
 النبي صلى الله عليه وسلم تمكن من الرد بعد ان توضأ ولا يستقبل القبلة ولا يستدبرها
 في غير معد ومعه ان بالصبر اذا لم يكن يترو وبين القبلة شيء سائر
 اما في اللعد فلا يصح ذلك بل ولا يمكن وذلك لحديث ابن عمر رضي قال
 رقيت يوما على بيت حفصة فركبت النبي صلى الله عليه وسلم على حاجته مستقبل
 الشام مستدبرا للكعبة قال في المنتقى رواية الجماعة وهو صلى الله عليه وسلم انما
 قضا حاجته في كنيف معد لقضاء الحاجة وقد جاء منه ما جاز عند
 البيهقي من طريق عيسى النخاس قال قلت للشعبي اني لا عجب لاحتلا
 ابى هريرة ولئن عمر قال نافع عن ابن عمر دخلت الى بيت حفصة
 فحانت مني التفاتة فرأيت كنيف رسول الله صلى الله عليه وسلم مستقبل القبلة
 وقال ابو هريرة اذا اتى احدكم الغائط فلا يستقبل القبلة
 ولا يستدبرها قال الشعبي صدق جميعا اما قول ابى هريرة في الصبر
 فان الله عبادا ملائكة وجئ يصلون فلا يستقبلهم احد يسول ولا غائط
 ولا يستدبرهم اما كنفكم هذه فانما هي بيوت بنيت لا قبلتها
 واخرج ابن ماجه مختصرا اما غير المعد مع السائر فالعكس في ذلك معقول
 علي ما روى مروان الاصغر قال رأيت ابن عمر اناخ راحلته مستقبل
 القبلة يسول اليها فقلت ابا عبد الرحمن اليس قد نهى عن ذلك
 فقال لي انا نهى عن هذا في القضاء فاذا امكن بينك وبين

القبلة بشئ يترك فلا بأس رواه ابن ماجه فان كان قد علم ذلك
 من رسول الله صلى الله عليه وسلم فالأمر ظاهر في الإلتزام ذلك في غير المعدان كان
 هناك سائر والافلا أمر محتمل لأن يكون فهو ذلك مما رواه آله حين
 وقاء بيت حفصة ويحتمل أن يكون فهو ذلك من رسول الله صلى الله عليه وسلم
 فيبقى الحكم في هذه الصورة محتملاً لكباحة والحرمه وأولى طريقه
 للجمع القول بالكراهة في هذه الصورة إذ لا يمكن إطلاق الحرمة أو الكراهة
 على ما دام عليه صلعم من قضاء حاجته في ذلك الكيف المستقبل القبلة
 ولا يمكن إطلاق الحرمة على من فعل ذلك عند سائر ما روى
 عن ابن عمر ولا يقدم على القول بالحرمة إلا بدليل قاطع لا يحتمل التخصيص
 واحاديث النهي وإن كانت بالقاطع عامة إلا أن مثل حديث ابن عمر
 يحتمل أن يكون مخصوصاً لها ولذا اتفق دلائلها على الكراهة لا سيما
 وقد روى عن عائشة قالت ذكر لرسول الله صلى الله عليه وسلم أن ناساً يكرهون
 أن يستقبلوا القبلة بفر وجهم فقال أو قد فعلوها حو لو مقعدى
 قبل القبلة رواه أحمد وابن ماجه قال الذهبي في الميزان في ترجمة
 خالد بن إني الصلت أن هذا الحديث منكرو قال ابن حزم خالد بن الصلت
 مجهول لا ندرى من هو وقال النووي في شرح مسلم أن أسناده حسن
 فإن صح ما قال النووي جاز تخصيصه لعموم أحاديث النهي أمّا
 قول الإمام الشوكاني رحمه الله لو صح لما كان فيه حجة لأن نصه صلعم
 يبين أن ما كان قبل النهي لأن من الباطل أن يكون رسول الله صلى الله عليه وسلم

نها هو عن استقبال القبلة بالبول والغايط ثم ينكروا عليهم طاعت
 في ذلك هذا ما لا يظن مسلم ولا ذو عقل انتهى وانت ترى ان ذلك
 قهويل منه رحمه الله لا يمكن ان يكون وقع منه صلح ذلك بعد النهي
 وحينئذ يحمل انكاره عليهم في نفسه وان النهي عام في كل شيء
 ومحمل حق مع الساقط في المحل المعد لذلك وعلى هذا الوجه ما ذكره النووي
 من حسنة لو يكن في دلالة تركه كارة والله اعلم ويؤيد ذلك ما
 روى من حديث جابر في التوصل ان نستقبل القبلة ببول فوايته
 عمل ان يقبض بعام يستقبلها وقد حسن الترمذي الحافظ والبيهقي
 وصححه البخاري وابن السكن لا يقال ذلك خاص بد صلى الله عليه وسلم
 لاننا نقول لا دليل يدل على الخصوصية انما يدل على الجواز عند الساقط
 والكرهية هنا معناها خلاف الاولى وفعله صلح لثلاثيهم وادخل
 ذلك في عموم احاديث النهي والله اعلم اما استقبال القبلة واستدبائها
 وان شئت في غير المعد فقد دل عليه احاديث صحيحة منها حديث
 ابن هريزة عن رسول الله صلح قال اذا جلس احدكم لاجلته فلا يستقبل
 القبلة ولا يستدبرها ولا احمد ومسلم اما قول ابى ايوب ر
 فقد شاع الشام فوجدنا امرأ حيص قد بنيت نحو الكعبة فنشرف عنها
 ونستغفر الله فلا تشك امرأى من ابى ايوب قال من قبل نفسه
 وليس بجحتم ما تقدم عن ابن عمر روى كيف رسول الله صلح مستقبل
 القبلة هذا ما ظهر لنا في هذه المسئلة العويصة التي اضطرت فيها

لا أقول لتعارض الأخبار فيها وقد اطلت الكلام فيها الأمام
 لشوكاني رحمه الله في التلخيص وذكر لعلماء فيه ثمانية أقوال فان ثبتت
 ان تعرف ذلك فارجع اليه ونحن ذكرنا هنا ما هو الحق ومن تأمل في
 ذلك سيظهر له ان ما رجعنا له هو الصحيح ولا يبول على محل صنب لا يبول
 صحيح لما روى عن ابن موفيق قال مال رسول الله صلى الله عليه وسلم الى دمه الى جنب
 حائط فبال وقال اذا بال احدكم فليزق لبوله رواه احمد ورواه ابو داود
 والدمث السهل الرخو وتسمى ذلك الحس وامر بارتياء لمن اراد قضاء
 حاجته فلا يعود اليه الرشاش واذا كان غائبا نهض ما نجا
 فليزق له حمالا زخا والحق بالحل الصلب محب الریح وقت هبوبها
 لا تشاء العلة ولا في ذلك خل في عموم قوله صلى الله عليه وسلم استنزوه من البول الحديث
 هو صحيح ويحرم ما روى قتادة عن عبد الله بن سرجس قال نهى
 رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يبال في الحجر قالوا الفتاة تماييز من البول
 في الحجر قال يقال نهى عن كنه الجن رواه احمد والنسائي وابوداود وصححه
 ابن خزيمة وابن السكن والحق به السرياني الشق لا يستطيع ان يفعل
 كونه لا تقدم وليك يؤذي حيوانا او يأذي حيوانا وطريقا ومتحدثا
 ومواحدة الناس وظاهرهم لقوله صلى الله عليه وسلم اتقوا اللاعنات قالوا وما
 اللاعنات يا رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الذي يتخلف في حريمها - ونظيره
 رواه احمد ومسلم وابوداود والمراد باللعنة الامم التي لم يبعث فيها
 للناس الحاملان الناس عليه والداعين اليه في الشهادة

وشهرو يعني عادة الناس لعنه فلما صار اسببا اسند اللعن اليه ما علم
 طريق الجواز العقلي والحديث الى سعيد الحميري تقوا الملاعن الثلاثة البراءة
 في موارد الحديث وصححه الحاكم وابن السكن وقوله في طريق الناس وظلمهم
 زاد في رواية لابن حبان وافيتهم وفي رواية ابن الجارود وادعاهم
 ولا تحتهم بمهمة مغيرة اي ولو كان ثمورها للتقداوي لسلامت او
 فتعاف ولا يبول قائما لما روى عن عائشة قالت من حدثكم ان رسول
 الله صلى الله عليه وسلم بال قائما فلا تصدقوا ما كان يبول الا جالسا قال
 في المنتقى رواية الخمسة الا ابا داود وقال الترمذي هو احسن شيء
 في هذا الباب وقد روى عنه صلعم النخعي عن بول الرجال قائما وروى
 انه يبال على سباطة قوم قائما وقد قيل انه انما فعل ذلك لعذر لانه
 قد روى عنه بطرق كثيرة ان بول الرجل قائما من الجفاء والاولى ان
 يقال السنة ان يبال قاعدا والبول قائما خلاف الاولى وان كان
 جائزا وفتح ذلك منه صلعم نادرا البيان للجواز حيث ائمن عود الوضوء
 اليه ولا في مستحضر لقوله صلعم لا يبولن احدكم في مستحضر ثم يتوضأ
 فيه فان عامة الوضوء من من قال في المنتقى رواية الخمسة
 لكن قوله بشر يتوضأ فيه لاحد واي داود فقط ولا يبول في الماء
 الواكد لانه صلعم نهى ان يبال في الماء الواكد رواية احمد ومسلم
 وابن ماجه وقد تقدم نهي عن البول ثم الاغتسال عن الجنابة
 فيه وعن غسل الجنابة فقط وهذه الثلاثة اعني البول قائما وفيه

وفي الماء الركد علة النهي فيها متقاربة ويرى ظهور الجواب عما استشكل
هل الماء الدائم مطهر عال وقطره لا والحق انه مطهر والنهي يخرج على المعنى
والسبب الذي ذكرناه هذا ان النبي صلى الله عليه وسلم كان كثيراً من طهيب
ما يؤذى العباد او ما يؤذى الى ما عساه ان يؤذى وغسل الجنابة في الماء
الدائم مما يؤذى ويعاقب بالماء لاسيما مع فلة الماء في ذلك القطر وذ لا ي
الزمان فقول بعض اصحابنا ان الماء الاكدي يوصف بكونه وطهر الابد
على الاقل غير صحيح ولا يحل للماء فت كيف وقد اطلق الكتاب السنة كونه
بالقيد فاذا ذكره من النبي صلى الله عليه وسلم لمعاوضة الكتاب لا للتخصيص كانه
ان يكون في ذلك ما ذكرناه وحسنه يبقى على ما ذكرناه في كتابنا من طهر
جميع المياه سنة في شئ يقتضي التخصيص والله اعلم وان يتخذ ظرفا
كقذح وانه ما في ما من اين لا يبول فيها وقد كان النبي صلى الله عليه وسلم
قدح من عيدان تحت سريره يبول فيه بالليل وهو حديث صحيح عندنا
وبالجهد يحتمل الامتثال التي تمنع عن الحق في ما الشئ والعرف ويعتبر
عند دخوله بسم الله الرحمن الرحيم اني اعوذ بالله من الغيب والخبايا محدث
انس بن مالك روى قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا شرب قال اللهم
قال في المستقي رواه الجماعة وسعيد بن منصور في سننه كل يقول
بسم الله الرحمن الرحيم والحديث صحيح خبيث والنجاة جميع خبيث او
ان للملأ بهم ذكر ان الشياطين واناثهم وبأسكن اليها معنى لمفهوم
من الكلام كالشتم ومن اللئال الكفر والارادة من المكروة

من الغائط والمبول والنجاسة المراد بها المعاصي والكبر وهات مما يخالف
 آداب قاضي الحاجرة وقد تلونا عليك كثيرا منها وعند خروج
 غفرانك الحمد لله الذي اذهب عني الاذى وعافاني لحديث عايشة
 قال كان النبي صلى الله عليه وسلم اذا خرج من الخلاء قال غفرانك قال في المنتقى
 رواه الخمسة الا النساءى وقد صححه غيره واحمد من ائمة الحديث وعن
 انس بن مالك قال كان النبي اذا خرج من الخلاء قال الحمد لله الذي اذهب
 عني الاذى وعافاني رواه ابن ماجه وصححه السيوطى والاستيعاب واجب
 وفاقا للشافعى واحمد ومالك لكن عن مالك لكن في رواية اذ ان
 صلى ولم يستنج صحت صلواته والاحاديث الصحيحة تدل على هذه الرواية وتؤكد
 مذهبه الا حثاني حيث ذهبوا الى الاستنجاء سنة بالماء لحديث
 انس بن مالك قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يخل الخلاء فاحل ثاؤه غلا
 عايشة رضي الله عنها فاستنجن بالماء متفق عليه رواه البخاري لحديث
 عايشة رضي الله عنها قال اذا ذهب احدكم الى الغائط فليستنجب بثلاثة اجمار
 فانها تنقي عن روائه احمد والنساءى ويؤيد ائمة والدارقطنى وقال
 احمد بن حنبل حسن واقله ثلثة اجمار فان حصل الانقاء والاوجب
 ومن الاتحاد اى فان لم يحصل الانقاء بالثلثة اجمار وجب الزيادة
 عليها وليس الايراد انقى المحل يشفع اما وجوبه فلان مشروعه
 الاستنجاء هو الاكمل من النجاسة التي يمكن ان تلوث ما لا تقتر من ثوب
 او بدن بل وجودها بهذه الصفة في المنفذ يوجب تطهيره

وقد دل على وجوب الاستنجاء بثلاثة أحاديث عايشة المتقدم
 وحديث عبد الرحمن بن يزيد عن سلمان وفيه النهي عن الاستنجاء بأقل
 من ثلاثة أجمار وهذا يدل على الوجوب وقال الأحناف ليس فيه عدة
 مسنون واستدلوا بقوله صلعم من استنجى فليوتر من فعله من الحديث
 هذا رواه أحمد وأبو داود وابن ماجه وفي أسناده ابن لهيعة وقال الحنفية
 في الفقه هذه الزيادة حسنة الأسناد وهذا الحديث لا يقوى على معارضة
 ما تقدم ولا يصار إلى المعارضة والتزجج الأعداء عدم إمكان الجمع
 بين الأحاديث قال في النيل وقد أشار المصنف إلى ما هو الحق وهو
 الذي لا ح لى فقال وهو مجهول على أن القطع على وتر مسترهما إذا زاد
 على ثلاث جمعا بين النصوص والأدلة المتعاضدة قد ملك على عدم جواز
 الاستنجاء ببدون ثلاث وليس لمن جوزه دليل يصلح للتمسك به في
 مقابلتها وجميعها أفضل للحديث ابن هريزة عن النبي صلعم قال نزلت
 هذه الآية في أهل قباء فيه رجال يحبون أن يتطهروا والله يحب
 المتطهرين قال كانوا يستنجون بالماء فنزلت فيهم هذه الآية
 رواه أبو داود والترمذي وابن ماجه وأخرجه الزاير في مسنده من
 حديث ابن عباس وفيه فقالوا أنا نتبع الحجة الماء وقد روى من طريق
 ضعاف وفرق الشافعية هنا فقالوا يتعين الماء في استنجاء الخنثى
 المشكل في قبليه وكذا الأقل إذا أصاب الخارج قلقة والمرأة
 إذا تجاوزت الخارج إلى مدخل الذكر ونحن نقول هذا أقرب من

عندياتهم فلا وجب للوجوب ونكتفى بما ورد من جواز الاستنجاء بالأحجار
عن الخارج إلا إذا انتقل إلى محل لا يصلح الخارج عادة عرفاً كان
انتقل من الأرض إلى غير محل خروج وجب فيه حكم سائر النجاسات
إذا أصابت أو ألبسها وقد تقدم حكمها في فضل إزالة النجاسات فأج
اليد والله أعلم وفي معنى الحجر كل قالع غير نجس ومحترم لحدة
تيمية بن ثابت عن النبي صلى الله عليه وسلم سئل عن الاستطابة فقال بثلاثة
أشياء وليس فيها رجع رواه أحمد وأبو داود وابن ماجه ولحديث جابر
قال سمى النبي صلى الله عليه وسلم بعضاً أو بغيره رواه أحمد ومسلم وأبو داود وعن
أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال إنما لا يطهران وروى
أبو داود عن الاستنجاء بهما لا ينفعهما طعام الجن واشترط الشافعية
في الاستنجاء بالحجر أن لا يحيط بالنجس ولا ينتقل ولا يطأ عليه شيء
اجنبى وإن لا يجاوز الخارج صفحة وحشفتة وهي عندنا شاة وطغير
معتبرة لعدم الدليل عليه ما يبل ظاهر ما جاء في الاستنجاء خلاف
ذلك للإطلاق فيها ولو وجد حجراً ثلاثاً أطراف جازان لم يحس بكل
طرف مسحة وحل محل الثلاثة الأحجار لحصول المراتب ومن الاستنجاء
ببشارة لا يمينه لحديث أبي قتادة إذا بال أحدكم فلا يمس ذكره بيمينه
وإنه أتى الخلاء فلا يمس بيمينه تنفق عليه وعن سلمان عن النبي صلى الله عليه وسلم
في حديث قال فيه ونهى عن الاستنجاء باليمين أخرجه مسلم والاحاف
حيث لم يوجدوا الاستنجاء كما مر أنفاً وقالوا لو جازت النجاسة

مخرجها المخرج المأمور بالمرح قالوا ويعتبر المقدار المانع وراء موضع
 الاستيناء عند أبي حنيفة وأبي يوسف لسقوط اعتبار ذلك الموضع
 وعند حماد مع موضع الاستيناء اعتباراً لمبائر الموضع يريدون
 أن مقدار النجاسة المعفو عنها تقدر كما تقدم بمقدار الدرهم البغلي
 أي وهل يعتبر مقدار الدرهم زيادة على منفذ الخارج بأن تصيب
 النجاسة مقدار الدرهم مما حو إلى المنفذ أم يعتبر المنفذ مما يقدر بالدرهم
 لاختلافه في ذلك كما عرفت وهم استدلوا بحديث الاستبراء عن
 البول على نجاسة جميع الأبول من جميع الحيوانات ومع فساد استدلالهم
 على الجميع براهلوا وجوب الأخذ به في منصوصه وهو الاستيناء وهذا
 مما يقتضي بالعجب والله أعلم وإلى هنا انتهت الكلام مع الاختصاص
 واختيار المختار عن الوسائل التي هي مقدمات وتقيي وأستعداد
 لما هو مقصود من المقاصد العالية التي توجبها العقول مع صحة
 المنقول ولما كان صدور الكلام والفعل من المختارين يستلزم
 تصوير والتصوير يكون كاملاً وناقصاً والكامل يستلزم
 تصوير ذاته وصفاته وفائدتها وغاياتها وأسبابها وما هو لأجله
 إلى غير ذلك مما يذكّر في غير هذا الموضع والمقصود هنا أن
 هذه الوسائل التي انتهينا الكلام عليها هي بمنزلة ما يلزم
 أعداداً لمن أراد إبانته ما تنصير إلى الخارج ولما كانت عبادة
 الآلة الخلاق العظيم تشتمل طرفين متقابلين أحدهما العبد

والعابد بخضوعه وذلة واقفاره ورجاءه وخوفه وشكره وقنائه
والطرف الثاني معبود ذو جلال وعظمة وغناء ذاتي ولما كان
عبادة هذا الاله هي اجل وافضل اعمالنا وهي لا محالة تدخل الى
حضرته وتعرض لمخاطبته بشكره والثناء عليه والتذلل والخضوع
بين يديه ومناجاة فطلب رضا وخير عطاء وهو جل شانہ
يعلم بجميع حركاتنا وسكناتنا وهو يقبل على العابد واثرب ما يكون
العبد من ربه وهو ساجد فلا بد لو وجبت هذه الوسائل والمقدمات
تطبيبا وقطعها واستعداد او توطيئا للنفس وترسيخا للعظمة من
يريد العبد المشول والقيام بين يديه وفي ايجاب هذه الوسائل
والايمان بها على اكمل الوجوه والحالات مقدمة على العبادة
دلالة ظاهرة على وجوب الطهارة الباطنة اعني طهارة الارادة
التي هي مصدرة الاعمال وسواء كانت هذه الاعمال عبادة الله
او معاملته ومعاشرته مع العباد فما تقدم من ايجاب ذلك ظاهرا على
العابد يدل على وجوبها باطنا عليه وكل عاقل يعرف من نفسه
ومن غيره بالقياس والتجربة ان اعماله الظاهرة مرتبطة باعماله
الباطنة بالعكس ارتباط الاثر بمؤثره والاعمال وان كانت
نوعا واثرا من آثار الارادة والقصد لكنها قد تكون علته وباعثا
لارادته واعمال باطنية وظاهرة اخرى غيرها ومن ذلك يتبين
يظهر ان هذه الوسائل والمقدمات على وجهها وان كانت

مما تتعلق بالظاهر قد تكون ولا بد اسبابا ومكملة لأعمال اخوت
 غيرها ظاهرة وباطنة كما مثله قلب المشتغل بمعاظلة واجال
 للأثر الذي يستعد ويتهيأ لعبادته ومناجاة ويهذأ ينبغي
 سقوط ما يهذى به الجملة المنبوذون في الساطع المجبورون على
 الدين ونقول ايضا قد علم ما تقدم ان هذه الليات والوسائل
 ليس هي عبادة عن تغسيل ثوب غش فقط بل فيها مقاصد ونفائات
 مع ما قدمناه دليلا ودينا ودينا ودينا منها النظافة المستمرة
 للابتعاد عما يؤذي ويضر من الاقلام المشقة على الجرائم المؤذية
 والمغلة بالصحة او ما تعافى النفس ومنها ما يسقط مرتبة الانسان
 واعتباره بين اقرانه ما فيه من المضرات الاجتماعية في الاول كالتجاسر
 وهذا الاخير كتر العورة وسياق الكلام عليه في اثناء الكلام
 على المقاصد ومحل ان يذكر في الليات ولكن جرت عادة الفقهاء
 بتأخيرها هناك وحيث كان الايمان بجميع هذه النقد مات
 والليات والوسائل على كمال وجوهها قد يكون في بعض الاحوال
 وبعض الازمان مشقة فاستأجرت ارحم الراحمين شفقة واطمئنان
 اكمال هذا الدين وتأسيسا له على دعائم الشفقة مع العبد
 والحكمة فشع الخفيف في بعضها كالتيه والسمح على الخلق
 والتخفيف في ازالته بعض التجاسر في بعض الحالات والازمان
 ثم هذه الفوائد الدنيوية هي وان كانت تتعلق بالاشخاص

في بعض الاحوال قد يكون من المصلحة ان يترك بعض الليات في بعض الاحوال
 كما في بعض الاحوال قد يكون من المصلحة ان يترك بعض الليات في بعض الاحوال

فلا شك انهما مستلزمتا وينتج عنهما من باب اولى اجراءهما فى الامور
 الاجتماعية والمرافق العمرانية وقد تقر من اصول ديننا الطاهر
 ان الشخص يجب عليه ان يحب لآخر ما يحب لنفسه ينتج من هذا
 الاصل ان كل من اعتبر هذه الامور مفيدة للامة ونفسه يلزمه
 ان يعتبرها مفيدة لالاخوانه واهل وطنه وبلده فاداءا وجمعا
 فيسبب عن ذلك تنقيت اليلدان وتصفيتهما وغيرها الى غير ذلك
 من الفوائد المرتبطة بعظمها ببعض شرايعها واما الفوائد الدنيوية
 فقد تقدم فى اول هذا البحث بعضها وهى ملاك الامر كله صلاح الادب
 متضمن صلاح الدنيا ولا عكس بل لاصلاح الدنيا بلا دين - محال
 ذلك ان يكون فيها الاشارة الى الاستعداد لكل امرهم بما يلزم
 له ويستحقه ومن فوائد ايجاب ما تقدم وتشرع توطئ النفس
 على هذه الاعمال حتى تصير خلقا للنفس بحيث تصير تنفر عن كل
 ما يخالف النظام ومن اعظم فوائد ذلك استشعار عظمة الله
 بسبب هذا الاستعداد لعبادته وجعلها امرا مهما يعتنى به
 قبل حلول اوانه وتوطين الله فضته به العقول لاصلاح شؤونها
 فى دنياها واما كبر وانزع الانسان من ضرورة قدرته
 وفى خلوته ولا يمكن قيام هذا النظام بدون قيام هذا الوانع
 ومن زعم انه يقدر ان يقيم نظام الممالك والعباد بقوة وجدة
 فقد افترى وخالف العقل والمشاهدة ومن اين له ولجند علم

ما خفي عن من احوال الناس ومن يفهم لم يجد مغفون مع عدم
قيام وازع غيبه بانفسهم فبين وتعين ان لا قيام لتظام الممالك
بل العالم الا بالآخرة ~~البلاد~~ ويعظون ويستشعرون جبروتهم
ويصدقون وجوب عبادته الكماله بجميع ما يلزم لها ما يقتضيه
واجب القيام بما استطاعوا من حق وحيد ينبغي لهم ان يجعلوا شئ
وفضله وانما ذكرت ما ذكرت تنبيها على بعض فوايد ما تقدم من الطهارات
ودفعها اكثر من ثمرتها وهذا بيان المتفرجة والمتنصرة وقولهم
لا فائدة لها في الطهارات ولا نضيع الاوقات بالاشتغال بها وهو لاء
العتاة الطعاع يقولون في طهارات الذين هذه الاقوال وغفلوا عما فيها
من الفوائد المذكورة واضعاف اضعافها لما يذكر ثمرتها من جهة
اخرى في عناء وكلفة شديدة بما يتكلفون من الزينة ونحو خراف
البیوت الفرش واللباس اضعافا للمال فيما لا يجدي الا الوباء
كل ذلك حبا ومصانعة لا عداءهم ومقتضى بلادهم فيصلا
لهؤلاء مستحقا ما بعدهم عن العقل وسيرة اهل الفضل والعلو
الما فيه وهو حسنا ونعم الوكيل وتبارك الله رب العالمين

ثم القطعة الأولى من الجزء الثالث من كتاب هفتة المدي
وتتلوها القطعة الثانية
أولها كتاب الصلوة
والحمد لله
أولها آخر



التباس

— (۴) —

یہ کتاب خانہ اعلیٰ السلام کی توجہ کا امیدوار۔ اور ہمدردی کا
خواہاں ہو آپ کے الطاف کا جویندہ ہو کر عرض رہا
کہ امور لائقہ سے کارخانہ ہذا کو یاد شاد فرما کر اپنے
مشکوروں میں اسکا بھی شمار فرماویں گے۔

إِنَّ اللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ الْحَسَنِينَ

— (۴) —

خیر خواہ عام

نیمبر مطبع شمس السلام واقع چھتہ بازار

فَرْسِيَّةُ بَابِ هَذِهِ الْمَكْرَجَاتِ ثَلَاثُ

مضمون	٢٤٣	مضمون	٢٤٣
الأسار	٣٤	خطبة كتاب	٢
باب التيمم	٣٨	كتاب الطهارة	٦
باب المسح على الخفين	٣٦	باب الوضوء	٨
باب الحيض	٥٠	نواقض الوضوء	١٥
باب المستحاضة	٦٤	باب الفل	٢٠
باب النفاس	٤٢	موجبات الفل	٢٢
باب الانحاش تطهيرها	٤٣	بحث الماء	٢٤
باب قضاء الحاجة والاستنجاء	١٠١	باب البير	٣٥

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

کتاب

مَدَنِيَّةُ الْبَنَاتِ

جلد سوم

کتاب الطہارۃ

مطبعة الامام محمد باقر